

المندوبية الوزارية
المكلفة بحقوق
الإنسان



المملكة المغربية
ⵜⴰⴳⴷⴰⵢⵜ ⵏ ⵍⴰⵎⴰⵔ
Royaume du Maroc

ⵜⴰⴳⴷⴰⵢⵜ ⵏ ⵍⴰⵎⴰⵔ ⵏ ⵉⵎⵓⵔ ⵏ ⵉⵎⵓⵔ
Délégation Interministérielle aux Droits de l'Homme
Interministerial Delegation for Human Rights

رصد إعلامي

مشاركة المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان
في الدورة الـ 61 لمجلس حقوق الإنسان

جنيف - فبراير 2026



مشاركة المملكة المغربية في الدورة الـ 61 لمجلس حقوق الإنسان

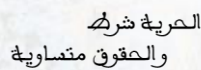
تشارك المملكة المغربية في أشغال الدورة الـ 61 التي سيعقدها مجلس حقوق الإنسان ما بين 23 فبراير و31 مارس 2026.

وستتميز هذه المشاركة برئاسة السيد محمد الحبيب بلكوش، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، الوفد المغربي، وإلقاء كلمة المملكة المغربية في الجلسة العامة المخصصة للوفود الحكومية.

كما سيتترأس السيد المندوب الوزاري اللقاء رفيع المستوى حول الشبكة الدولية للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع، التي تعتبر المملكة المغربية منسقا لها، حول موضوع: "دعم خطة التزليل والرهانات المستقبلية لشبكة الآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع"، الذي سينظم يوم الثلاثاء 24 فبراير 2026 في قصر الأمم، بشراكة مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والبعثات الدائمة في مجلس حقوق الإنسان لكل من المغرب والبرازيل والبرتغال والبارغواي، إضافة إلى مجموعة الحقوق العالمية.

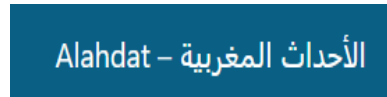
وسيخصص هذا اللقاء لتسليط الضوء على حصيلة عمل الشبكة، لاسيما ما يتعلق باعتماد خطة عملها للفترة ما بين 2026 و2030 وإطلاق منصتها الافتراضية، وتجديد الدعوة للانضمام إليها لتبادل وتقاسم التجارب وتعزيز دور الآليات على مستوى الدول .

وعلى هامش هذه الدورة الأهمية البارزة، سيجري السيد المندوب الوزاري، مباحثات ثنائية مع عدد من المسؤولين الأممين وشخصيات حقوقية دولية بما يجسد انفتاح المندوبية الوزارية على الفعاليات الحقوقية الدولية وتقاسمها تجربة بلادنا في مجال النهوض بحقوق الإنسان، كما سيتم تدارس أشكال التعاون مع هيئات وخبراء معينين بمحطات دولية ستحتضنها بلادنا خلال السنة الجارية.



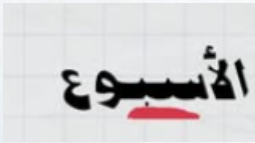


HESPRESS



نساء من المغرب







https://youtu.be/qLskR_OAiEU?si=g5J_PEmrJ8rCwti0

الأخبار الرئيسية الأولى 2026/02/24



محمد الحبيب بلكوش

المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان



جنيف - أشغال الدورة 61 لمجلس حقوق الإنسان

المغرب يترأس حدثاً رفيع المستوى حول التلديات الوطنية لحقوق الإنسان



<https://www.youtube.com/watch?v=xo1yJZnLAq4>

الأخبار الرئيسية الأولى 25/02/2026





<https://www.youtube.com/watch?v=lescztGVEoU>

جنيف - الدورة الـ 61 لمجلس حقوق الإنسان



جنيف - الدورة الـ 61 لمجلس حقوق الإنسان

مشاركة مغربية وازنة في خدمة أجندة متجددة لحقوق الإنسان



محمد الحبيب بلكوش

المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان



<https://www.youtube.com/watch?v=AoBiyYqaT7M>

#حديث_في_السياسة || الإثنين 23 فبراير 2026
لمشاركة المغربية في الدورة 61 لـ #مجلس_حقوق_الإنسان





<https://2m.ma/fr/replay/single/699e3eb9fec72868a03d40e3>

المسائية : الثلاثاء 24 فبراير 2026





https://www.youtube.com/watch?v=SlogwGHEL9c&list=PLqRF0gjh-8xLab3_kaiQ_jP23mqm5VxrQ&index=7

بلكوش: عمل الآليات الوطنية للتنفيذ والتتبع يتجاوز البعد التقني إلى السياسي





<https://www.youtube.com/watch?v=0kASq-qArwA>

جنيف... انطلاق أشغال الدورة الـ 61 لمجلس حقوق الإنسان بمشاركة المغرب



Pause K

الأخبار

انطلاق أشغال الدورة الـ 61 لمجلس حقوق الإنسان بمشاركة المغرب

جنيف



محمد الحبيب بلكوشش المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان

الأخبار

انطلاق أشغال الدورة الـ 61 لمجلس حقوق الإنسان بمشاركة المغرب

جنيف



<https://www.youtube.com/watch?v=6jwNQVVD6qw>

مجلس حقوق الإنسان... المغرب يعلن عن تظاهرتين دوليتين لتعزيز العمل متعدد الأطراف في مجال حقوق الإنسان





<https://www.youtube.com/watch?v=J4I2vK4k3MI>

مسؤول في المفوضية السامية لحقوق الإنسان يشيد بـ"الانخراط المستمر" للمغرب في المنظومة الدولية





انطلاق أشغال الدورة الـ 61 لمجلس حقوق الإنسان بمشاركة المغرب

<https://www.youtube.com/watch?v=Tld-p4l5bkw>





<https://www.youtube.com/watch?v=Z47kEuPv5ps>

بلكوش: المغرب يواصل تنفيذ إصلاحات لتعزيز وتحسين منظومة الحقوق والحريات وفاء لتوجيهات صاحب الجلالة



<https://www.youtube.com/watch?v=EJ3RCaDPyLE&t=14s>

المغرب يعلن احتضان مبادرتين دوليتين لتعزيز التعاون في
مجال حقوق الإنسان



<https://www.facebook.com/reel/1311867107451227>



<https://www.instagram.com/reel/DVL7c5pEgXR/>

الأمم المتحدة/جنيف.. بلكوش يلقي كلمة المغرب أمام الدورة الـ 61
لمجلس حقوق الإنسان





https://www.youtube.com/watch?v=H_hON4ki40I

أهمية الشبكة الدولية للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع .. قراءة سامي المودني



<https://www.mapexpress.ma/ar/actualite/%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%ba%d8%b1%d8%a8-%d9%8a%d8%b4%d8%a7%d8%b1%d9%83-%d9%81%d9%8a-%d8%a7%d9%84%d8%af%d9%88%d8%b1%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d9%8061-%d9%84%d9%85%d8%ac%d9%84%d8%b3-%d8%ad%d9%82%d9%88%d9%82/%d8%ad%d9%82%d9%88%d9%82-%d8%a7%d9%84%d8%a5%d9%86%d8%b3%d8%a7%d9%86/>

المغرب يشارك في الدورة الـ 61 لمجلس حقوق الإنسان ما بين 23 فبراير و 31 مارس (بلاغ)



الجمعة، 20 فبراير، 2026 - 23:43

الرباط – تشارك المملكة المغربية في أشغال الدورة الـ 61 لمجلس حقوق الإنسان، التي ستعقد ما بين 23 فبراير و 31 مارس 2026.

وذكر بلاغ للمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان أن هذه المشاركة ستتميز بحضور المندوب الوزارية المكلف بحقوق الإنسان، محمد الحبيب بلكوش، ضمن الوفد المغربي، حيث سيلقي كلمة المملكة في الجلسة العامة المخصصة للوفود الحكومية .

وأضاف المصدر ذاته أن المندوب الوزارية سيتأرس، كذلك، اللقاء رفيع المستوى حول الشبكة الدولية للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع، التي تعتبر المملكة المغربية منسقا لها، حول موضوع "دعم خطة التنزيل والرهانات المستقبلية لشبكة الآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع"، الذي سينظم يوم الثلاثاء 24 فبراير 2026 في قصر الأمم .

وينعقد اللقاء رفيع المستوى بشراكة مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والبعثات الدائمة في مجلس حقوق الإنسان لكل من المغرب والبرازيل والبرتغال والباراغواي، إضافة إلى مجموعة الحقوق العالمية.

وسيخصص هذا اللقاء لتسليط الضوء على حصيلة عمل الشبكة، لاسيما ما يتعلق باعتماد خطة عملها للفترة ما بين 2026 و2030 وإطلاق منصتها الافتراضية، وتجديد الدعوة للانضمام إليها لتبادل وتقاسم التجارب وتعزيز دور الآليات على مستوى الدول. وسجل البلاغ أن المندوب الوزاري سيجري، على هامش هذه الدورة الأهمية البارزة، مباحثات ثنائية مع عدد من المسؤولين الأممين وشخصيات حقوقية دولية، "بما يجسد انفتاح المندوبية الوزارية على الفعاليات الحقوقية الدولية وتقاسمها تجربة المغرب في مجال النهوض بحقوق الإنسان"، كما سيتم تدارس أشكال التعاون مع هيئات وخبراء معينين بمحطات دولية ستحتضنها بلادنا في السنة الجارية.

<https://www.mapexpress.ma/ar/actualite/%d8%ac%d9%86%d9%8a%d9%81-%d8%a7%d9%86%d8%b7%d9%84%d8%a7%d9%82-%d8%a3%d8%b4%d8%ba%d8%a7%d9%84-%d8%a7%d9%84%d8%af%d9%88%d8%b1%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d9%8061-%d9%84%d9%85%d8%ac%d9%84%d8%b3-%d8%ad%d9%82/%d8%ad%d9%82%d9%88%d9%82-%d8%a7%d9%84%d8%a5%d9%86%d8%b3%d8%a7%d9%86/>

جنيف... انطلاق أشغال الدورة الـ 61 لمجلس حقوق الإنسان بمشاركة المغرب



الإثنين، 23 فبراير، 2026 - 11:36

جنيف - افتتح مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، اليوم الإثنين في قصر الأمم بجنيف، أشغال دورته الـ 61، بمشاركة المملكة المغربية.

وتميزت الجلسة الافتتاحية، التي ترأسها السفير الممثل الدائم لإندونيسيا بجنيف، سيدهارتو رضا سوربوديورو، بصفته رئيسا لمجلس حقوق الإنسان لهذه السنة، بكلمات ألقاها كل من الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، ورئيسة الجمعية العامة، أنالينا بيربوك، والمفوض السامي لحقوق الإنسان، فولكر تورك، ووزير الخارجية السويسري، إغناسيو كاسيس.

ويتضمن جدول أعمال هذه الدورة، التي تستمر إلى غاية 31 مارس المقبل، أزيد من 80 تقريرا وحوالي 20 جلسة نقاش تفاعلية مع خبراء مستقلين ومنتدبين.

وعلى مدى أزيد من خمسة أسابيع، ستندرس الدول الأعضاء الـ 47 وضعية حقوق الإنسان في نحو 40 دولة، بالإضافة إلى العديد من التقارير الموضوعاتية التي تهم على الخصوص التعذيب، والحقوق الثقافية، والحق في الغذاء، والبيئة، ومكافحة الإرهاب، وحماية الحياة الخاصة.

وسيعرف الجزء رفيع المستوى، من 23 إلى 25 فبراير الجاري، مشاركة ممثلين عن أزيد من 100 دولة. وستدخل خلاله ستة رؤساء دول أو حكومات، وأزيد من 70 وزيرا للشؤون الخارجية، و13 وزيرا للعدل ونائبا عاما، إلى جانب متدخلين آخرين.

كما يتضمن جدول الأعمال موائد مستديرة تعالج عدة قضايا، أبرزها حقوق الإنسان وثقافة السلام؛ وتمويل التنمية المستدامة؛ والبنيات التحتية الدامجة التي تراعي الإعاقة، بما في ذلك النقل والسكن؛ فضلا عن حقوق الطفل وانتهاكات حقوق الأطفال في النزاعات المسلحة.

ويمثل المغرب في هذه الدورة وفد برئاسة المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، محمد الحبيب بلكوش، الذي سيلقي كلمة المملكة خلال الجلسة العامة رفيعة المستوى. وسيترأس المندوب الوزاري أيضا فعالية جانبية رفيعة المستوى مخصصة للشبكة الدولية للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع، التي يعتبر المغرب منسقا لها.

وسيخصص هذا الاجتماع، الذي سينظم يوم 24 فبراير بشراكة مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والبعثات الدائمة للمغرب والبرازيل والبرتغال والبارغواي لدى الأمم المتحدة بجنيف، ومجموعة الحقوق العالمية، لتقديم حصيلة عمل الشبكة، لاسيما ما يتعلق باعتماد خطة عملها للفترة ما بين 2026 و2030 وإطلاق منصتها الافتراضية.

ويهدف هذا الاجتماع أيضا إلى تجديد الدعوة للانضمام إلى هذه الشبكة بهدف تشجيع تبادل التجارب وتعزيز دور الآليات على المستوى الوطني.

وعلى هامش هذه الدورة الأمامية الهامة، سيجري السيد بلكوش مباحثات ثنائية مع عدد من المسؤولين الأمميين وشخصيات حقوقية دولية، بما يجسد انفتاح المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان على الفعاليات الحقوقية الدولية، ورغبتها في تقاسم تجربة المغرب في مجال النهوض بهذه الحقوق. وسيتم بنفس المناسبة، تدارس مختلف أشكال التعاون مع الهيئات والخبراء المعنيين بمحطات دولية سيحتضنها المغرب خلال السنة الجارية.

<https://www.mapexpress.ma/ar/actualite/%d9%85%d8%ac%d9%84%d8%b3-%d8%ad%d9%82%d9%88%d9%82-%d8%a7%d9%84%d8%a5%d9%86%d8%b3%d8%a7%d9%86-%d9%85%d8%b4%d8%a7%d8%b1%d9%83%d8%a9-%d9%85%d8%ba%d8%b1%d8%a8%d9%8a%d8%a9-%d9%88%d8%a7%d8%b2%d9%86%d8%a9/%d8%ad%d9%82%d9%88%d9%82-%d8%a7%d9%84%d8%a5%d9%86%d8%b3%d8%a7%d9%86/>

مجلس حقوق الإنسان: مشاركة مغربية وازنة في خدمة أجندة متجددة لحقوق الإنسان (السيد بلكوش)



الإثنين، 23 فبراير، 2026 - 19:36

جنيف – أكد المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، محمد الحبيب بلكوش، أن مشاركة المغرب في الدورة الـ 61 لمجلس حقوق الإنسان تعد تكريسا متجددا لالتزام المملكة الراسخ بالدينامية الدولية في هذا المجال.

وأبرز السيد بلكوش، الذي يقود الوفد المغربي في أشغال الشق رفيع المستوى من هذه الدورة، في تصريح للصحافة، ضرورة "إرساء ديناميات جديدة تتجاوز المقاربات الكلاسيكية" في التعاطي مع قضايا حقوق الإنسان، وذلك لمواجهة الضغوط والتحديات المتزايدة التي يشهدها حاليا النظام متعدد الأطراف. وأوضح المسؤول أن هذا الحضور الوزاري للمغرب داخل مجلس حقوق الإنسان يندرج أولا في سياق التتبع الدقيق لتطورات عمل الهيئات الدولية، مع دعم الجهود التي يبذلها المفوض السامي لحقوق الإنسان لإرساء إصلاحات جوهرية تروم الرفع من نجاعة وأداء المنظومة الأممية برمتها.

وفي هذا الصدد، توقف المندوب الوزاري عند التنظيم المرتقب بالمغرب لأنشطة وطنية ستعرف مشاركة خبراء دوليين وممثلي المفوضية السامية، بهدف بلورة تصورات لتطوير آليات العمل، لاسيما آلية الاستعراض الدوري الشامل، استجابة لتطلعات الدول الأعضاء.

كما است حضر الدور الريادي للمملكة في تنسيق الدورة الرابعة للشبكة الدولية للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع المرتقبة بالمغرب مطلع سنة 2027، وكذا المبادرات المبرمجة قاربا وعربيا لتعزيز انخراط الآليات الإقليمية في صياغة التوجهات العالمية الجديدة.

وبخصوص "ديناميات المواكبة" التي يدعو إليها المفوض السامي، أشار السيد بلكوش إلى مساهمة المغرب الفاعلة في التحالف الدولي لدعم اتفاقية مناهضة التعذيب، بصفته أحد رواد هذه المبادرة؛ مشددا على أهمية الانفتاح على فاعلين جدد من دول ومنظمات ومجتمع مدني وفنانين، لحمل لواء حقوق الإنسان بعيدا عن القوالب التقليدية.

من جهته، سجل السفير الممثل الدائم للمغرب لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية بجنيف، عمر زنيير، المشاركة "المكثفة والنوعية" للوفد المغربي في هذه الدورة، لاسيما عبر تقديم رؤية المملكة المستندة إلى كونية وعدم تجزئة الحقوق، مع تركيز خاص على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في ظل سياق دولي يتسم بتوترات حادة مرتبطة برهانات التنمية.

وكشف السيد زنيير أن الوفد المغربي سينظم حدثين موازيين؛ يتعلق الأول بـ"شبكة الآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع"، مذكرا بأن المغرب، إلى جانب البرتغال والباراغواي، كان سباقا لإطلاق هذه المبادرة الرامية لتعزيز التعاون بين الدول ومع أجهزة المجلس. وتابع السفير أنه في إطار سياسة الحوار والانفتاح، سيتم تنظيم حدث مواز آخر في 12 مارس حول مكافحة خطاب الكراهية، بمشاركة شخصيات دينية وتوحيدية وحساسيات فكرية متنوعة، قصد التصدي للظواهر التي تغذي العنصرية والتمييز والتعصب.

وخلص السيد زنيير إلى التأكيد على أنه رغم انتهاء ولاية المغرب كعضو في المجلس في دجنبر 2025، فإن المملكة تظل فاعلا محوريا في الأجندة الدولية لحقوق الإنسان، سواء في جنيف أو وطنيا، مستندة إلى رصيدها من الخبرة المتراكمة على المستوى الداخلي ومقاربة شاملة تدمج حقوق النساء والأطفال والحقوق الاقتصادية والاجتماعية، مع الأخذ بعين الاعتبار التحديات الناشئة المرتبطة على الخصوص بالتكنولوجيات الحديثة.

جنيف.. انطلاق أشغال الدورة الـ 61 لمجلس حقوق الإنسان بمشاركة المغرب



افتتح مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، اليوم الاثنين في قصر الأمم بجنيف، أشغال دورته الـ 61، بمشاركة المملكة المغربية.

وتميزت الجلسة الافتتاحية، التي ترأسها السفير الممثل الدائم لإندونيسيا بجنيف، سيدهارتو رضا سوربوديورو، بصفته رئيسا لمجلس حقوق الإنسان لهذه السنة، بكلمات ألقاها كل من الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، ورئيسة الجمعية العامة، أنالينا بيربوك، والمفوض السامي لحقوق الإنسان، فولكر تورك، ووزير الخارجية السويسري، إغناسيو كاسيس.

ويتضمن جدول أعمال هذه الدورة، التي تستمر إلى غاية 31 مارس المقبل، أزيد من 80 تقريرا وحوالي 20 جلسة نقاش تفاعلية مع خبراء مستقلين ومنتدبين.

وعلى مدى أزيد من خمسة أسابيع، ستندرس الدول الأعضاء الـ 47 وضعية حقوق الإنسان في نحو 40 دولة، بالإضافة إلى العديد من التقارير الموضوعاتية التي تهم على الخصوص التعذيب، والحقوق الثقافية، والحق في الغذاء، والبيئة، ومكافحة الإرهاب، وحماية الحياة الخاصة.

وسيعرف الجزء رفيع المستوى، من 23 إلى 25 فبراير الجاري، مشاركة ممثلين عن أزيد من 100 دولة. وستدخل خلاله ستة رؤساء دول أو حكومات، وأزيد من 70 وزيرا للشؤون الخارجية، و13 وزيرا للعدل ونائبا عاما، إلى جانب متدخلين آخرين.

كما يتضمن جدول الأعمال موائد مستديرة تعالج عدة قضايا، أبرزها حقوق الإنسان وثقافة السلام؛ وتمويل التنمية المستدامة؛ والبنيات التحتية الدامجة التي تراعي الإعاقة، بما في ذلك النقل والسكن؛ فضلا عن حقوق الطفل وانتهاكات حقوق الأطفال في النزاعات المسلحة.

يمثل المغرب في هذه الدورة وفد برئاسة المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، محمد الحبيب بلكوش، الذي سيلقي كلمة المملكة خلال الجلسة العامة رفيعة المستوى.

وسيتأأس المندوب الوزاري أيضا فعالية جانبية رفيعة المستوى مخصصة للشبكة الدولية للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع، التي يعتبر المغرب منسقا لها.

وسيخصص هذا الاجتماع، الذي سينظم يوم 24 فبراير بشراكة مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والبعثات الدائمة للمغرب والبرازيل والبرتغال والبارغواي لدى الأمم المتحدة بجنيف، ومجموعة الحقوق العالمية، لتقديم حصيلة عمل الشبكة، لاسيما ما يتعلق باعتماد خطة عملها للفترة ما بين 2026 و2030 وإطلاق منصتها الافتراضية.

ويهدف هذا الاجتماع أيضا إلى تجديد الدعوة للانضمام إلى هذه الشبكة بهدف تشجيع تبادل التجارب وتعزيز دور الآليات على المستوى الوطني.

وعلى هامش هذه الدورة الأهمية الهامة، سيجري بلكوش مباحثات ثنائية مع عدد من المسؤولين الأمميين وشخصيات حقوقية دولية، بما يجسد انفتاح المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان على الفعاليات الحقوقية الدولية، ورغبتها في تقاسم تجربة المغرب في مجال النهوض بهذه الحقوق.

وسيتم بنفس المناسبة، تدارس مختلف أشكال التعاون مع الهيئات والخبراء المعنيين بمحطات دولية سيحتضنها المغرب خلال السنة الجارية.

<https://www.mapexpress.ma/ar/actualite/%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D9%8A%D8%B9%D9%84%D9%86-%D8%B9%D9%86-%D8%AA%D8%B8%D8%A7%D9%87%D8%B1/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85/>

مجلس حقوق الإنسان.. المغرب يعلن عن تظاهرتين دوليتين لتعزيز العمل متعدد الأطراف في مجال حقوق الإنسان

الأربعاء، 25 فبراير، 2026 – 22:20



جنيف – أعلن المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، محمد الحبيب بلكوش، اليوم الأربعاء بجنيف، أن المملكة المغربية ستنظم قريبا تظاهرتين دوليتين ترومان تعزيز التعاون متعدد الأطراف والتوافق حول المعايير الأساسية لحقوق الإنسان.

وأوضح السيد بلكوش، في معرض إلقائه كلمة المملكة في الجلسة العامة للجزء رفيع المستوى للدورة الـ 61 لمجلس حقوق الإنسان، أن الأمر يتعلق بـ "خلوة تفكير متخصصة، يرتقب تنظيمها قبل حلول فصل الصيف، تعنى بالتفكير في سبل إصلاح آلية الاستعراض الدوري الشامل، وذلك مع اقتراب دورتها الخامسة."

وأضاف أن المغرب سينظم، كذلك، تظاهرة موضوعاتية مخصصة للوقاية من التعذيب، وتهدف إلى تشجيع تبادل الممارسات الفضلى بين الآليات الوطنية للوقاية والمؤسسات المستقلة والشركاء الدوليين.

وأبرز السيد بلكوش أن هاتين المبادرتين تندرجان في إطار دينامية الجهود التي يبذلها المغرب للمساهمة، بشكل متواصل، في بلورة توافق حول المعايير الأساسية لآليات مجلس حقوق الإنسان.

وذكر المسؤول بأن المغرب يواصل إصلاحاته الهيكلية الرامية إلى تعزيز المساواة وحماية الحقوق والحريات الأساسية، طبقا للتوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، والمبادئ المكرسة في الدستور. كما جدد التأكيد على تشبث المملكة بتعددية الأطراف وتعزيز المنظومة الدولية لحقوق الإنسان.

وفي هذا السياق، أعرب السيد بلكوش عن دعم المغرب الكامل لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، لا سيما الالتزام الشخصي للمفوض السامي إزاء العديد من القضايا ذات الأولوية، وفي طليعتها الوقاية من الانتهاكات، وتعزيز القدرات، والنهوض بالمقاربات القائمة على حقوق الإنسان في السياسات العمومية.

<https://www.hespress.com/%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%ba%d8%b1%d8%a8-%d9%8a%d8%b7%d9%84%d9%82-%d8%af%d9%8a%d9%86%d8%a7%d9%85%d9%8a%d8%a9-%d8%ac%d8%af%d9%8a%d8%af%d8%a9-%d9%84%d8%aa%d8%b9%d8%b2%d9%8a%d8%b2-%d8%a7%d9%84%d8%aa%d8%b9-1707102.html>

المغرب يطلق دينامية جديدة لتعزيز التعاون الدولي في مجال حقوق الإنسان



صورة: هسبريس [من جنيف](#) الأربعاء 25 فبراير 2026 - 16:42

جددت المملكة المغربية، اليوم الأربعاء بمقر الأمم المتحدة في جنيف، تأكيد التزامها بتعزيز المنظومة الدولية لحقوق الإنسان، داعية إلى ترجمة الالتزامات المنبثقة عن الاتفاقيات الدولية إلى مبادرات جماعية ملموسة قادرة على الاستجابة للتحولات الراهنة.

جاء ذلك في كلمة ألقاها محمد الحبيب بلكوش خلال الجزء العام من الشق رفيع المستوى للدورة الحادية والستين لمجلس حقوق الإنسان، حيث شدد على أن "التحدي المطروح اليوم يتمثل في كيفية البناء على الإطار المعياري الدولي من أجل بلورة عمل عملي يستجيب للتحديات الجديدة."

وأكد المندوب الوزاري، في كلمة باسم المملكة، تشبث المغرب بالتعددية وبأهمية تقوية النظام الدولي لحقوق الإنسان، معبرا عن دعمه الكامل لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ومثمنا الانخراط الشخصي للمفوض السامي في قضايا ذات أولوية، تشمل الوقاية من الانتهاكات، وتعزيز القدرات

الوطنية، وإدماج المقاربات القائمة على حقوق الإنسان في السياسات العمومية، واعتبر أن هذا التوجه العملي المرتكز على النتائج يعزز نجاعة العمل الأممي في هذا المجال.

وأشار بلكوش إلى أن المملكة المغربية، وفاء للتوجيهات الملكية السامية ولمقتضيات دستورها، تواصل تنفيذ إصلاحات هيكلية تروم تعزيز المساواة وصوص الحقوق والحريات الأساسية، في إطار مسار مؤسساتي مستمر.

وعلى مستوى مجلس حقوق الإنسان أوضح المسؤول الحقوقي ذاته أن المغرب يواصل جهوده للإسهام في تحقيق التوافق حول المعايير الأساسية التي تؤطر عمل آلياته، معلنا احتضان المملكة قريبا مبادرتين دوليتين لتعزيز التعاون الدولي في مجال حقوق الإنسان.

وتتمثل المبادرة الأولى في تنظيم خلوة تفكير متخصصة قبل فصل الصيف، مكرسة لبحث سبل إصلاح آلية الاستعراض الدوري الشامل، تزامنا مع اقتراب دورتها الخامسة؛ أما المبادرة الثانية فتتعلق بتنظيم فعالية موضوعاتية حول الوقاية من التعذيب، بهدف تعزيز تبادل أفضل الممارسات بين الآليات الوطنية والمؤسسات المستقلة والشركاء الدوليين.

وأكد المتحدث ذاته أن التزام المغرب بقضايا السلم يستند إلى رؤية متكاملة تربط بين الأمن والكرامة الإنسانية والتنمية، انسجاما مع أهداف أجندة 2030 للتنمية المستدامة.

وفي ختام كلمته شدد المسؤول المغربي على دعم المملكة تعزيز مشاركة النساء في مسارات اتخاذ القرار، وفي الدبلوماسية متعددة الأطراف، وفي جهود الوقاية من النزاعات، ضمن توجه شامل يروم ترسيخ القيادة النسائية على المستويين الوطني والدولي.

يشار إلى أن جدول أعمال هذه الدورة، التي تستمر إلى غاية 31 مارس المقبل، يتضمن أزيد من 80 تقريرا وحوالي 20 جلسة نقاش تفاعلية مع خبراء مستقلين ومنتدبين.

وعلى مدى أزيد من خمسة أسابيع ستندرس الدول الأعضاء الـ 47 وضعية حقوق الإنسان في نحو 40 دولة، بالإضافة إلى العديد من التقارير الموضوعاتية التي تهم على الخصوص التعذيب، والحقوق الثقافية، والحق في الغذاء، والبيئة، ومكافحة الإرهاب، وحماية الحياة الخاصة.

مجلس حقوق الإنسان: المغرب ينظم تظاهرتين دوليتين لتعزيز العمل متعدد الأطراف في حقوق الإنسان



أعلن المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، محمد الحبيب بلكوش، اليوم الأربعاء بجنيف 24 فبراير، أن المملكة المغربية ستنظم قريبا تظاهرتين دوليتين ترومان تعزيز التعاون متعدد الأطراف والتوافق حول المعايير الأساسية لحقوق الإنسان. وأوضح السيد بلكوش، في معرض إلقائه كلمة المملكة في الجلسة العامة للجزء رفيع المستوى للدورة الـ 61 لمجلس حقوق الإنسان، أن الأمر يتعلق بـ "خلوة تفكير متخصصة، يرتقب تنظيمها قبل حلول فصل الصيف، تعنى بالتفكير في سبل إصلاح آلية الاستعراض الدوري الشامل، وذلك مع اقتراب دورتها الخامسة". وأضاف أن المغرب سينظم، كذلك، تظاهرة موضوعاتية مخصصة للوقاية من التعذيب، وتهدف إلى تشجيع تبادل الممارسات الفضلى بين الآليات الوطنية للوقاية والمؤسسات المستقلة والشركاء الدوليين. وأبرز السيد بلكوش أن هاتين المبادرتين تندرجان في إطار دينامية الجهود التي يبذلها المغرب للمساهمة، بشكل متواصل، في بلورة توافق حول المعايير الأساسية لآليات مجلس حقوق الإنسان. وذكر المسؤول بأن المغرب يواصل إصلاحاته الهيكلية الرامية إلى تعزيز المساواة وحماية الحقوق والحريات الأساسية، طبقا للتوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، والمبادئ المكرسة في الدستور. كما جدد التأكيد على تشبث المملكة بتعددية الأطراف وتعزيز المنظومة الدولية لحقوق الإنسان. وفي هذا السياق، أعرب السيد بلكوش عن دعم المغرب الكامل لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، لا سيما الالتزام الشخصي للمفوض السامي إزاء العديد من القضايا ذات الأولوية، وفي طليعتها الوقاية من الانتهاكات، وتعزيز القدرات، والنهوض بالمقاربات القائمة على حقوق الإنسان في السياسات العمومية.

المغرب يشارك في الدورة الـ 61 لمجلس حقوق الإنسان



تشارك المملكة المغربية في أشغال الدورة الـ 61 لمجلس حقوق الإنسان، التي ستعقد ما بين 23 فبراير و31 مارس 2026. وذكر بلاغ للمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان أن هذه المشاركة ستتميز بحضور المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، محمد الحبيب بلكوش، ضمن الوفد المغربي، حيث سيلقي كلمة المملكة في الجلسة العامة المخصصة للوفود الحكومية.

وأضاف المصدر ذاته أن المندوب الوزاري سيترأس، كذلك، اللقاء رفيع المستوى حول الشبكة الدولية للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع، التي تعتبر المملكة المغربية منسقا لها، حول موضوع "دعم خطة التنزيل والرهانات المستقبلية لشبكة الآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع"، الذي سينظم يوم الثلاثاء 24 فبراير 2026 في قصر الأمم. وينعقد اللقاء رفيع المستوى بمشاركة مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والبعثات الدائمة في مجلس حقوق الإنسان لكل من المغرب والبرازيل والبرتغال والباراغواي، إضافة إلى مجموعة الحقوق العالمية. وسيخصص هذا اللقاء لتسليط الضوء على حصيلة عمل الشبكة، لاسيما ما يتعلق باعتماد خطة عملها للفترة ما بين 2026 و2030 وإطلاق منصتها الافتراضية، وتجديد الدعوة للانضمام إليها لتبادل وتقاسم التجارب وتعزيز دور الآليات على مستوى الدول. وسجل البلاغ أن المندوب الوزاري سيجري، على هامش هذه الدورة الأممية البارزة، مباحثات ثنائية مع عدد من المسؤولين الأممين وشخصيات حقوقية دولية، "بما يجسد انفتاح المندوبية الوزارية على الفعاليات الحقوقية الدولية وتقاسمها تجربة المغرب في مجال النهوض بحقوق الإنسان"، كما سيتم تدارس أشكال التعاون مع هيئات وخبراء معنيين بمحطات دولية ستحتضنها بلادنا في السنة الجارية.

<https://ar.telquel.ma/%d8%a8%d8%b9%d8%af-%d8%b1%d8%a6%d8%a7%d8%b3%d8%aa%d9%87-%d9%84%d9%85%d8%ac%d9%84%d8%b3-%d8%ad%d9%82%d9%88%d9%82-%d8%a7%d9%84%d8%a5%d9%86%d8%b3%d8%a7%d9%86-%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%ba%d8%b1%d8%a8-%d9%85/>

بعد رئاسته لمجلس حقوق الإنسان.. المغرب مرشح لآليات الدورة الـ 61 بجنيف



تيلكيل عربي -مقر الأمم المتحدة/جنيف

بعد أن تولى المغرب، عبر سفيره عمر زنيير، رئاسة مجلس حقوق الإنسان لعام 2024، يبرز اسم المملكة من جديد ضمن قائمة المرشحين لشغل مناصب داخل آليات المجلس خلال دورته الـ 61، المزمع انعقادها ما بين 23 فبراير و31 مارس 2026 بمدينة جنيف السويسرية. ويتولى رئاسة المجلس لهذه السنة ممثل إندونيسيا، فيما يضم مكتبه كلا من إثيوبيا وإستونيا والإكوادور نوابا للرئيس، وإسبانيا مقررًا. وسيقترح الفريق الاستشاري للمجلس، المشكل من سفراء تركيا ومقدونيا الشمالية وغواتيمالا وملايو وجمهورية كوريا، قائمة مصغرة من المرشحين لشغل المناصب الجديدة، قبل أن يختار رئيس المجلس الأسماء النهائية. هذه الترشيحات، من ضمنها المغرب، إلى جانب السودان، جنوب السودان، الصومال، مصر، موريتانيا، فلسطين، العراق، لبنان وسلطنة عمان.

وخلال هذه الدورة، سيعين 17 خبيرًا ومقررًا خاصًا لتولي مهام في عدد من الآليات، منها: آلية الخبراء المعنية بالحق في التنمية، وآلية حقوق الشعوب الأصلية، وفريق الخبراء العامل المعني بالأشخاص المنحدرين من أصل إفريقي، إلى جانب خبراء مختصين في قضايا كبار السن، والسكن اللائق، والرق المعاصر، والاتجار بالأشخاص، والفقر المدقع، والحق في الغذاء، وبيع الأطفال واستغلالهم جنسياً، والمدافعين عن حقوق الإنسان، بالإضافة إلى ولايات خاصة بكمبوديا وميانمار.

ويفتتح المجلس أعماله بجلسة رسمية يتحدث فيها كل من رئيس المجلس، ورئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة، والأمين العام للأمم المتحدة في آخر كلمة له أمام المجلس قبل انتهاء ولايته، والمفوض السامي لحقوق الإنسان، ووزير خارجية سويسرا، الدولة المضيضة. وستشهد الجلسات رفيعة المستوى، الممتدة على مدى ثلاثة أيام، مشاركة ثلاثة رؤساء دول وثلاثة رؤساء حكومات و71 وزير خارجية و13 وزير عدل ونائب عام، إلى جانب عدد من المسؤولين الأميين والشخصيات الحقوقية. وسيستعرض المجلس حالة حقوق الإنسان في كل من السودان، جنوب السودان، الأراضي الفلسطينية المحتلة، ميانمار، أفغانستان، فنزويلا، كوريا الشمالية، نيكاراغوا، بيلاروس، أوكرانيا، إيران وسوريا. وتتوزع المواضيع التي ستناقش خلال الدورة بين قضايا اقتصادية واجتماعية وبيئية، منها: السكن اللائق كعنصر من عناصر الحق في مستوى معيشي مناسب، آثار الديون الخارجية على التمتع بحقوق الإنسان، الحقوق الثقافية، الحق في الغذاء والماء وخدمات الصرف الصحي، الحق في الخصوصية وحرية الدين والمعتقد، إلى جانب حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والطفل والمهاجرين والمدافعين عن حقوق الإنسان. وتشمل النقاشات مواضيع جديدة تتعلق بحقوق الإنسان وثقافة السلام، وحقوق الإنسان والبيئة والتنوع البيولوجي، ومكافحة التضليل الإعلامي والتغير المناخي، والأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية، ومواجهة التعصب والتمييز على أساس الدين أو المعتقد.

وفي إطار آلية الاستعراض الدوري الشامل، سيعتمد المجلس 14 تقريراً وطنياً، من بينها تقرير ليبيا، فيما ستستفيد كل من أوكرانيا وجورجيا وجمهورية إفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومالي من برامج المساعدة التقنية وبناء القدرات. وستنظم ست حلقات نقاش حول مواضيع متنوعة من بينها: "دور التكنولوجيات الرقمية الجديدة في القضاء على تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية"، و"الذكرى الـ25 لإعلان وبرنامج عمل ديربان"، و"تمويل التنمية المستدامة"، و"الهياكل الأساسية المراعية لمظور الإعاقة"، و"حقوق الإنسان وثقافة السلام"، و"حقوق الطفل في النزاعات المسلحة". وعلى هامش الدورة، سيتم تنظيم عدد من الأنشطة الجانبية من طرف البعثات الدبلوماسية والمنظمات غير الحكومية المعتمدة لدى المجلس، من بينها نشاط مغربي تنظمه المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان يوم الثلاثاء المقبل، بمشاركة بعثات دبلوماسية ومنظمات تتمتع بالصفة الاستشارية.

<https://www.hespress.com/%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%ba%d8%b1%d8%a8-%d9%8a%d8%af%d8%b9%d9%88-%d9%85%d9%86-%d8%ac%d9%86%d9%8a%d9%81-%d8%a5%d9%84%d9%89-%d8%aa%d8%b9%d8%b2%d9%8a%d8%b2-%d8%a2%d9%84%d9%8a%d8%a7%d8%aa-%d8%aa%d9%86%d9%81-1706657.html>

المغرب يدعو من جنيف إلى تعزيز آليات تنفيذ توصيات حقوق الإنسان



أكد محمد الحبيب بلكوش، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، أن تنفيذ توصيات منظومة الأمم المتحدة لم يعد مسألة تقنية، بل أضى رهانا سياسيا يرتبط بمصادقية التزامات الدول وبمدى ثقة المواطنين في مؤسساتهم.

وخلال مداخلة له في لقاء رفيع المستوى حول "دعم خطة التنزيل والرهانات المستقبلية لشبكة الآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع"، انعقد اليوم الثلاثاء بقصر الأمم في جنيف، شدد بلكوش على أن هذه الآليات لا ينبغي أن تُختزل في هياكل إدارية، بل يتعين أن تجسد إرادة سياسية واضحة تجعل تنفيذ التوصيات محورا منظماً للعمل الحكومي.

وأوضح المتحدث ذاته أن إدراج هذه الآليات ضمن أجندة الأمم المتحدة جاء نتيجة مسار تراكمي كرسته قرارات مجلس حقوق الإنسان، من بينها 25/30 و 29/36 و 30/42 و 33/51، وصولاً إلى القرار 27/60، الذي عزز مكانتها كأدوات مؤسسية أساسية داخل الدول.

واعتبر المسؤول المغربي أن فعالية النظام الدولي تُقاس بقدرة الدول على تحويل التوصيات إلى واقع ملموس، وبناء حوار إيجابي ومستدام مع الآليات الأممية.



واستعرض بلكوش خطة عمل الشبكة الدولية للفترة 2026-2030، المعتمدة في لشبونة، التي تركز على خمس أولويات: توسيع نطاق الشبكة، تعزيز التواصل عبر المنصة الرقمية وأدوات المعرفة، دعم إحداث الآليات الوطنية وتطويرها، تقوية القدرات وتبادل الخبرات بين الأقران، وتعبئة الشراكات والموارد، في انسجام مع هدي التنمية المستدامة 16 و17.

وأكد المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان أن انخراط المغرب يستند إلى المرجعية الدستورية لسنة 2011، التي كرست سمو حقوق الإنسان وأرست مبادئ الحقامة وربط المسؤولية بالمحاسبة، مبرزاً أن المندوبية الوزارية تتولى تنسيق التزامات المملكة على الصعيد الدولي.

وذكر المتحدث باحتضان مراكش سنة 2022 أول ندوة دولية توجت بـ"إعلان مراكش"، الذي أطلق الشبكة الدولية، كما أشار إلى أنه، بتكليف مشترك مع باراغواي والبرتغال لوضع تصور الشبكة تولت الآلية الوطنية المغربية تنسيق هذا العمل، ما أفضى في ماي 2024 إلى اعتماد "إعلان أسونسيون" بوصفه الوثيقة التأسيسية للشبكة.

وأضاف المسؤول ذاته أن هذا الزخم تُوج بإعداد الإطار التوجيهي لمراكش، المعتمد في أكتوبر 2024 عقب الحوار العاشر بـ"جليون لحقوق الإنسان"، معتبراً أن هذا الإطار يشكل مساهمة نوعية من الدبلوماسية المغربية لفائدة مجتمع الممارسين، إذ يجمع أفضل الممارسات الكونية في تناغم مع أهداف التنمية المستدامة والتقدم التكنولوجي.

وجدد بلكوش دعم المغرب للمنصة الافتراضية للآليات الوطنية التي يشرف عليها مكتب المفوض السامي، داعياً الدول التي لم تنضم بعد إلى الشبكة إلى الالتحاق بها، كما أعلن استعداد المملكة لاحتضان الندوة الدولية الرابعة، في امتداد لما وصفها بـ"روح مراكش" القائمة على الانتقال من التعهد إلى التنفيذ.



وعرفت الفعالية مشاركة شخصيات دبلوماسية وحقوقية رفيعة، من بينها سيسيه-غورو، مدير شعبة آليات مجلس حقوق الإنسان وآليات المعاهدات؛ وأنا إيزابيل كزافييه، كاتبة الدولة للشؤون الخارجية والتعاون بالبرتغال؛ وفكتور ألفريدو فيردون بيتار، نائب وزير الشؤون الخارجية بباراغواي؛ ولوسيانا بيريس، رئيسة المكتب الاستشاري الخاص للشؤون الدولية بوزارة حقوق الإنسان بالبرازيل؛ إضافة إلى ماري-إيف بوير-فريدريش، مسؤولة حقوق الإنسان بمكتب المفوض السامي.

من جانبها قدمت لوسيانا بيريس عرضاً حول التجربة البرازيلية، مودة إلى أن بلادها تخضع لأكثر من 3000 توصية صادرة عن المنظومتين الأممية والأمريكية، وأن التحدي الحقيقي يتمثل في تحويلها إلى سياسات عامة قابلة للتنفيذ داخل دولة ذات نظام فيدرالي معقد.

وأبرزت المتحدث أن الآلية البرازيلية تعتمد نظاماً يصنف التوصيات موضوعياً ويربطها بأهداف التنمية المستدامة والتشريعات الوطنية، مع إدماجها مباشرة في التخطيط الميزانياتي للدولة، بما يضمن دعمها مالياً وإدارياً، كما أكدت أن المجتمع المدني سيحصل على إمكانية الولوج إلى بيانات التنفيذ، في خطوة تروم تعزيز الشفافية والرقابة الديمقراطية. وشدد المتحدثون على أن التحدي المشترك بين الدول لم يعد يقتصر على إعداد التقارير، بل يتمثل في تقليص الفجوة بين الالتزامات الدولية والواقع المعاش، معتبرين أن تقوية الآليات الوطنية تمثل مدخلاً عملياً لتعزيز الثقة في النظام الدولي لحقوق الإنسان.

افتتاح الدورة الـ 61 لمجلس حقوق الإنسان بمشاركة المغرب



افتتح مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، اليوم الإثنين في قصر الأمم بجنيف، أشغال دورته الـ 61، بمشاركة المملكة المغربية.

وتميزت الجلسة الافتتاحية، التي ترأسها السفير الممثل الدائم لـلندونيسيا بجنيف، سيدهارتو رضا سوربوديورو، بصفته رئيسا لمجلس حقوق الإنسان لهذه السنة، بكلمات ألقاها كل من الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، ورئيسة الجمعية العامة، أنالينا بيربوك، والمفوض السامي لحقوق الإنسان، فولكر تورك، ووزير الخارجية السويسري، إغناسيو كاسيس.

ويتضمن جدول أعمال هذه الدورة، التي تستمر إلى غاية 31 مارس المقبل، أزيد من 80 تقريرا وحوالي 20 جلسة نقاش تفاعلية مع خبراء مستقلين ومنتدبين.

وعلى مدى أزيد من خمسة أسابيع، ستندرس الدول الأعضاء الـ 47 وضعية حقوق الإنسان في نحو 40 دولة، بالإضافة إلى العديد من التقارير الموضوعاتية التي تهم على الخصوص التعذيب، والحقوق الثقافية، والحق في الغذاء، والبيئة، ومكافحة الإرهاب، وحماية الحياة الخاصة.

وسيعرف الجزء رفيع المستوى، من 23 إلى 25 فبراير الجاري، مشاركة ممثلين عن أزيد من 100 دولة، وستدخل خلاله ستة رؤساء دول أو حكومات، وأزيد من 70 وزيرا للشؤون الخارجية، و13 وزيرا للعدل ونائبا عاما، إلى جانب متدخلين آخرين.

كما يتضمن جدول الأعمال موائد مستديرة تعالج عدة قضايا، أبرزها حقوق الإنسان وثقافة السلام؛ وتمويل التنمية المستدامة؛ والبنيات التحتية الدامجة التي تراعي الإعاقة، بما في ذلك النقل والسكن؛ فضلا عن حقوق الطفل وانتهاكات حقوق الأطفال في النزاعات المسلحة.

ويمثل المغرب في هذه الدورة وفد برئاسة المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، محمد الحبيب بلكوش، الذي سيلقي كلمة المملكة خلال الجلسة العامة رفيعة المستوى.

وسيتأسس المندوب الوزاري أيضا فعالية جانبية رفيعة المستوى مخصصة للشبكة الدولية للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع، التي يعتبر المغرب منسقا لها.

وسيخصص هذا الاجتماع، الذي سينظم يوم 24 فبراير بمشاركة مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والبعثات الدائمة للمغرب والبرازيل والبرتغال والباراغواي لدى الأمم المتحدة بجنيف، ومجموعة الحقوق العالمية، لتقديم حصيلة عمل الشبكة، لاسيما ما يتعلق باعتماد خطة عملها للفترة ما بين 2026 و2030 وإطلاق منصتها الافتراضية.

ويهدف هذا الاجتماع أيضا إلى تجديد الدعوة للانضمام إلى هذه الشبكة بهدف تشجيع تبادل التجارب وتعزيز دور الآليات على المستوى الوطني.

وعلى هامش هذه الدورة الأمامية الهامة، سيجري بلكوش مباحثات ثنائية مع عدد من المسؤولين الأمميين وشخصيات حقوقية دولية، بما يجسد انفتاح المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان على الفعاليات الحقوقية الدولية، ورغبتها في تقاسم تجربة المغرب في مجال النهوض بهذه الحقوق.

وسيتم بنفس المناسبة، تدارس مختلف أشكال التعاون مع الهيئات والخبراء المعنيين بمحطات دولية سيحتضنها المغرب خلال السنة الجارية.

<https://ar.telquel.ma/%d8%a7%d9%81%d8%aa%d8%aa%d8%a7%d8%ad-%d8%a7%d9%84%d8%af%d9%88%d8%b1%d8%a9-61-%d9%84%d9%85%d8%ac%d9%84%d8%b3-%d8%ad%d9%82%d9%88%d9%82-%d8%a7%d9%84%d8%a5%d9%86%d8%b3%d8%a7%d9%86-%d8%a8%d8%ac%d9%86%d9%8a/>

افتتاح الدورة 61 لمجلس حقوق الإنسان بجنيف.. بلكوش يترأس الوفد المغربي



تيلكيل عربي - مقر الأمم المتحدة/جنيف

تنطلق اليوم الاثنين بمقر الأمم المتحدة بجنيف، أشغال الدورة الـ 61 التي سيعقدها مجلس حقوق الإنسان ما بين 23 فبراير و31 مارس 2026. الدورة ستعرف مشاركة المملكة المغربية بوفد، يترأسه، محمد الحبيب بلكوش، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، الذي يلقي كلمة في الجلسة العامة المخصصة للوفود الحكومية.

كما سيقترأس المندوب الوزاري اللقاء رفيع المستوى حول الشبكة الدولية للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع، التي تعتبر المملكة المغربية منسقا لها، حول موضوع: "دعم خطة التزليل والرهانات المستقبلية لشبكة الآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع"، الذي سينظم يوم الثلاثاء 24 فبراير 2026 في قصر الأمم، بمشاركة مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والبعثات الدائمة في مجلس حقوق الإنسان لكل من المغرب والبرازيل والبرتغال والباراغواي، إضافة إلى مجموعة الحقوق العالمية.

وسيخصص هذا اللقاء لتسليط الضوء على حصيلة عمل الشبكة، لاسيما ما يتعلق باعتماد خطة عملها للفترة ما بين 2026 و2030 وإطلاق منصتها الافتراضية، وتجديد الدعوة للانضمام إليها لتبادل وتقاسم التجارب وتعزيز دور الآليات على مستوى الدول.

وعلى هامش هذه الدورة الأمامية البارزة، سيجري المندوب الوزاري، مباحثات ثنائية مع عدد من المسؤولين الأممين وشخصيات حقوقية دولية بما يجسد انفتاح المندوبية الوزارية على الفعاليات الحقوقية الدولية وتقاسمها تجربة بلادنا في مجال النهوض بحقوق الإنسان، كما سيتم تدارس أشكال التعاون مع هيئات وخبراء معنيين بمحطات دولية ستحتضنها بلادنا خلال السنة الجارية.

<https://alyaoum24.com/2011667.html>

بلكوش يلقي كلمة المغرب في الدورة الـ 61 لمجلس حقوق الإنسان بجنيف



تشارك المملكة المغربية في أشغال الدورة الحادية والستين لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، التي تنعقد ما بين 23 فبراير و31 مارس 2026 بقصر الأمم في جنيف، في سياق دولي يتسم بتحديات حقوقية متزايدة.

ويمثل المغرب في هذه الدورة وفد رسمي يضم محمد الحبيب بلكوش، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، الذي سيُلقي كلمة المملكة خلال الجلسة العامة المخصصة للوفود الحكومية، مستعرضاً أبرز مستجدات السياسة الوطنية في مجال حماية حقوق الإنسان وتعزيزها.

كما سيقترأس المندوب الوزاري لقاءً رفيع المستوى حول الشبكة الدولية للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع، التي تتولى المملكة تنسيقها. وينعقد هذا اللقاء يوم الثلاثاء 24 فبراير 2026، بشراكة مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وعدد من البعثات الدائمة لدى مجلس حقوق الإنسان، من بينها المغرب والبرازيل والبرتغال والباراغواي، إضافة إلى مجموعة الحقوق العالمية. وسيخصص الاجتماع لتقييم حصيلة عمل الشبكة، لاسيما اعتماد خطة عملها للفترة الممتدة بين 2026 و2030، وإطلاق منصتها الافتراضية، فضلاً عن تجديد الدعوة إلى الدول للانضمام إليها بهدف تبادل التجارب وتعزيز فعالية الآليات الوطنية في تنفيذ الالتزامات الدولية.

وعلى هامش هذه الدورة الأهمية، يُرتقب أن يعقد بلكوش سلسلة مباحثات ثنائية مع مسؤولين أمميين وشخصيات حقوقية دولية، في إطار تعزيز التعاون وتبادل الخبرات، إلى جانب بحث آفاق الشراكة بشأن عدد من المحطات الدولية التي ستحتضنها المملكة خلال السنة الجارية.

[/https://ar.le360.ma/politique/GZKA4G7RR5C7DGSQZT4UICE07Q](https://ar.le360.ma/politique/GZKA4G7RR5C7DGSQZT4UICE07Q)

انطلاق أشغال الدورة الـ61 لمجلس حقوق الإنسان بجنيف بمشاركة المغرب



افتتح مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، اليوم الإثنين في قصر الأمم بجنيف، أشغال دورته الـ61، بمشاركة المملكة المغربية.

وتميزت الجلسة الافتتاحية، التي ترأسها السفير الممثل الدائم لإندونيسيا بجنيف، سيدهارتو رضا سوربوديورو، بصفته رئيسا لمجلس حقوق الإنسان لهذه السنة، بكلمات ألقاها كل من الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، ورئيسة الجمعية العامة، أنالينا بيربوك، والمفوض السامي لحقوق الإنسان، فولكر تورك، ووزير الخارجية السويسري، إغناسيو كاسيس. ويتضمن جدول أعمال هذه الدورة، التي تستمر إلى غاية 31 مارس المقبل، أزيد من 80 تقريرا وحوالي 20 جلسة نقاش تفاعلية مع خبراء مستقلين ومنتدين. وعلى مدى أزيد من خمسة أسابيع، ستندرس الدول الأعضاء الـ47 وضعية حقوق الإنسان في نحو 40 دولة، بالإضافة إلى العديد من التقارير الموضوعاتية التي تهم على الخصوص التعذيب، والحقوق الثقافية، والحق في الغذاء، والبيئة، ومكافحة الإرهاب، وحماية الحياة الخاصة. وسيعرف الجزء رفيع المستوى، من 23 إلى 25 فبراير الجاري، مشاركة ممثلين عن أزيد من 100 دولة.

وسيتدخل خلاله ستة رؤساء دول أو حكومات، وأزيد من 70 وزيرا للشؤون الخارجية، و13 وزيرا للعدل ونائبا عاما، إلى جانب متدخلين آخرين. كما يتضمن جدول الأعمال موائد مستديرة تعالج عدة قضايا، أبرزها حقوق الإنسان وثقافة السلام؛ وتمويل التنمية المستدامة؛ والبنيات التحتية الدامجة التي تراعي الإعاقة، بما في ذلك النقل والسكن؛ فضلا عن حقوق الطفل وانتهاكات حقوق الأطفال في النزاعات المسلحة. ويمثل المغرب في هذه الدورة وفد برئاسة المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، محمد الحبيب بلكوش، الذي سيلقي كلمة المملكة خلال الجلسة العامة رفيعة المستوى. وسيترأس المندوب الوزاري أيضا فعالية جانبية رفيعة المستوى مخصصة للشبكة الدولية للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع، التي يعتبر المغرب منسقا لها. وسيخصص هذا الاجتماع، الذي سينظم يوم 24 فبراير بشراكة مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والبعثات الدائمة للمغرب والبرازيل والبرتغال والباراغواي لدى الأمم المتحدة بجنيف، ومجموعة الحقوق العالمية، لتقديم حصيلة عمل الشبكة، لاسيما ما يتعلق باعتماد خطة عملها للفترة ما بين 2026 و2030 وإطلاق منصتها الافتراضية. ويهدف هذا الاجتماع أيضا إلى تجديد الدعوة للانضمام إلى هذه الشبكة بهدف تشجيع تبادل التجارب وتعزيز دور الآليات على المستوى الوطني. وعلى هامش هذه الدورة الأهمية الهامة، سيجري بلكوش مباحثات ثنائية مع عدد من المسؤولين الأمميين وشخصيات حقوقية دولية، بما يجسد انفتاح المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان على الفعاليات الحقوقية الدولية، ورغبتها في تقاسم تجربة المغرب في مجال النهوض بهذه الحقوق. وسيتم بنفس المناسبة، تدارس مختلف أشكال التعاون مع الهيئات والخبراء المعنيين بمحطات دولية سيحتضنها المغرب خلال السنة الجارية.



<https://al3omk.com/1140718.htm>

المغرب يدعو لتعزيز البعد السياسي لآليات حقوق الإنسان ويعلن احتضان قممتها العالمية المقبلة

أكد محمد الحبيب بلكوش، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، أن الآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع في مجال حقوق الإنسان (NMIRFs) تمثل رافعة سياسية لتعزيز مصداقية التزامات الدولية، وليست مجرد أدوات تقنية أو إدارية.

جاء ذلك، خلال لقاء رفيع المستوى نظم الثلاثاء 24 فبراير 2026 في قصر الأمم في جنيف على هامش أعمال الدورة الـ 61 لمجلس حقوق الإنسان، خصص لهذه الآليات، شارك فيها كل من سيسي غورو، مدير شعبة آليات مجلس حقوق الإنسان وآليات المعاهدات، وأنا إيزابيل كزافييه، كاتبة الدولة للشؤون الخارجية والتعاون بالبرتغال وفكتور ألفريدو فيردون بيتار، نائب وزير الشؤون الخارجية بباراغواي ولوسيا بيريس، رئيسة المكتب الاستشاري الخاص للشؤون الدولية بوزارة حقوق الإنسان بالبرازيل، إضافة إلى ماري إيف بوير فريدريش، مسؤولة حقوق الإنسان بمكتب المفوض السامي وبحضور العديد من البعثات الدبلوماسية بجنيف، وخبراء أمميين وممثلين عن منظمات دولية مختصة،

وشدد المندوب الوزاري في كلمته على أن التحدي المطروح "سياسي في جوهره"، لأنه يرتبط بمدى قدرة الدول على تنفيذ التزاماتها بما يعزز ثقة المواطنين في مؤسساتهم وفي آليات المنظومة الدولية لحقوق الإنسان.

وأوضح المندوب الوزاري أن إدراج هذه الآليات ضمن أجندة الأمم المتحدة جاء نتيجة مسار تراكمي امتد لأزيد من عقدين، تُوجّ بسلسلة من قرارات مجلس حقوق الإنسان التي كرستها كأدوات أساسية داخل البنية المؤسسية للدول، مؤكداً أن فعالية النظام الدولي تُقاس بمدى تحويل التوصيات إلى سياسات عمومية ملموسة.

وأشار إلى أن الشبكة الدولية لهذه الآليات اعتمدت خطة عمل للفترة 2026-2030 خلال ندوتها الثالثة بلشبونة، تركز على توسيع العضوية، وتعزيز التواصل الرقمي، ودعم إنشاء الآليات الوطنية، وبناء القدرات، وتطوير الشراكات وتعبئة الموارد، في انسجام مع أهداف التنمية المستدامة، خاصة الهدفين 16 و17.

وفيما يتعلق بتجربة المغرب، أبرز بلكوش أن انخراط المملكة يستند إلى رؤية الملك محمد السادس التي جعلت حقوق الإنسان أساس المشروع الديمقراطي، وإلى دستور 2011 الذي كرس سموها وأقام منظومة مؤسسية قائمة على الحكامة وربط المسؤولية بالمحاسبة، وفي إطار ذلك، جاء إحداث

المنذوية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان كآلية بين وزارية تضطلع بتنسيق وتتبع الالتزامات الدولية للمملكة وتطوير العلاقات مع الآليات الأممية.

كما استعرض المندوب الوزاري الدور الذي اضطلع به المغرب في إطلاق الشبكة الدولية للآليات الوطنية، بدءاً من استضافة الندوة الدولية الأولى بمراكش سنة 2022 وإعلانها التأسيسي، مروراً بإعداد تصور الشبكة إلى جانب الباراغواي والبرتغال، وصولاً إلى اعتماد "إعلان أسونسيون" بالبرغواي سنة 2024 كوثيقة تأسيسية، ثم "إطار مراكش التوجيهي" الذي يجمع أفضل الممارسات العالمية.

وأكد بلكوش دعم المنذوية الوزارية لتطوير المنصة الرقمية التي أطلقتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان لتبادل الخبرات والأدوات بين الدول، مع دعوة هذه الأخيرة إلى انضمام أوسع للشبكة لضمان فعاليتها وتعدد مكوناتها وإرساء عالميتها.

وفي ختام كلمته، أعلن استعداد المغرب لاستضافة الندوة الدولية الرابعة حول هذه الآليات لتعزيز هيكلتها وإرساء ديمومتها، مجدداً التزام المملكة بمواصلة العمل مع شركائها الدوليين لمواصلة العمل للنهوض بحقوق الإنسان وحمايتها وتعزيز التعاون المتعدد الأطراف في هذا المجال.

الآليات الوطنية لإعداد تقارير حقوق الإنسان محور لقاء في جنيف



شكلت الآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والمتابعة محور اجتماع رفيع المستوى، ترأسه اليوم الثلاثاء بنجيف، بشكل مشترك المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، محمد الحبيب بلكوش، على هامش الدورة الـ 61 لمجلس حقوق الإنسان.

ونظم هذا الحدث، تحت عنوان "تسريع أجندة التنفيذ: المراحل المقبلة للشبكة والمركز الافتراضي للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والمتابعة"، بشراكة مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والبعثات الدائمة للمغرب والبرازيل والبرتغال والباراغواي لدى مجلس حقوق الإنسان، ومجموعة الحقوق العالمية.

وتضطلع الآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والمتابعة بدور أساسي في ضمان التتبع الفعال للالتزامات الدولية والتوصيات المتعلقة بحقوق الإنسان على المستوى الوطني. كما تشكل أطرا مؤسسية حكومية متعددة تسهل التفاعل بين الدول والآليات الوطنية لحقوق الإنسان، مع ضمان المتابعة المنهجية للتوصيات الصادرة عن الآليات الدولية والإقليمية.

ووعيا منه بالدور المركزي للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والمتابعة، فقد أولى المجتمع الدولي اهتماما متزايدا بإنشاء هذه الآليات وتعزيزها، لا سيما من خلال أشغال مجموعة أصدقاء الآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والمتابعة، بقيادة البرتغال، علاوة على تزايد عدد التوصيات المقدمة بهذا الشأن في إطار الاستعراض الدوري الشامل.

وتجلت هذه الدينامية في العديد من قرارات مجلس حقوق الإنسان، كان آخرها القرار 27/60، الذي قدمته كل من الباراغواي والبرازيل. ويؤكد هذا القرار على أهمية تقاسم الخبرات بين الدول، ويدعو إلى مواصلة تطوير منصة الآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والمتابعة، الذي تم إطلاقه في 2 أكتوبر 2025، لتسهيل تقاسم الخبرات والممارسات الفضلى.

وفي إطار متابعة هذه الجهود، ومواصلة للأشغال التحضيرية التي أنجزت بموجب إعلان مراكش الصادر في دجنبر 2022 خلال الندوة الدولية الأولى حول الآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والمتابعة في المغرب، تم إنشاء الشبكة الدولية للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والمتابعة بموجب إعلان أسونسيون، الذي اعتمد في ماي 2024 خلال الندوة الدولية الثانية حول الآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والمتابعة، التي استضافتها باراغواي.

وتهدف الشبكة، التي تضم حاليا 25 دولة عضوا، إلى تعزيز التعاون وتبادل الممارسات الفضلى ودعم إنشاء الآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والمتابعة على مستوى العالم.

وشكلت النسخة العاشرة لحوار جليون لحقوق الإنسان (أكتوبر 2024) محطة جديدة بارزة مع اعتماد إطار مراكش التوجيهي العالمي، وهو وثيقة مرجعية تستند إلى الممارسات الفضلى موجهة لمساعدة الدول على وضع وتعزيز الآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والمتابعة.

واجتمعت شبكة الآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والمتابعة، يوم 27 يناير في لشبونة، لاعتماد خطة عملها للفترة 2026-2030، والتي تركز على ستة محاور ذات أولوية، تتمحور أساسا حول تبادل الخبرات وتعزيز القدرات.

ويهدف هذا الحدث الجاني إلى تسليط الضوء على أبرز التطورات المتعلقة بأجندة الآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والمتابعة، لا سيما اعتماد قرار مجلس حقوق الإنسان رقم 27/60، وخطة عمل الشبكة الدولية للآليات الوطنية للفترة 2026-2030، وإطلاق منصة (NMIRF Hub).

كما يسعى إلى التعريف بالشبكة وأهدافها الرئيسية، وإطلاق دعوة للانخراط، وتقديم منصة (NMIRF Hub) وأحدث خصائصها، ومناقشة الممارسات الفضلى والتحديات المرتبطة بوضع وتعزيز الآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والمتابعة.

وتتميز هذا اللقاء، الذي أداره المدير التنفيذي لمنظمة "مجموعة الحقوق العالمية"، مارك ليمون، بمشاركة ممثلين رفيعي المستوى من الدول الشريكة، لا سيما كاتبة الدولة البرتغالية للشؤون الخارجية والتعاون، أنا إيزابيل كزافيي، ونائب وزير شؤون خارجية الباراغواي، فيكتور ألفريدو فيردون بيتار، إلى جانب كبار المسؤولين بالمفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

بلكوش من جنيف: مسيرة المغرب الإصلاحية متواصلة في مجال حقوق الإنسان



قال المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، محمد الحبيب بلكوش، إن مسيرة المغرب الإصلاحية في مجال حقوق الإنسان متواصلة وفق التوجيهات الملكية، وانسجاما مع الثوابت الدستورية للمملكة، بهدف تعزيز مبدأ المساواة وصون الحقوق والحريات الأساسية، مؤكدا أن للمغرب رؤية المملكة الشاملة في مجال السلام، قائمة على الربط بين الأمن والكرامة الإنسانية وأهداف التنمية المستدامة في أفق عام 2030.

وشاركت المملكة المغربية في الجلسة رفيعة المستوى للدورة الحادية والستين لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بجنيف، وذلك بحضور محمد الحبيب بلكوش، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، الذي ألقى خطابا أبرز فيه الأولويات الحقوقية للمملكة وتوجهاتها على الصعيد الدولي.

واستهل ممثل المغرب في الدورة الحادية والستين لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بجنيف، كلمته بتجديد تأكيد المملكة على التزامها الراسخ بالمنظومة متعددة الأطراف لحماية حقوق الإنسان،

مغربيا عن دعمه الصريح للمفوضية السامية لحقوق الإنسان والجهود الشخصية للمفوض السامي. وفي هذا الإطار، أشاد المغرب بتركيز عمله على ثلاثة محاور رئيسية : الوقاية من الانتهاكات، وتعزيز القدرات، ودمج مقاربات حقوق الإنسان في رسم السياسات العامة.

وفيما يتعلق بالإصلاحات الهيكلية في ضوء التوجيهات الملكية، أشار المسؤول ذاته إلى المسار الإصلاحية الداخلي، إذ أكد أن المغرب يواصل مسيرته الإصلاحية وفق التوجيهات الملكية، وانسجاما مع الثوابت الدستورية للمملكة، بهدف تعزيز مبدأ المساواة و صون الحقوق والحريات الأساسية. وفي السياق ذاته، أبرز بلكوش، في الكلمة التي ألقاها، أن المغرب إسهامه الفاعل في بناء توافق دولي حول المعايير المؤطرة لعمل مجلس حقوق الإنسان.

وفي هذا الصدد، تضمن الخطاب الإعلان عن استعداد المملكة لاستضافة فعاليتين دوليتين في المرحلة المقبلة؛ الأولى ملتقى تشاوري مركز مقرر قبل الصيف، يخصص للتفكير في مسار إصلاح الاستعراض الدوري الشامل في أفق انطلاق دورته الخامسة، أما الثانية فهي لقاء موضوعاتي مكرس لمناهضة التعذيب، يستهدف تبادل أفضل الممارسات بين التلييات الوطنية والهيئات المستقلة والشركاء الدوليين.

وعلى امتداد الخطاب الذي ألقاه بلكوش، أكد الوفد المغربي رؤية المملكة الشاملة في مجال السلام، القائمة على الربط بين الأمن والكرامة الإنسانية وأهداف التنمية المستدامة في أفق عام 2030. وفي ختام كلمته، شدد محمد الحبيب بلكوش على دعم المغرب الفاعل لتعزيز مشاركة المرأة في صنع القرار والدبلوماسية متعددة الأطراف وجهود منع النزاعات، في إطار التزام متجدد بتكريس القيادة النسائية على الصعيد العالمي.

[https://ar.hibapress.com/details-](https://ar.hibapress.com/details-704321.html#:~:text=%D8%AA%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%83%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%85%D9%84%D9%83%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9%20%D9%81%D9%8A%20%D8%A3%D8%B4%D8%BA%D8%A7%D9%84,23%20%D9%81%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D9%8A%D8%B1%20%D9%8831%20%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%B3%202026)

[704321.html#:~:text=%D8%AA%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%83%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%85%D9%84%D9%83%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9%20%D9%81%D9%8A%20%D8%A3%D8%B4%D8%BA%D8%A7%D9%84,23%20%D9%81%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D9%8A%D8%B1%20%D9%8831%20%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%B3%202026](https://ar.hibapress.com/details-704321.html#:~:text=%D8%AA%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%83%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%85%D9%84%D9%83%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9%20%D9%81%D9%8A%20%D8%A3%D8%B4%D8%BA%D8%A7%D9%84,23%20%D9%81%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D9%8A%D8%B1%20%D9%8831%20%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%B3%202026)

2026

المغرب يشارك في الدورة الـ 61 لمجلس حقوق الإنسان الأممي

تشارك المملكة المغربية في أشغال الدورة الـ 61 لمجلس حقوق الإنسان، التي ستعقد ما بين 23 فبراير و31 مارس 2026.

وذكر بلاغ للمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان أن هذه المشاركة ستتميز بحضور المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، محمد الحبيب بلكوش، ضمن الوفد المغربي، حيث سيلقي كلمة المملكة في الجلسة العامة المخصصة للوفود الحكومية.

وأضاف المصدر ذاته أن المندوب الوزاري سيتأخر، كذلك، اللقاء رفيع المستوى حول الشبكة الدولية للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع، التي تعتبر المملكة المغربية منسقا لها، حول موضوع "دعم خطة التنزيل والرهانات المستقبلية لشبكة الآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع"، الذي سينظم يوم الثلاثاء 24 فبراير 2026 في قصر الأمم.

وينعقد اللقاء رفيع المستوى بشراكة مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والبعثات الدائمة في مجلس حقوق الإنسان لكل من المغرب والبرازيل والبرتغال والباراغواي، إضافة إلى مجموعة الحقوق العالمية.

وسيخصص هذا اللقاء لتسليط الضوء على حصيلة عمل الشبكة، لاسيما ما يتعلق باعتماد خطة عملها للفترة ما بين 2026 و2030 وإطلاق منصتها الافتراضية، وتجديد الدعوة للانضمام إليها لتبادل وتقاسم التجارب وتعزيز دور الآليات على مستوى الدول.

وسجل البلاغ أن المندوب الوزاري سيجري، على هامش هذه الدورة الأممية البارزة، مباحثات ثنائية مع عدد من المسؤولين الأممين وشخصيات حقوقية دولية، "بما يجسد انفتاح المندوبية الوزارية على الفعاليات الحقوقية الدولية وتقاسمها تجربة المغرب في مجال النهوض بحقوق الإنسان"، كما سيتم تدارس أشكال التعاون مع هيئات وخبراء معنيين بمحطات دولية ستحتضنها بلادنا في السنة الجارية.

https://almasdare.com/%D8%AD%D8%B6%D9%88%D8%B1-%D9%88%D8%A7%D8%B2%D9%86-%D9%84%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84-61-%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%AD%D9%82%D9%88/#google_vignette



المحجوب الانصاري

انطلقت اليوم الاثنين أشغال الدورة الـ 61 لمجلس حقوق الإنسان في جنيف السويسرية بحضور مهم للوفد المغربي برئاسة الحبيب بلكوش، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان إلى جانب حضور عمر زنيير، الممثل الدائم للمغرب لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف، وممثلين عن بعض القطاعات الحكومية والجمعيات المدنية.

وتتميزت جلسة اليوم ، بمدخلات كل من رئيس مجلس حقوق الإنسان، والأمين العام للأمم المتحدة، والسيد المفوض السامي لحقوق الإنسان ورئيسة الجمعية العامة للأمم المتحدة، ووزير خارجية سويسرا باعتبارها الدولة المضييفة.

وعلى مدار ثلاثة أيام، ستعقد جلسات ستكون خلالها مداخلة رؤساء دول وحكومات، ووزراء الخارجية وزراء آخرين من بينهم السيد المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان الذي يمثل المملكة المغربية في هذا الحدث الحقوقي العالمي

كما سترأس السيد المندوب الوزاري، غدا الثلاثاء لقاء موازيا خاصا بالآليات المكلفة بإعداد التقارير والتتبع بتنسيق مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان وبعثات دبلوماسية ومنظمات دولية متخصصة تتمتع بالصفة الاستشارية.

يشار إلى أن هذه الدورة الـ 61 لمجلس حقوق الإنسان خصصت لاستعراض حالة حقوق الإنسان في عدد من الدول وستناقش مواضيع أساسية من أبرزها، السكن اللائق كعنصر من عناصر الحق في مستوى معيشي ملائم، وآثار الديون الخارجية للدول وما يرتبط بها من التزامات مالية دولية أخرى تؤثر على مدى التمتع الكامل بحقوق الإنسان والحقوق الثقافية والحق في الغذاء والمياه الصالحة للشرب وضرورة التوفر على خدمات الصرف الصحي، والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

ومن بين المواضيع الأخرى التي سيتناولها المشاركون في دورة المجلس الحق في الخصوصية وحرية الدين أو المعتقد والحق في التنمية وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وحقوق الطفل، إضافة إلى مواضيع تتعلق بسلامة الصحفيين والأقليات، والمهاجرين والشباب وكذا المدافعين عن حقوق الإنسان ومواضيع أخرى.

<https://le12.ma/%D8%AC%D9%86%D9%8A%D9%81-%D8%A7%D9%86%D8%B7%D9%84%D8%A7%D9%82-%D8%A3%D8%B4%D8%BA%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%8061-%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%AD%D9%82>

جنيف.. انطلاق أشغال الدورة الـ61 لمجلس حقوق الإنسان بمشاركة المغرب



افتتح مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، اليوم الإثنين في قصر الأمم بجنيف، أشغال دورته الـ61، بمشاركة المملكة المغربية.

وتميزت الجلسة الافتتاحية، التي ترأسها السفير الممثل الدائم لـإندونيسيا بجنيف، سيدهارتو رضا سوربوديورو، بصفته رئيسا لمجلس حقوق الإنسان لهذه السنة، بكلمات ألقاها كل من الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، ورئيسة الجمعية العامة، أنالينا بيربوك، والمفوض السامي لحقوق الإنسان، فولكر تورك، ووزير الخارجية السويسري، إغناسيو كاسيس.

ويتضمن جدول أعمال هذه الدورة، التي تستمر إلى غاية 31 مارس المقبل، أزيد من 80 تقريرا وحوالي 20 جلسة نقاش تفاعلية مع خبراء مستقلين ومنتدبين.

وعلى مدى أزيد من خمسة أسابيع، ستندرس الدول الأعضاء الـ 47 وضعية حقوق الإنسان في نحو 40 دولة، بالإضافة إلى العديد من التقارير الموضوعاتية التي تهم على الخصوص التعذيب، والحقوق الثقافية، والحق في الغذاء، والبيئة، ومكافحة الإرهاب، وحماية الحياة الخاصة.

وسيعرف الجزء رفيع المستوى، من 23 إلى 25 فبراير الجاري، مشاركة ممثلين عن أزيد من 100 دولة، وستدخل خلاله ستة رؤساء دول أو حكومات، وأزيد من 70 وزيرا للشؤون الخارجية، و13 وزيرا للعدل ونائبا عاما، إلى جانب متدخلين آخرين.

كما يتضمن جدول الأعمال موائد مستديرة تعالج عدة قضايا، أبرزها حقوق الإنسان وثقافة السلام؛ وتمويل التنمية المستدامة؛ والبنيات التحتية الدامجة التي تراعي الإعاقة، بما في ذلك النقل والسكن؛ فضلا عن حقوق الطفل وانتهاكات حقوق الأطفال في النزاعات المسلحة.

ويمثل المغرب في هذه الدورة وفد برئاسة المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، محمد الحبيب بلكوش، الذي سيلقي كلمة المملكة خلال الجلسة العامة رفيعة المستوى.

وسيتأأس المندوب الوزاري أيضا فعالية جانبية رفيعة المستوى مخصصة للشبكة الدولية للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع، التي يعتبر المغرب منسقا لها.

وسيخصص هذا الاجتماع، الذي سينظم يوم 24 فبراير بشراكة مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والبعثات الدائمة للمغرب والبرازيل والبرتغال والباراغواي لدى الأمم المتحدة بجنيف، ومجموعة الحقوق العالمية، لتقديم حصيلة عمل الشبكة، لاسيما ما يتعلق باعتماد خطة عملها للفترة ما بين 2026 و2030 وإطلاق منصتها الافتراضية.

ويهدف هذا الاجتماع أيضا إلى تجديد الدعوة للانضمام إلى هذه الشبكة بهدف تشجيع تبادل التجارب وتعزيز دور الآليات على المستوى الوطني.

وعلى هامش هذه الدورة الأهمية الهامة، سيجري بلكوش مباحثات ثنائية مع عدد من المسؤولين الأمميين وشخصيات حقوقية دولية، بما يجسد انفتاح المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان على الفعاليات الحقوقية الدولية، ورغبتها في تقاسم تجربة المغرب في مجال النهوض بهذه الحقوق.

وسيتم بنفس المناسبة، تدارس مختلف أشكال التعاون مع الهيئات والخبراء المعنيين بمحطات دولية سيحتضنها المغرب خلال السنة الجارية.



<https://anwarpress.com/710229/>

حضور مغربي وازن في الدورة الـ 61 لمجلس حقوق الإنسان في جنيف



الإثنين 23 فبراير 2026 - 16:50 | عدد الزيارات : 24440 انطلقت أعمال الدورة الـ 61 لمجلس حقوق الإنسان في قصر الأمم في جنيف السويسرية بحضور وازن للوفد المغربي برئاسة محمد الحبيب بلكوش، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان إلى جانب حضور عمر زبير، الممثل الدائم للمغرب لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف، وممثلين عن بعض القطاعات الحكومية والجمعيات المدنية. وتميزت الجلسة الافتتاحية، اليوم الاثنين 23 فبراير 2026، بمدخلات كل من رئيس مجلس حقوق الإنسان، والأمين العام للأمم المتحدة، و المفوض السامي لحقوق الإنسان ورئيسة الجمعية العامة للأمم المتحدة، ووزير خارجية سويسرا باعتبارها الدولة المضيفة.

محمد الحبيب بلكوش في جنيف: عمل الآليات الوطنية للتنفيذ والتتبع يتجاوز البعد التقني إلى السياسي



أكد المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، محمد الحبيب بلكوش، اليوم الثلاثاء بجنيف، أن عمل الآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع "يتجاوز البعد التقني الصرف إلى بعد آخر جوهري هو البعد السياسي".

وأوضح السيد بلكوش، خلال ترؤسه حدثا موازيا رفيع المستوى نظم على هامش الدورة الـ 61 لمجلس حقوق الإنسان (23 فبراير - 31 مارس)، أن عمل هذه الآليات "يضع مصداقية الالتزامات الدولية للدول على المحك، ويختبر قدرتها على الوفاء بها، وكذا ثقة المواطنين في مؤسساتهم وفي الآليات الدولية". وأضاف بلكوش خلال هذا اللقاء الذي نظم تحت شعار "المضي قدما في أجندة التنفيذ: الخطوات المقبلة لشبكة الآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع والقطب الافتراضي للآليات الوطنية"، أنه بما أن "هذا الرهان ذو طبيعة سياسية بالأساس، فإن الاستجابة يجب أن تكون سياسية كذلك".

واعتبر المندوب الوزاري أن "الآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع ليست مجرد أجهزة إدارية بسيطة، بل هي آليات مهام تنبثق من إرادة سياسية واضحة ومسؤولة، تروم جعل تنفيذ التوصيات الدولية محورا مهيكلًا للعمل الحكومي".

وأبرز في هذا الصدد أن إدراج هذه الآليات في الأجندة الأممية يتأتى من مسار انطلق منذ قرابة عقدين من الزمن عبر سلسلة من القرارات الأممية، التي كرست هذه الآليات كأدوات لا محيد عنها في البناء المؤسساتي للدول.

وفي معرض استعراضه لحصيلة عمل الشبكة، توقف السيد بلكوش عند خطة العمل 2026-2030 التي تم اعتمادها خلال الندوة الدولية الثالثة بلشبونة، والتي تركز على خمس أولويات تتمثل في توسيع الشبكة؛ والتواصل عبر المنصة الرقمية؛ ودعم إحداث وتطوير الآليات الوطنية؛ وتعزيز القدرات والتعلم بين الأقران؛ فضلا عن الشراكات وتعبئة الموارد. وأكد المندوب الوزاري أن التزام المملكة يندرج ضمن رؤية صاحب الجلالة الملك محمد السادس الذي جعل من حقوق الإنسان ركيزة لمشروعنا الديمقراطي، وفي سياق دستور 2011 الذي كرس سمو هذه الحقوق وأرسى بنية مؤسساتية تقوم على الحكامة الجيدة والمسؤولية.

وأبرز الدور الريادي للمغرب في الدينامية الدولية للآليات الوطنية، مذكرا بتنظيم الندوة الدولية الأولى بمراكش في دجنبر 2022، والتي توجت بـ"إعلان مراكش" القاضي بإحداث الشبكة الدولية لهذه الآليات، ثم اعتماد "إعلان أسونسيون" في ماي 2024، كوثيقة تأسيسية للشبكة بتنسيق مع الباراغواي والبرتغال.

كما سلط الضوء على اعتماد "الإطار التوجيهي لمراكش" في أكتوبر 2024 عقب النسخة العاشرة من حوار "غليون"، والذي يعد مرجعا للممارسات الفضلى التي تربط بين تنفيذ التوصيات الدولية وأهداف التنمية المستدامة والتقدم التكنولوجي.

وأعلن بلكوش بالمناسبة عن استعداد المملكة المغربية لاستضافة الندوة الدولية الرابعة حول الآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع، وهو حدث يروم توطيد مكتسبات الشبكة ضمن الاستمرارية لروح مراكش.

المغرب يجدد التزامه بالدينامية الدولية لحقوق الإنسان في الدورة الـ 61 بجنيف



المغرب يجدد التزامه بالدينامية الدولية لحقوق الإنسان في الدورة الـ 61 بجنيف

أكدت المملكة المغربية، خلال مشاركتها في أشغال الشق رفيع المستوى من الدورة الـ 61 لمجلس حقوق الإنسان بجنيف، على التزامها الراسخ والمتجدد بالدينامية الدولية لحماية حقوق الإنسان، داعية إلى إحداث قطيعة مع "المقاربات الكلاسيكية" لمواجهة التحديات المتزايدة التي تهدد النظام متعدد الأطراف.

وفي تصريح للصحافة، شدد المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، محمد الحبيب بلكوش، الذي يقود الوفد المغربي، على أن الحضور الوازن للمملكة يندرج في إطار التتبع الدقيق للتحويلات الدولية ودعم إصلاحات المفوض السامي لحقوق الإنسان الرامية لرفع نجاعة الأداء الأممي.

وأوضح بلكوش أن المرحلة الراهنة تقتضي "إرساء ديناميات جديدة" تتجاوز الأساليب التقليدية، من خلال الانفتاح على فاعلين جدد من مجتمع مدني وفنانين ومثقفين، لضمان استمرارية وهج قضايا حقوق الإنسان بعيداً عن الجمود. كما أشار إلى مساهمة المغرب الفاعلة في "التحالف الدولي لدعم اتفاقية مناهضة التعذيب"، بصفته أحد الرواد العالميين في هذه المبادرة.

وعلى صعيد الأجندة المستقبلية، كشف المندوب الوزاري عن احتضان المغرب لأنشطة وطنية ودولية كبرى بمشاركة خبراء أمميين، تهدف إلى تطوير "آلية الاستعراض الدوري الشامل (UPR)" كما ستتوج هذه الجهود باستضافة المملكة، مطلع سنة 2027، للدورة الرابعة للشبكة الدولية للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع، وهو ما يكرس الدور الريادي للمغرب في تنسيق التوجهات العالمية والقارية والعربية في هذا المجال.

من جانبه، أبرز السفير الممثل الدائم للمغرب لدى مكتب الأمم المتحدة بجنيف، عمر زنيير، أن المشاركة المغربية في هذه الدورة تتميز بـ"الكثافة والنوعية"، حيث تركز رؤية المملكة على كونية الحقوق وعدم تجزئتها، مع إيلاء أهمية قصوى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في ظل التوترات الدولية الراهنة.

وأعلن زنيير عن تنظيم الوفد المغربي لحدثين موازيين بارزين؛ الأول يتعلق بـ"شبكة الآليات الوطنية للتنفيذ" (بمبادرة مشتركة مع البرتغال والباراغواي)، والثاني مخصص لمكافحة خطاب الكراهية في 12 مارس المقبل، بمشاركة شخصيات دينية وفكرية متنوعة، سعياً للتصدي لطواهر التعصب والعنصرية.

ورغم انتهاء ولاية المغرب كعضو في مجلس حقوق الإنسان في دجنبر 2025، أكد السفير زنيير أن المملكة تظل "فاعلاً محورياً" لا يمكن تجاوزه في الأجندة الدولية. واستند في ذلك إلى الرصيد التراكمي للخبرة المغربية ومقارنتها الشاملة التي تدمج حقوق النساء والأطفال، مع الانفتاح على التحديات الناشئة مثل تداعيات التكنولوجيات الحديثة على حقوق الإنسان.

بهذا الحضور القوي، يثبت المغرب مرة أخرى أن دبلوماسيته الحقوقية لا تكتفي بالمواربة، بل تسعى للمبادرة وصياغة الحلول، مستندة إلى إصلاحات داخلية عميقة وإرادة سياسية قوية لتعزيز قيم الكرامة والعدالة على المستويين الوطني والدولي.

المغرب يعلن من جنيف عن تظاهرتين دوليتين لتعزيز العمل متعدد الأطراف في مجال حقوق الإنسان



أعلن المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، محمد الحبيب بلكوش، الأربعاء 25 فبراير بجنيف، أن المملكة المغربية ستنظم قريبا تظاهرتين دوليتين ترومان تعزيز التعاون متعدد الأطراف والتوافق حول المعايير الأساسية لحقوق الإنسان.

وأوضح بلكوش، في معرض إلقائه كلمة المملكة في الجلسة العامة للجزء رفيع المستوى للدورة الـ 61 لمجلس حقوق الإنسان، أن الأمر يتعلق بـ « خلية تفكير متخصصة، يرتقب تنظيمها قبل حلول فصل الصيف، تعنى بالتفكير في سبل إصلاح آلية الاستعراض الدوري الشامل، وذلك مع اقتراب دورتها الخامسة ».

وأضاف أن المغرب سينظم، كذلك، تظاهرة موضوعاتية مخصصة للوقاية من التعذيب، وتهدف إلى تشجيع تبادل الممارسات الفضلى بين الآليات الوطنية للوقاية والمؤسسات المستقلة والشركاء الدوليين. وأبرز بلكوش أن هاتين المبادرتين تندرجان في إطار دينامية الجهود التي يبذلها المغرب للمساهمة، بشكل متواصل، في بلورة توافق حول المعايير الأساسية لآليات مجلس حقوق الإنسان.

وذكر المسؤول بأن المغرب يواصل إصلاحاته الهيكلية الرامية إلى تعزيز المساواة وحماية الحقوق والحريات الأساسية، طبقا للتوجيهات السامية للملك محمد السادس، والمبادئ المكرسة في الدستور. كما جدد التأكيد على تشبث المملكة بتعددية الأطراف وتعزيز المنظومة الدولية لحقوق الإنسان.

وفي هذا السياق، أعرب بلكوش عن دعم المغرب الكامل لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، لا سيما الالتزام الشخصي للمفوض السامي إزاء العديد من القضايا ذات الأولوية، وفي طليعتها الوقاية من الانتهاكات، وتعزيز القدرات، والنهوض بالمقاربات القائمة على حقوق الإنسان في السياسات العمومية.

السيد بلكوش يؤكد البعد السياسي للآليات الوطنية للتنفيذ والتتبع



أكد السيد محمد الحبيب بلكوش، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، أن الآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع في مجال حقوق الإنسان (NMIRFs) تمثل رافعة سياسية لتعزيز مصداقية التزامات الدولية، وليست مجرد أدوات تقنية أو إدارية.

وفي لقاء رفيع المستوى نظم يوم الثلاثاء 24 فبراير 2026 في قصر الأمم في جنيف على هامش أعمال الدورة الـ 61 لمجلس حقوق الإنسان، خص لهذه الآليات، شارك فيها كل من سيسي غورو، مدير شعبة آليات مجلس حقوق الإنسان وآليات المعاهدات، وأنا إيزابيل كزافييه، كاتبة الدولة للشؤون الخارجية والتعاون بالبرتغال وفكتور ألفريدو فيردون بيتار، نائب وزير الشؤون الخارجية بباراغواي ولوسيا بيريس، رئيسة المكتب الاستشاري الخاص للشؤون الدولية بوزارة حقوق الإنسان بالبرازيل، إضافة إلى ماري إيف بوير فريدريش، مسؤولة حقوق الإنسان بمكتب المفوض السامي وبحضور العديد من البعثات الدبلوماسية بجنيف، وخبراء أمميين وممثلين عن منظمات دولية مختصة، شدد السيد المندوب الوزاري في كلمته على أن التحدي المطروح "سياسي في جوهره"، لأنه يرتبط بمدى قدرة الدول على تنفيذ التزاماتها بما يعزز ثقة المواطنين في مؤسساتهم وفي آليات المنظومة الدولية لحقوق الإنسان.

وأوضح السيد المندوب الوزاري أن إدراج هذه الآليات ضمن أجندة الأمم المتحدة جاء نتيجة مسار تراكمي امتد لأزيد من عقدين، تُوّج بسلسلة من قرارات مجلس حقوق الإنسان التي كرستها كأدوات أساسية داخل البنية المؤسسية للدول، مؤكداً أن فعالية النظام الدولي تُقاس بمدى تحويل التوصيات إلى سياسات عمومية ملموسة.

وأشار إلى أن الشبكة الدولية لهذه الآليات اعتمدت خطة عمل للفترة 2026-2030 خلال ندوتها الثالثة بلشبونة، تركز على توسيع العضوية، وتعزيز التواصل الرقمي، ودعم إنشاء الآليات الوطنية، وبناء القدرات، وتطوير الشراكات وتعبئة الموارد، في انسجام مع أهداف التنمية المستدامة، خاصة الهدفين 16 و17. وفيما يتعلق بتجربة المغرب، أبرز السيد بلكوش أن انخراط المملكة يستند إلى رؤية جلالة الملك محمد السادس التي جعلت حقوق الإنسان أساس المشروع الديمقراطي، وإلى دستور 2011 الذي كرس سموها وأقام منظومة مؤسسية قائمة على الحكامة وربط المسؤولية بالمحاسبة، وفي إطار ذلك، جاء إحداث المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان كآلية بين وزارية تضطلع بتنسيق وتتبع الالتزامات الدولية للمملكة وتطوير العلاقات مع الآليات الأممية.

كما استعرض السيد المندوب الوزاري الدور الذي اضطلع به المغرب في إطلاق الشبكة الدولية للآليات الوطنية، بدءاً من استضافة الندوة الدولية الأولى بمراكش سنة 2022 وإعلانها التأسيسي، مروراً بإعداد تصور الشبكة إلى جانب الباراغواي والبرتغال، وصولاً إلى اعتماد "إعلان أسونسيون" بالبرغواي سنة 2024 كوثيقة تأسيسية، ثم "إطار مراكش التوجيهي" الذي يجمع أفضل الممارسات العالمية. وأكد السيد بلكوش دعم المندوبية الوزارية لتطوير المنصة الرقمية التي أطلقتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان لتبادل الخبرات والأدوات بين الدول، مع دعوة هذه الأخيرة إلى انضمام أوسع للشبكة لضمان فعاليتها وتعدد مكوناتها وإرساء عالميتها.

وفي ختام كلمته، أعلن استعداد المغرب لاستضافة الندوة الدولية الرابعة حول هذه الآليات لتعزيز هيكلتها وإرساء ديمومتها، مجدداً التزام المملكة بمواصلة العمل مع شركائها الدوليين لمواصلة العمل للنهوض بحقوق الإنسان وحمايتها وتعزيز التعاون المتعدد الأطراف في هذا المجال.



<https://mobile.chouftv.ma/press/777096.html>

بلكوش: عمل الآليات الوطنية للتنفيذ والتتبع يتجاوز البعد التقني إلى السياسي



أكد المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، محمد الحبيب بلكوش، اليوم الثلاثاء بجنيف، أن عمل الآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع "يتجاوز البعد التقني الصرف إلى بعد آخر جوهري هو البعد السياسي".

وأوضح بلكوش، خلال ترؤسه حدثا موازيا رفيع المستوى نظم على هامش الدورة الـ 61 لمجلس حقوق الإنسان (23 فبراير – 31 مارس)، أن عمل هذه الآليات "يضع مصداقية الالتزامات الدولية للدول على المحك، ويختبر قدرتها على الوفاء بها، وكذا ثقة المواطنين في مؤسساتهم وفي الآليات الدولية". وأضاف بلكوش خلال هذا اللقاء الذي نظم تحت شعار "المضي قدما في أجندة التنفيذ: الخطوات المقبلة لشبكة الآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع والقطب الافتراضي للآليات الوطنية"، أنه بما أن "هذا الرهان ذو طبيعة سياسية بالأساس، فإن الاستجابة يجب أن تكون سياسية كذلك".

واعتبر المندوب الوزاري أن "الآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع ليست مجرد أجهزة إدارية بسيطة، بل هي آليات مهام تنبثق من إرادة سياسية واضحة ومسؤولة، تروم جعل تنفيذ التوصيات الدولية محورا مهيكلًا للعمل الحكومي". وأبرز في هذا الصدد أن إدراج هذه الآليات في الأجندة الأهمية يتأتى من مسار انطلق منذ قرابة عقدين من الزمن عبر سلسلة من القرارات الأهمية، التي كرست هذه الآليات كأدوات لا محيد عنها في البناء المؤسسي للدول.

وفي معرض استعراضه لحصيلة عمل الشبكة، توقف بلكوش عند خطة العمل 2026-2030 التي تم اعتمادها خلال الندوة الدولية الثالثة بلشبونة، والتي تركز على خمس أولويات تتمثل في توسيع الشبكة؛ والتواصل عبر المنصة الرقمية؛ ودعم إحداث وتطوير الآليات الوطنية؛ وتعزيز القدرات والتعلم بين الأقران؛ فضلا عن الشراكات وتعبئة الموارد.

وأكد المندوب الوزاري أن التزام المملكة يندرج ضمن رؤية صاحب الجلالة الملك محمد السادس الذي جعل من حقوق الإنسان ركيزة لمشروعنا الديمقراطي، وفي سياق دستور 2011 الذي كرس سمو هذه الحقوق وأرسى بنية مؤسساتية تقوم على الحكامة الجيدة والمسؤولية. وأبرز الدور الريادي للمغرب في الدينامية الدولية للآليات الوطنية، مذكرا بتنظيم الندوة الدولية الأولى بمراكش في دجنبر 2022، والتي توجت بـ"إعلان مراكش" القاضي بإحداث الشبكة الدولية لهذه الآليات، ثم اعتماد "إعلان أسونسيون" في ماي 2024، كوثيقة تأسيسية للشبكة بتنسيق مع الباراغواي والبرتغال.

كما سلط الضوء على اعتماد "الإطار التوجيهي لمراكش" في أكتوبر 2024 عقب النسخة العاشرة من حوار "غليون"، والذي يعد مرجعا للممارسات الفضلى التي تربط بين تنفيذ التوصيات الدولية وأهداف التنمية المستدامة والتقدم التكنولوجي.

وأعلن بلكوش بالمناسبة عن استعداد المملكة المغربية لاستضافة الندوة الدولية الرابعة حول الآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع، وهو حدث يروم توطيد مكتسبات الشبكة ضمن الاستمرارية لروح مراكش.



<https://kifache.com/%D8%B3%D8%AA%D9%86%D8%B9%D9%82%D8%AF-%D9%85%D8%A7-%D8%A8%D9%8A%D9%86-23-%D9%81%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D9%8A%D8%B1-%D9%8831-%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D9%8A%D8%B4%D8%A7/>

ستت عقد ما بين 23 فبراير و31 مارس.. المغرب يشارك في الدورة الـ 61 لمجلس حقوق الإنسان



تشارك المملكة المغربية في أشغال الدورة الـ 61 لمجلس حقوق الإنسان، التي ستت عقد ما بين 23 فبراير و31 مارس 2026.

وذكر بلاغ للمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان أن هذه المشاركة ستتميز بحضور المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، محمد الحبيب بلكوش، ضمن الوفد المغربي، حيث سيلقي كلمة المملكة في الجلسة العامة المخصصة للوفود الحكومية.

وأضاف المصدر ذاته أن المندوب الوزاري سيترأس، كذلك، اللقاء رفيع المستوى حول الشبكة الدولية للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع، التي تعتبر المملكة المغربية منسقا لها، حول موضوع "دعم

خطة التنزيل والرهانات المستقبلية لشبكة الآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع"، الذي سينظم يوم الثلاثاء 24 فبراير 2026 في قصر الأمم.

وينعقد اللقاء رفيع المستوى بشراكة مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والبعثات الدائمة في مجلس حقوق الإنسان لكل من المغرب والبرازيل والبرتغال والباراغواي، إضافة إلى مجموعة الحقوق العالمية.

وسيخصص هذا اللقاء لتسليط الضوء على حصيلة عمل الشبكة، لاسيما ما يتعلق باعتماد خطة عملها للفترة ما بين 2026 و2030 وإطلاق منصتها الافتراضية، وتجديد الدعوة للانضمام إليها لتبادل وتقاسم التجارب وتعزيز دور الآليات على مستوى الدول.

وسجل البلاغ أن المندوب الوزاري سيجري، على هامش هذه الدورة الأمامية البارزة، مباحثات ثنائية مع عدد من المسؤولين الأممين وشخصيات حقوقية دولية، "بما يجسد انفتاح المندوبية الوزارية على الفعاليات الحقوقية الدولية وتقاسمها تجربة المغرب في مجال النهوض بحقوق الإنسان"، كما سيتم تدارس أشكال التعاون مع هيئات وخبراء معنيين بمحطات دولية ستحتضنها بلادنا في السنة الجارية.



<https://mobile.chouftv.ma/press/776870.html>

المغرب يشارك في الدورة الـ 61 لمجلس حقوق الإنسان ما بين 23 فبراير و31 مارس



تشارك المملكة المغربية في أشغال الدورة الـ 61 لمجلس حقوق الإنسان، التي ستعقد ما بين 23 فبراير و31 مارس 2026.

وذكر بلاغ للمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان أن هذه المشاركة ستتميز بحضور المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، محمد الحبيب بلكوش، ضمن الوفد المغربي، حيث سيلقي كلمة المملكة في الجلسة العامة المخصصة للوفود الحكومية.

وأضاف المصدر ذاته أن المندوب الوزاري سيتأخر، كذلك، اللقاء رفيع المستوى حول الشبكة الدولية للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع، التي تعتبر المملكة المغربية منسقا لها، حول موضوع "دعم خطة التنزيل والرهانات المستقبلية لشبكة الآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع"، الذي سينظم يوم الثلاثاء 24 فبراير 2026 في قصر الأمم.

وينعقد اللقاء رفيع المستوى بشراكة مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والبعثات الدائمة في مجلس حقوق الإنسان لكل من المغرب والبرازيل والبرتغال والباراغواي، إضافة إلى مجموعة الحقوق العالمية.

وسيخصص هذا اللقاء لتسليط الضوء على حصيلة عمل الشبكة، لاسيما ما يتعلق باعتماد خطة عملها للفترة ما بين 2026 و2030 وإطلاق منصتها الافتراضية، وتجديد الدعوة للانضمام إليها لتبادل وتقاسم التجارب وتعزيز دور الآليات على مستوى الدول.

وسجل البلاغ أن المندوب الوزاري سيجري، على هامش هذه الدورة الأمامية البارزة، مباحثات ثنائية مع عدد من المسؤولين الأممين وشخصيات حقوقية دولية، "بما يجسد انفتاح المندوبية الوزارية على الفعاليات الحقوقية الدولية وتقاسمها تجربة المغرب في مجال النهوض بحقوق الإنسان"، كما سيتم تدارس أشكال التعاون مع هيئات وخبراء معنيين بمحطات دولية ستحتضنها بلادنا في السنة الجارية.

<https://www.achpress.com/?p=404289>

المغرب يعلن عن تظاهرتين دوليتين لتعزيز العمل متعدد الأطراف في مجال حقوق الإنسان

25/02/2026- 21:05



أعلن المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، محمد الحبيب بلكوش، اليوم الأربعاء بجنيف، أن المملكة المغربية ستنظم قريبا تظاهرتين دوليتين ترومان تعزيز التعاون متعدد الأطراف والتوافق حول المعايير الأساسية لحقوق الإنسان.

وأوضح بلكوش، في معرض إلقائه كلمة المملكة في الجلسة العامة للجزء رفيع المستوى للدورة الـ 61 لمجلس حقوق الإنسان، أن الأمر يتعلق بـ "خلوة تفكير متخصصة، يرتقب تنظيمها قبل حلول فصل الصيف، تعنى بالتفكير في سبل إصلاح آلية الاستعراض الدوري الشامل، وذلك مع اقتراب دورتها الخامسة."

وأضاف أن المغرب سينظم، كذلك، تظاهرة موضوعاتية مخصصة للوقاية من التعذيب، وتهدف إلى تشجيع تبادل الممارسات الفضلى بين الآليات الوطنية للوقاية والمؤسسات المستقلة والشركاء الدوليين.

وأبرز بلكوش أن هاتين المبادرتين تندرجان في إطار دينامية الجهود التي يبذلها المغرب للمساهمة، بشكل متواصل، في بلورة توافق حول المعايير الأساسية لآليات مجلس حقوق الإنسان.

وذكر المسؤول بأن المغرب يواصل إصلاحاته الهيكلية الرامية إلى تعزيز المساواة وحماية الحقوق والحريات الأساسية، طبقا لتوجيهات الملك محمد السادس، والمبادئ المكرسة في الدستور. كما جدد التأكيد على تشبث المملكة بتعددية الأطراف وبتعزيز المنظومة الدولية لحقوق الإنسان.

وفي هذا السياق، أعرب بلكوش عن دعم المغرب الكامل لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، لا سيما الالتزام الشخصي للمفوض السامي إزاء العديد من القضايا ذات الأولوية، وفي طليعتها الوقاية من الانتهاكات، وتعزيز القدرات، والنهوض بالمقاربات القائمة على حقوق الإنسان في السياسات العمومية.

محمد الحبيب بلكوش في جنيف: عمل الآليات الوطنية للتنفيذ والتتبع يتجاوز البعد التقني إلى السياسي



أكد المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، محمد الحبيب بلكوش، اليوم الثلاثاء بجنيف، أن عمل الآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع "يتجاوز البعد التقني الصرف إلى بعد آخر جوهري هو البعد السياسي".

وأوضح السيد بلكوش، خلال ترؤسه حدثا موازيا رفيع المستوى نظم على هامش الدورة الـ 61 لمجلس حقوق الإنسان (23 فبراير – 31 مارس)، أن عمل هذه الآليات "يضع مصداقية الالتزامات الدولية للدول على المحك، ويختبر قدرتها على الوفاء بها، وكذا ثقة المواطنين في مؤسساتهم وفي الآليات الدولية".

وأضاف بلكوش خلال هذا اللقاء الذي نظم تحت شعار "المضي قدما في أجندة التنفيذ: الخطوات المقبلة لشبكة الآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع والقطب الافتراضي للآليات الوطنية"، أنه بما أن "هذا الرهان ذو طبيعة سياسية بالأساس، فإن الاستجابة يجب أن تكون سياسية كذلك". واعتبر المندوب الوزاري أن "الآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع ليست مجرد أجهزة إدارية بسيطة، بل هي آليات مهام تنبثق من إرادة سياسية واضحة ومسؤولة، تروم جعل تنفيذ التوصيات الدولية محورا مهيكلًا للعمل الحكومي".

وأبرز في هذا الصدد أن إدراج هذه الآليات في الأجندة الأممية يتأتى من مسار انطلق منذ قرابة عقدين من الزمن عبر سلسلة من القرارات الأممية، التي كرست هذه الآليات كأدوات لا محيد عنها في البناء المؤسساتي للدول.

وفي معرض استعراضه لحصيلة عمل الشبكة، توقف السيد بلكوش عند خطة العمل 2026-2030 التي تم اعتمادها خلال الندوة الدولية الثالثة بلشبونة، والتي تركز على خمس أولويات تتمثل في توسيع الشبكة؛ والتواصل عبر المنصة الرقمية؛ ودعم إحداث وتطوير الآليات الوطنية؛ وتعزيز القدرات والتعلم بين الأقران؛ فضلا عن الشراكات وتعبئة الموارد.

وأكد المندوب الوزاري أن التزام المملكة يندرج ضمن رؤية صاحب الجلالة الملك محمد السادس الذي جعل من حقوق الإنسان ركيزة لمشروعنا الديمقراطي، وفي سياق دستور 2011 الذي كرس سمو هذه الحقوق وأرسى بنية مؤسساتية تقوم على الحكامة الجيدة والمسؤولية.

وأبرز الدور الريادي للمغرب في الدينامية الدولية للآليات الوطنية، مذكرا بتنظيم الندوة الدولية الأولى بمراكش في دجنبر 2022، والتي توجت بـ"إعلان مراكش" القاضي بإحداث الشبكة الدولية لهذه الآليات، ثم اعتماد "إعلان أسونسيون" في ماي 2024، كوثيقة تأسيسية للشبكة بتنسيق مع الباراغواي والبرتغال. كما سلط الضوء على اعتماد "الإطار التوجيهي لمراكش" في أكتوبر 2024 عقب النسخة العاشرة من حوار "غليون"، والذي يعد مرجعا للممارسات الفضلى التي تربط بين تنفيذ التوصيات الدولية وأهداف التنمية المستدامة والتقدم التكنولوجي.

وأعلن بلكوش بالمناسبة عن استعداد المملكة المغربية لاستضافة الندوة الدولية الرابعة حول الآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع، وهو حدث يروم توطيد مكتسبات الشبكة ضمن الاستمرارية لروح مراكش.

<https://ar.telquel.ma/%D8%AC%D9%86%D9%8A%D9%81-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D9%8A%D9%88%D8%B3%D8%B9-%D8%A2%D9%81%D8%A7%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82%D9%8A>

جنيف.. المغرب يوسع آفاق التعاون الحقوقي مع منظمة التعاون الإسلامي



الجمعة 27 فبراير 2026 - 13:20 تيل كيل عربي

تيلكيل عربي - مقر الأمم المتحدة / جنيف

تلقى محمد الحبيب بلكوش، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، دعوة رسمية للمشاركة في الدورة المقبلة لأشغال الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي. جاء ذلك في ختام مباحثات ثنائية أجراها بلكوش، يوم الخميس 26 فبراير 2026 بمقر الأمم المتحدة بجنيف، مع الدكتور هادي بن علي اليامي، المدير التنفيذي للهيئة. وذلك على هامش أعمال الدورة الـ 61 لمجلس حقوق الإنسان التي انطلقت منذ مطلع الأسبوع الجاري.

وحسب المندوبية، شكل اللقاء فرصة لتبادل وجهات النظر حول ضرورة تحديد الأولويات والديناميات الإقليمية في مجال حقوق الإنسان، وبحث سبل توسيع آفاق التعاون المستقبلي في روح من الانفتاح، بهدف خلق فضاءات جديدة للتشاور بشأن القضايا الحقوقية الراهنة. وفي سياق متصل، من المرتقب أن يتوج هذا التنسيق الوثيق بتوقيع مذكرة تفاهم بين المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان والهيئة الدائمة المستقلة، لتكون بمثابة إطار مرجعي لتنسيق الجهود المشتركة وتبادل الخبرات الميدانية بين المؤسسات.

<https://ar.telquel.ma/%d8%a8%d8%af%d8%b9%d9%88%d8%a9-%d8%b1%d8%b3%d9%85%d9%8a%d8%a9-%d9%85%d9%86-%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%ba%d8%b1%d8%a8-%d9%85%d8%a8%d8%a7%d8%ad%d8%ab%d8%a7%d8%aa-%d9%81%d9%8a-%d8%ac%d9%86%d9%8a%d9%81>

بدعوة رسمية من المغرب.. مباحثات في جنيف للتحضير لزيارة المقررة الخاصة بالتعذيب



تيلكيل عربي - مقر الأمم المتحدة / جنيف

عقد المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، محمد الحبيب بلكوش، رئيس الوفد المغربي المشارك في أعمال الدورة الـ 61 لمجلس حقوق الإنسان، لقاءات ثنائية مع أليس جيل إدواردز، المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بمسألة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، ومع نيكول هوغ، الأمينة العامة للجمعية الدولية للوقاية من التعذيب.

وشهد اللقاء الثاني حضور عمر زنيير، السفير الممثل الدائم للمغرب لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف.

وشكلت هذه المباحثات مناسبة لبحث سبل التعاون في مجال الوقاية من التعذيب وتعزيز الضمانات القانونية الأساسية.

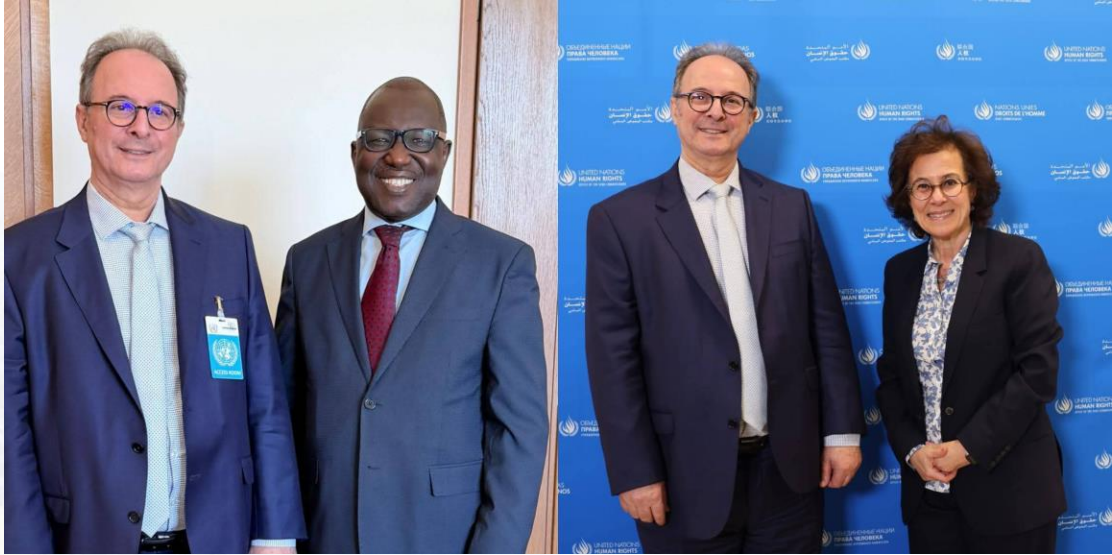
كما تم التطرق إلى الترتيبات الجارية بخصوص الزيارة الرسمية التي ستقوم بها المقررة الخاصة المعنية بمسألة التعذيب إلى المغرب، بدعوة من الحكومة المغربية.

وأفادت المندوبية أن هذه الزيارة تتدرج في إطار الحوار البناء، وانفتاح المملكة وتفاعلها المستمر مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان.

وبهذه المناسبة، وجهت دعوة إلى المقررة الخاصة والأمنية العامة للمشاركة في المنتدى الإفريقي حول الضمانات القانونية ضد التعذيب، المرتقب تنظيمة قريبا في المغرب، باعتباره فضاء لتبادل الخبرات وتعزيز الممارسات الفضلى على الصعيد الإقليمي، بمشاركة خبراء أمميين في المجال.

<https://ar.telquel.ma/%d8%ac%d9%86%d9%8a%d9%81-%d9%84%d9%82%d8%a7%d8%a1%d8%a7%d8%aa-%d8%b1%d9%81%d9%8a%d8%b9%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%b3%d8%aa%d9%88%d9%89-%d8%a8%d9%8a%d9%86-%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%ba%d8%b1%d8%a8-%d9%88/>

جنيف.. لقاءات رفيعة المستوى بين المغرب ومسؤولين أمميين حول حقوق الإنسان



الجمعة 27 فبراير 2026 - 09:59

تيل كيل عربي

تيلكيل عربي - مقر الأمم المتحدة / جنيف

استعرض محمد الحبيب بلكوش، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، الإنجازات التي حققها المغرب في مجال حقوق الإنسان، والتقدم الذي أحرزته المملكة، والذي مكنها من التمتع على الصعيدين الإقليمي والدولي، مبرزا التوجهات التي اختارتها في هذا المجال.

وبسط المندوب الوزاري، في لقاءات ثنائية رفيعة المستوى عقدها يوم الخميس 26 فبراير 2026 على هامش أشغال الدورة الـ 61 لمجلس حقوق الإنسان في جنيف، مع كل من ندى الناشف، نائبة المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان وفريق الخبراء العامل معها، ومهامان سيسي -غورو، مدير شعبة

الآليات التابعة لمجلس حقوق الإنسان والصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان، مختلف الأوراش الإصلاحية التي أطلقها المغرب بهدف النهوض بثقافة حقوق الإنسان وتعزيز التعاون الثنائي والدولي.

وعرض بلكوش مبادرات المغرب في الإسهام في تقييم التحديات التي تواجهها المنظومة الدولية لحقوق الإنسان، ومساهماته في توفير فضاءات لتقديم المقترحات بصددها، ودعمه لمجهودات المفوضية السامية في هذا المجال.

وتطرقت هذه اللقاءات إلى آفاق المساهمة المستقبلية في مشروع التحالف العالمي لحقوق الإنسان وتقييم مسار وحصيلة الآليات الدولية، إضافة إلى بحث سبل التعاون المتعلقة بتنسيق المغرب لشبكة الآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع، والمساهمة في أوراش الإصلاح والديناميات المرافقة للنهوض بها.

وعبر المسؤولون الأمميون في اللقاءات عن تقديرهم للتجربة المغربية ومكانتها المتميزة، وأهمية تقاسم منجزاتها.

وتأتي سلسلة اللقاءات التي يعقدها المندوب الوزاري في سياق دينامية حوار استراتيجي تهدف إلى تعزيز التعاون متعدد الأطراف وضمان نجاعة الآليات الدولية لحقوق الإنسان، وذلك وفقا للتوجهات الجديدة للمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، وانسجاما مع اختيارات المملكة المغربية.

<https://ar.telquel.ma/%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%ba%d8%b1%d8%a8-%d9%8a%d8%af%d8%b9%d9%88-%d8%a5%d9%84%d9%89-%d8%aa%d8%ac%d9%88%d9%8a%d8%af-%d8%a3%d9%85%d9%85%d9%8a-%d9%84%d8%a2%d9%84%d9%8a%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d8%a7%d8%b3%d8%aa>

المغرب يدعو إلى تجويد أمني لآلية الاستعراض الدوري الشامل لحقوق الإنسان



تيلكيل عربي - مقر الأمم المتحدة/جنيف

عقد محمد الحبيب بلكوش، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، أمس الأربعاء 25 فبراير 2026 في جنيف على هامش مشاركته في أشغال الدورة الـ 61 لمجلس حقوق الإنسان، لقاء مع ماريا سوليداد بازو، المسؤولة الأولى عن حقوق الإنسان في المفوضية السامية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، المكلفة بالاستعراض الدوري الشامل.

وتندرج هذه المباحثات في إطار البحث المشترك عن كيفية تحسين التفاعل مع آلية الاستعراض الدوري الشامل، وبحث آفاق التعاون في إطار فتح باب التفكير لتجويد أداء هذه الآلية الحقوقية الدولية في ورشة سيحتضنها المغرب قريبا.

وفي السياق نفسه، أبرمت المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان اتفاقية تفاهم مع منى ميكاي، المديرية التنفيذية لمنظمة UPR Info، بهدف تنظيم ورشة مغلقة في المغرب لتعميق التفكير وتقييم سير عمل الآلية وفق مقاربة تضمن تحسين أدائها بشكل مستمر بعد عقدين على إحداثها، بمشاركة خبراء دوليين من المفوضية السامية لحقوق الإنسان، وممثلي مختلف الأطراف المعنية.

ووفق المندوبية، تندرج هذه المبادرة ضمن النقاش الراهن الدائر بشأن أهمية إصلاح منظومة الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان، عبر تعزيز فعالية وتماسك وأثر الآليات الدولية.

وخلص اللقاء إلى أهمية تثمين الإسهام العملي للمندوبية الوزارية لحقوق الإنسان باعتبارها آلية وطنية للتنفيذ والتتبع وإعداد التقارير، بما من شأنه إغناء النقاشات الجارية حول القضايا الحقوقية الراهنة.

<https://anfaspress.com/news/voir/166604-2026-02-25-12-20-45>

بلكوش: آليات التقارير الوطنية لحقوق الإنسان "سياسية" لا تقنية فقط



أكد محمد الحبيب بلكوش، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، أن الآليات الوطنية لإعداد التقارير والتتبع في مجال حقوق الإنسان تمثل "رافعة سياسية" لتعزيز مصداقية الالتزامات الدولية، وليست مجرد أدوات تقنية أو إدارية.

جاء ذلك في لقاء رفيع المستوى نظم يوم الثلاثاء 24 فبراير 2026 بقصر الأمم في جنيف، على هامش الدورة 61 لمجلس حقوق الإنسان، وخصص لتعزيز هذه الآليات. شارك فيه مسؤولون كبار مثل سيسي غورو، مدير شعبة آليات مجلس حقوق الإنسان، وأنا إيزابيل كزافييه، كاتبة الدولة البرتغالية للشؤون الخارجية، وفكتور ألفريدو فيردون بيتار، نائب وزير خارجية باراغواي، ولوسيا بيريس من البرازيل، إضافة إلى ماري إيف بوير فريدريش من مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، بحضور بعثات دبلوماسية وخبراء أمميين.

وشدد بلكوش على أن التحدي "سياسي في جوهره"، يرتبط بقدرة الدول على تنفيذ التزاماتها لتعزيز ثقة المواطنين في مؤسساتهم والمنظومة الدولية. وأوضح أن إدراج هذه الآليات في أجندة الأمم المتحدة جاء بعد مسار تراكمي لأكثر من عقدين، تتوجت قرارات مجلس حقوق الإنسان، وتقاس فعاليتها بتحويل التوصيات إلى سياسات عمومية.

وأشار إلى اعتماد الشبكة الدولية لهذه الآليات خطة عمل لـ 2026-2030 في ندوتها الثالثة بلشبونة، تركز على توسيع العضوية، التواصل الرقمي، بناء القدرات، والشراكات، انسجامًا مع أهداف التنمية المستدامة 16 و17.

في سياق تجربة المغرب، ربط بلكوش انخراط المملكة برؤية الملك محمد السادس التي جعلت حقوق الإنسان أساس الديمقراطية، ودستور 2011 الذي كرس سموها ومنظومة حكامه تربط المساءلة بالمحاسبة. وأبرز دور المندوبية الوزارية كآلية تنسيقية للالتزامات الدولية.

استعرض مساهمات المغرب في إطلاق الشبكة: استضافة الندوة الأولى بمراكش 2022، إعداد التصور مع باراغواي والبرتغال، "إعلان أسونسيون" 2024، و"إطار مراكش التوجيهي" لأفضل الممارسات. كما أعلن دعم المنصة الرقمية الأممية، ودعا لانضمام أوسع للشبكة.

اختتم بلكوش كلمته بإعلان استعداد المغرب لاستضافة الندوة الدولية الرابعة، مؤكدًا التزام المملكة بالتعاون الدولي للنهوض بحقوق الإنسان.

بمشاركة المغرب.. افتتاح الدورة الـ 61 لمجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة



الوفد المغربي يقوده الحبيب بلكوش، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان

انطلقت بقصر الأمم في جنيف السويسرية أشغال الدورة الحادية والستين لمجلس حقوق الإنسان، بمشاركة وفد مغربي وازن يقوده محمد الحبيب بلكوش، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، إلى جانب عمر زنيبر، الممثل الدائم للمغرب لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى بجنيف، فضلا عن ممثلين عن قطاعات حكومية وهيئات من المجتمع المدني.

وشهدت الجلسة الافتتاحية، المنعقدة يوم الاثنين 23 فبراير 2026، كلمات لكل من رئيس مجلس حقوق الإنسان، والأمين العام للأمم المتحدة، والمفوض السامي لحقوق الإنسان، ورئيسة الجمعية العامة للأمم المتحدة، إضافة إلى وزير خارجية سويسرا بصفتها الدولة المضيفة.

وستواصل أشغال هذه الدورة على مدى ثلاثة أيام عبر جلسات رفيعة المستوى يشارك فيها رؤساء دول وحكومات ووزراء خارجية ومسؤولون حكوميون، من ضمنهم المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان الذي يمثل المملكة المغربية في هذا الموعد الحقوقي الدولي البارز.

كما يرتقب أن يتأسس المندوب الوزاري، يوم الثلاثاء 24 فبراير 2026، لقاءً موازياً رفيع المستوى حول الآليات الوطنية لإعداد التقارير والتتبع، وذلك بتنسيق مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان وعدد من البعثات الدبلوماسية والمنظمات الدولية المتخصصة ذات الصلة الاستشارية.

وتخصص الدورة الـ 61 لاستعراض أوضاع حقوق الإنسان في عدد من الدول، ومناقشة قضايا محورية، من بينها الحق في السكن اللائق باعتباره عنصراً أساسياً من عناصر الحق في مستوى معيشي ملائم، وآثار الديون الخارجية والالتزامات المالية الدولية على التمتع الكامل بحقوق الإنسان، إضافة إلى الحقوق الثقافية، والحق في الغذاء والمياه الصالحة للشرب وخدمات الصرف الصحي، فضلاً عن مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

كما تتناول أشغال المجلس موضوعات أخرى، من قبيل الحق في الخصوصية، وحرية الدين أو المعتقد، والحق في التنمية، وحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، وحقوق الطفل، إلى جانب قضايا سلامة الصحفيين، وحقوق الأقليات، والمهاجرين، والشباب، والمدافعين عن حقوق الإنسان.

جنيف.. انطلاق أشغال الدورة الـ61 لمجلس حقوق الإنسان بمشاركة المغرب

23 فبراير 2026 المغرب الآن وطنية التعليقات على جنيف.. انطلاق أشغال الدورة الـ61 لمجلس حقوق الإنسان بمشاركة المغرب مغلقة



جنيف، 23 فبراير 2026

افتتح مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، اليوم الإثنين في قصر الأمم بجنيف، أشغال دورته الـ61، بمشاركة المملكة المغربية.

وتميزت الجلسة الافتتاحية، التي ترأسها السفير الممثل الدائم لإندونيسيا بجنيف، سيدهارتو رضا سوربوديورو، بصفته رئيسا لمجلس حقوق الإنسان لهذه السنة، بكلمات ألقاها كل من الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، ورئيسة الجمعية العامة، أنالينا بيربوك، والمفوض السامي لحقوق الإنسان، فولكر تورك، ووزير الخارجية السويسري، إغناسيو كاسيس. ويتضمن جدول أعمال هذه الدورة، التي تستمر إلى غاية 31 مارس المقبل، أزيد من 80 تقريرا وحوالي 20 جلسة نقاش تفاعلية مع خبراء مستقلين ومنتدبين.

وعلى مدى أزيد من خمسة أسابيع، ستدارس الدول الأعضاء الـ47 وضعية حقوق الإنسان في نحو 40 دولة، بالإضافة إلى العديد من التقارير الموضوعاتية التي تهم على الخصوص التعذيب، والحقوق الثقافية،

والحق في الغذاء، والبيئة، ومكافحة الإرهاب، وحماية الحياة الخاصة. وسيعرف الجزء رفيع المستوى، من 23 إلى 25 فبراير الجاري، مشاركة ممثلين عن أزيد من 100 دولة.

وسيتدخل خلاله ستة رؤساء دول أو حكومات، وأزيد من 70 وزيرا للشؤون الخارجية، و13 وزيرا للعدل ونائبا عاما، إلى جانب متدخلين آخرين. كما يتضمن جدول الأعمال موائد مستديرة تعالج عدة قضايا، أبرزها حقوق الإنسان وثقافة السلام؛ وتمويل التنمية المستدامة؛ والبنيات التحتية الدامجة التي تراعي الإعاقة، بما في ذلك النقل والسكن؛ فضلا عن حقوق الطفل وانتهاكات حقوق الأطفال في النزاعات المسلحة. يمثل المغرب في هذه الدورة وفد برئاسة المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، محمد الحبيب بلكوش، الذي سيلقي كلمة المملكة خلال الجلسة العامة رفيعة المستوى. وسيترأس المندوب الوزاري أيضا فعالية جانبية رفيعة المستوى مخصصة للشبكة الدولية للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع، التي يعتبر المغرب منسقا لها. وسيخصص هذا الاجتماع، الذي سينظم يوم 24 فبراير بشراكة مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والبعثات الدائمة للمغرب والبرازيل والبرتغال والباراغواي لدى الأمم المتحدة بجنيف، ومجموعة الحقوق العالمية، لتقديم حصيلة عمل الشبكة، لاسيما ما يتعلق باعتماد خطة عملها للفترة ما بين 2026 و2030 وإطلاق منصتها الافتراضية.

ويهدف هذا الاجتماع أيضا إلى تجديد الدعوة للانضمام إلى هذه الشبكة بهدف تشجيع تبادل التجارب وتعزيز دور الآليات على المستوى الوطني. وعلى هامش هذه الدورة الأهمية الهامة، سيجري السيد بلكوش مباحثات ثنائية مع عدد من المسؤولين الأمميين وشخصيات حقوقية دولية، بما يجسد انفتاح المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان على الفعاليات الحقوقية الدولية، ورغبتها في تقاسم تجربة المغرب في مجال النهوض بهذه الحقوق.

وسيتم بنفس المناسبة، تدارس مختلف أشكال التعاون مع الهيئات والخبراء المعنيين بمحطات دولية سيحتضنها المغرب خلال السنة الجارية.

<https://www.kechpresse.com/%D8%A3%D9%83%D8%AB%D8%B1-%D9%85%D9%86-80-%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%8B-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%B7%D8%A7%D9%88%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%8061-%D9%84>

أكثر من 80 تقريراً على طاولة الدورة الـ 61 لمجلس حقوق الإنسان



كش بريس/ خاص - في سياق أممي يتجدد فيه النقاش حول كونه الحقوق وتحدياتها الراهنة، انطلقت اليوم الاثنين بقصر الأمم في جنيف أشغال الدورة الحادية والستين لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، بمشاركة المملكة المغربية ضمن الدول الأعضاء والمراقبة.

الجلسة الافتتاحية، التي ترأسها السفير الممثل الدائم لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة بجنيف، سيدهارتو رضا سوربوديورو، بصفته رئيسا للمجلس برسم السنة الجارية، عرفت إلقاء كلمات من طرف الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، ورئيسة الجمعية العامة أنالينا بيربوك، والمفوض السامي لحقوق الإنسان فولكر تورك، إضافة إلى وزير الخارجية السويسري إغناسيو كاسيس.

وتتضمن أجندة الدورة، الممتدة إلى غاية 31 مارس المقبل، ما يزيد عن 80 تقريراً ونحو 20 جلسة نقاش تفاعلية بمشاركة خبراء مستقلين ومنتدبين. وعلى مدى أكثر من خمسة أسابيع، سينكب الأعضاء الـ 47 على دراسة أوضاع حقوق الإنسان في قرابة 40 دولة، إلى جانب مناقشة تقارير موضوعاتية تهم، أساساً، قضايا التعذيب، والحقوق الثقافية، والحق في الغذاء، والبيئة، ومكافحة الإرهاب، وحماية الحياة الخاصة.

وسيخصص الجزء رفيع المستوى، المزمع تنظيمة من 23 إلى 25 فبراير الجاري، لمداخلات ممثلين عن أكثر من 100 دولة، من بينهم ستة رؤساء دول أو حكومات، وأزيد من 70 وزيرا للشؤون الخارجية، و13 وزيرا للعدل ونائبا عاما، فضلا عن متدخلين آخرين.

كما يشمل برنامج الدورة موائد مستديرة تتناول عددا من القضايا، من أبرزها حقوق الإنسان وثقافة السلام، وتمويل التنمية المستدامة، والبنيات التحتية الدامجة المراعية للإعاقة، بما في ذلك مجالي النقل والسكن، فضلا عن حقوق الطفل والانتهاكات التي يتعرض لها الأطفال في سياقات النزاعات المسلحة.

<https://i3lamtv.com/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D9%8A%D8%B3%D8%AC%D9%84-%D8%AD%D8%B6%D9%88%D8%B1%D8%A7-%D9%88%D8%A7%D8%B2%D9%86%D8%A7-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%8061>

المغرب يسجل حضورا وازنا في الدورة الـ 61 لمجلس حقوق الإنسان بجنيف



انطلقت أعمال الدورة الـ 61 لمجلس حقوق الإنسان في قصر الأمم في جنيف السويسرية، بحضور وازن للوفد المغرب، برئاسة محمد الحبيب بلكوش، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان إلى جانب حضور عمر زنيير، الممثل الدائم للمغرب لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف، وممثلين عن بعض القطاعات الحكومية والجمعيات المدنية.

وتتواصل على مدى ثلاثة أيام جلسات رفيعة المستوى يشارك فيها رؤساء دول وحكومات ووزراء خارجية ومسؤولون سامون، من بينهم المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان الذي يمثل المملكة المغربية في هذا الحدث الحقوقي العالمي.

ومن المرتقب أن يترأس المنسوب الوزاري، غدا الثلاثاء، لقاء موازيا رفيع المستوى مخصصا للآليات الوطنية المكلفة بإعداد التقارير والتتبع، وذلك بتنسيق مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان وبمشاركة بعثات دبلوماسية ومنظمات دولية متخصصة تتمتع بالصفة الاستشارية.

وتخصص هذه الدورة لاستعراض أوضاع حقوق الإنسان في عدد من الدول، إلى جانب مناقشة قضايا محورية، من أبرزها السكن اللائق باعتباره عنصرا من عناصر الحق في مستوى معيشي ملائم، وآثار الديون الخارجية وما يرتبط بها من التزامات مالية دولية على التمتع الكامل بحقوق الإنسان، فضلا عن الحقوق الثقافية والحق في الغذاء والمياه الصالحة للشرب وخدمات الصرف الصحي، وكذا مسألة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

كما يتناول المشاركون في أشغال هذه الدورة مواضيع تتعلق بالحق في الخصوصية وحرية الدين أو المعتقد والحق في التنمية وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وحقوق الطفل، إضافة إلى قضايا مرتبطة بسلامة الصحفيين والأقليات والمهاجرين والشباب والمدافعين عن حقوق الإنسان.

<https://alittihad.info/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D9%88%D8%B1%D9%87%D8%A7%D9%86-%D9%82%D9%8A%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%8A%D9%88%D9%8A-%D9%84%D9%85%D9%86>

المغرب ورهان قيادة التحول البنيوي لمنظومة حقوق الإنسان



بينما تفتتح الدورة 61 لمجلس حقوق الإنسان بجنيف، تشهد المنظومة الأممية تحولا جذريا يتنقل بها من مرحلة «إعلان المبادئ» إلى حتمية «التنفيذ الفعلي». ولم تكن الرئاسة المغربية للمجلس في 2024 مجرد محطة بروتوكولية، بل شكلت قوة دفع لإعادة صياغة العلاقة بين التعهدات الدولية والسياسات العمومية الوطنية. في هذا المقال، قراءة في تحول المغرب من دولة «متفاعلة» مع التوصيات الأممية لحقوق الإنسان إلى فاعل استراتيجي في بناء «منصة سياسية ومؤسسية» دولية، تجعل من نجاعة التنفيذ المعيار الجديد لمصداقية الدول في المنتظم الدولي لم تكن رئاسة المغرب لمجلس حقوق الإنسان سنة 2024 محطة بروتوكولية عابرة، بل شكلت لحظة دالة داخل مسار دولي يعرف إعادة تموضع عميقة لمنظومة حقوق الإنسان.

ففي سياق عالمي يتسم بتصاعد التوترات الجيوسياسية، وتنامي النزاعات المسلحة، وتزايد الاستقطاب السياسي، برزت منذ ذلك الحين أسئلة جوهرية حول قدرة المجلس الأممي على الانتقال من إنتاج التوصيات إلى ضمان تنفيذها الفعلي داخل الدول.

اليوم، مع انطلاق الدورة الحادية والستين للمجلس بقصر الأمم في جنيف، يتأكد أن النقاش داخل المجلس لم يعد يدور حول عدد القرارات أو طبيعة البيانات السياسية، بل حول سؤال أكثر عمقا: كيف يمكن إعادة

بناء مصداقية المنظومة الأممية لحماية حقوق الإنسان عبر تعزيز التنفيذ الوطني للالتزامات الدولية؟ وكيف يمكن تحويل التوصيات من صيغها التقريرية إلى سياسات عمومية قابلة للقياس؟

في هذا السياق، يتموقع الحضور المغربي، برئاسة المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان محمد الحبيب بلكوش، إلى جانب السفير الممثل الدائم للمغرب لدى مكتب الأمم المتحدة بجنيف عمر زنيير، وممثلين عن قطاعات حكومية ومجتمع مدني، باعتباره امتدادا لمسار مؤسساتي ممتد منذ أكثر من عقد، لا مجرد مشاركة ظرفية. فهذه المشاركة لا تُقرأ فقط من زاوية الحضور الدبلوماسي، بل باعتبارها تعبيراً عن مسار مؤسساتي متدرج جعل التنفيذ جزءاً من الرؤية الوطنية في التعاطي مع المنظومة الأممية.

الدلالة هنا مزدوجة: فمن جهة، تمثل هذه المشاركة أول حضور للمندوبية الوزارية في عهد المندوب الحالي ضمن دورة بهذا الحجم؛ ومن جهة ثانية، تأتي في لحظة تعيد فيها المنظومة الأممية تعريف أولوياتها، واضعة التنفيذ في قلب النقاش.

الأمم المتحدة والرهانات السياسية

اعتماد مجلس حقوق الإنسان في أكتوبر الماضي للقرار 27/60 بشأن تعزيز التعاون الدولي لدعم الآليات الوطنية للتنفيذ والإبلاغ والمتابعة (A/HRC/RES/60/27)، يعكس تحولا بنويا في فلسفة المجلس. فالقرار لا يقدم معايير جديدة بقدر ما يعترف ضمناً بأن التحدي الأساسي لم يعد في صياغة الالتزامات، بل في فجوة التنفيذ.

فعلى مدى سنوات، راکمت اللجان التعاقدية والإجراءات الخاصة وآلية الاستعراض الدوري الشامل آلاف التوصيات. غير أن غياب آليات وطنية مستقرة وممأسسة للتنسيق والتتبع جعل التفاعل والتنفيذ متفاوتا، وأحيانا محدود الأثر. هذه الفجوة بدأت تمس مصداقية المنظومة ذاتها، خاصة في ظل بيئة دولية تتزايد فيها الضغوط السياسية على النظام متعدد الأطراف.

في هذا الإطار، يمثل القرار 27/60 انتقالا واضحا من منطق الرقابة الصرف إلى منطق الدعم المؤسسي. لم يعد الهدف فقط مساءلة الدول، بل تمكينها من بناء آليات تنفيذ فعالة، وتعزيز تبادل الخبرات، وتكريس الشبكة الدولية للآليات الوطنية كشريك استراتيجي للمفوضية السامية.

هذا التحول تجسد عمليا في اللقاء الرفيع المستوى المنعقد يوم 24 فبراير 2026 بقصر الأمم تحت عنوان «تحريك أجندة التنفيذ إلى الأمام». اللقاء لم يكن تقنيا، بل سياسيا بامتياز، حيث تم التأكيد على أن مصداقية الدول داخل المجلس أصبحت تقاس بمدى قدرتها على تحويل التوصيات الأممية إلى سياسات عمومية قابلة للقياس.

وخلال هذا اللقاء، أكد المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان السيد محمد الحبيب بلكوش أن تنفيذ توصيات منظومة الأمم المتحدة لم يعد مسألة تقنية، بل رهانا سياسيا يرتبط بمصداقية الدول وبمدى ثقة

المواطنين في مؤسساتهم. بهذا المعنى، يصبح التنفيذ معيارا للحكمة، لا مجرد إجراء إداري، وهو ما ينسجم مع التحول العام الذي تعرفه المنظومة الأمم.

المغرب وإعادة تعريف الأولويات

لم يكن هذا النقاش معزولا عن الدينامية الأوسع التي تعرفها الشبكة الدولية للآليات الوطنية للتنفيذ والإبلاغ والمتابعة، والتي تحولت تدريجيا إلى رافعة مركزية داخل منظومة مجلس حقوق الإنسان. فهذه الشبكة لم تعد فضاء تقنيا لتبادل التجارب فقط، بل أصبحت منصة سياسية ومؤسسية تهدف إلى تقوية البنيات الوطنية القادرة على تنزيل الالتزامات الدولية بشكل منظم ومستدام. في هذا السياق، يتموقع المغرب كأحد الفاعلين المؤسسين لهذه الشبكة، وكمساهم في بلورة توجهاتها الاستراتيجية، سواء من خلال انخراطه في لجناتها التنفيذية أو عبر مساهمته في إعداد وثائقها المرجعية وخطط عملها للفترة 2026 - 2030. هذا الدور لا يعكس مشاركة رمزية، بل يترجم انتقال المغرب من موقع الدولة التي تتفاعل مع توصيات الآليات الأمم إلى موقع الدولة التي تساهم في تنظيم بيئة تنفيذها على المستوى الدولي.

وقد عززت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان هذا التوجه، باعتبار الشبكة شريكا أساسيا في دعم فعالية التنفيذ، وهو ما يمنح للتجربة المغربية بعدا إضافيا. فالمندوبية الوزارية لم تعد مجرد آلية وطنية للتنسيق، بل نموذجا يستحضر في النقاشات الدولية حول أفضل السبل لتدبير التزامات الدول في مجال حقوق الإنسان.

وفي هذا الإطار، جاء إطلاق المنصة الرقمية الجديدة Knowledge Gateway ليعطي بعدا عمليا إضافيا لهذا التحول. فالمنصة، التي تحتضن فضاء مخصصا للآليات الوطنية، لا تمثل مجرد أداة معلوماتية، بل بنية تحتية معرفية تروم دعم التنفيذ عبر تجميع الموارد، وتبادل الممارسات الفضلى، وتطوير أدوات التتبع والتقييم.

هذا التطور يعكس انتقالا نوعيا داخل منظومة مجلس حقوق الإنسان: التنفيذ لم يعد شعارا سياسيا عاما، بل أصبح مجالا مؤطرا بأدوات رقمية ومنهجيات عمل مشتركة. فتعزيز قدرات الآليات الوطنية لم يعد رهين المبادرات الفردية للدول، بل بات جزءا من تصور مؤسسي دولي يسعى إلى خلق بيئة مساندة للتنزيل الفعلي للالتزامات.

تجربة مغربية سبقت التحول

بالنسبة للمغرب، فإن هذا التحول لا يشكل قطيعة بقدر ما يعكس انسجاما مع مقاربة اشتغل عليها وطنيا منذ سنة 2011، حين تم إحداث بنية بين وزارية لتنسيق تنفيذ الالتزامات الدولية. ففي تلك المرحلة، كان التركيز الدولي منصبا أساسا على انتظام التقارير، غير أن المغرب اختار بناء آلية دائمة وممأسسة تضمن الاستمرارية، وتمنح الطابع الظرفي للتفاعل مع الاستحقاقات الأمم. ومع مرور السنوات، تطورت المندوبية الوزارية إلى جهاز تنسيقي متكامل يضبط آجال الالتزامات، ويجمع المعطيات من مختلف القطاعات الحكومية، ويتابع تنفيذ التوصيات المقبولة، والتفاعل المنتظم مع مختلف الآليات الأمم لحماية حقوق الإنسان. هذا الاشتغال الهادئ والمتواصل أسهم في ترسيخ ثقافة

تنفيذ داخل الإدارة المغربية، وجعل التفاعل مع الآليات الأمم المتحدة جزءا من منطق الحداثة العمومية، لا مجرد استحقاق دبلوماسي دوري.

وقد حظيت هذه التجربة بإشادة من طرف مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. الاعتراف الأممي هنا يعكس أن النموذج المغربي يقدم مثالا عمليا على كيفية تحويل الالتزامات الدولية إلى مسارات مؤسسية مستدامة. فالعمل الذي تضطلع به المندوبية الوزارية لا يقتصر على إعداد التقارير، بل يساهم في تعزيز انسجام السياسات العمومية مع الالتزامات الدولية، وتحسين جودة التفاعل مع الآليات الأممية، وترسيخ ثقافة التتبع والتقييم داخل القطاعات الحكومية، ودعم مصداقية المغرب داخل الفضاء متعدد الأطراف.

إضافة إلى ذلك، ساهم المغرب في تأسيس الشبكة الدولية للآليات الوطنية، ويضطلع بدور تنسيقي داخلها، ما يعكس انتقاله من موقع الدولة المتفاعلة مع التوصيات إلى موقع الدولة المساهمة في بلورة أدوات تنفيذها.

وفي عالم تتزايد فيه التحديات التي تواجه النظام الدولي لحقوق الإنسان، يصبح التنفيذ هو معيار الشرعية. والمغرب، عبر المندوبية الوزارية، يراهن على أن الانخراط في المنظومة لا يقتصر على الحضور في القاعات، بل يمتد إلى بناء أدوات، وتطوير شبكات، والمساهمة في تجويد الإطار الأممي. إنه خيار استراتيجي: تحويل الالتزام الدولي من نص إلى سياسة، ومن توصية إلى أثر، ومن رمزية دبلوماسية إلى ممارسة مؤسسية مستدامة.

<https://mobile.chouftv.ma/press/777008.html>

المغرب يجدد التزامه الحقوقي في الدورة الـ61 لمجلس حقوق الإنسان بجنيف



أكد المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، محمد الحبيب بلكوش، أن مشاركة المغرب في الدورة الـ61 لمجلس حقوق الإنسان تجسد التزام المملكة الراسخ بالدينامية الدولية في هذا المجال، ودعا بلكوش، في تصريح صحفي على هامش ترؤسه للوفد المغربي، إلى ضرورة إرساء مقاربات جديدة تتجاوز الأساليب الكلاسيكية لمواجهة التحديات المتزايدة التي تهدد النظام متعدد الأطراف.

و أوضح المسؤول المغربي أن هذا الحضور الوازن يهدف إلى التتبع الدقيق لتطورات الهيئات الدولية ودعم إصلاحات المفوض السامي لحقوق الإنسان للرفع من نجاعة المنظومة الأممية. وفي هذا السياق، كشف بلكوش عن عزم المغرب تنظيم أنشطة وطنية بمشاركة خبراء دوليين لتطوير آليات العمل، وعلى رأسها آلية الاستعراض الدوري الشامل، استجابة لتطلعات الدول الأعضاء.

استحضر المندوب الوزاري الدور الريادي للمملكة في تنسيق الدورة الرابعة للشبكة الدولية للآليات الوطنية للتنفيذ والتتبع، المرتقب تنظيمها بالمغرب مطلع سنة 2027. كما أشار إلى مساهمة المغرب الفاعلة في التحالف الدولي لدعم اتفاقية مناهضة التعذيب، مشدداً على أهمية الانفتاح على فاعلين جدد من مجتمع مدني وفنانين لحمل لواء حقوق الإنسان بعيداً عن القوالب التقليدية.

من جانبه، أبرز السفير الممثل الدائم للمغرب بجنيف، عمر زنيير، أن المشاركة المغربية تركز على مبدأ كونية وعدم تجزئة الحقوق، مع تركيز خاص على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في ظل التوترات الدولية الراهنة. وأعلن زنيير عن تنظيم حدثين موازيين؛ الأول يتعلق بتعزيز التعاون عبر "شبكة الآليات الوطنية"، والثاني مقرر في 12 مارس حول مكافحة خطاب الكراهية بمشاركة شخصيات دينية وفكرية متنوعة للتصدي للعنصرية والتعصب.

اختتم السفير تأكيداً بأن المغرب، ورغم انتهاء ولايته كعضو في المجلس في ديسمبر 2025، يظل فاعلاً محورياً في الأجندة الدولية. وتستند هذه المكانة إلى خبرة المملكة المتراكمة في دمج حقوق النساء والأطفال، ومواجهة التحديات الناشئة مثل تداعيات التكنولوجيات الحديثة على حقوق الإنسان.

<https://www.belpresse.com/featured/616541.html>

حضور مغربي وازن في الدورة الـ 61 لمجلس حقوق الإنسان في جنيف



بلبريس - ياسمين التازي

الاثنين 23 فبراير 2026 - 15:02

انطلقت أعمال الدورة الـ 61 لمجلس حقوق الإنسان في قصر الأمم في جنيف السويسرية بحضور وازن للوفد المغربي برئاسة السيد محمد الحبيب بلكوش، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان إلى جانب حضور السيد عمر زنيير، الممثل الدائم للمغرب لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف، وممثلين عن بعض القطاعات الحكومية والجمعيات المدنية.

السياحة في المغرب

وتميزت الجلسة الافتتاحية، اليوم الاثنين 23 فبراير 2026، بمدخلات كل من رئيس مجلس حقوق الإنسان، والأمين العام للأمم المتحدة، والسيد المفوض السامي لحقوق الإنسان ورئيسة الجمعية العامة للأمم المتحدة، ووزير خارجية سويسرا باعتبارها الدولة المضيفة.

وعلى مدار ثلاثة أيام، ستعقد جلسات رفيعة المستوى ستعرف مداخلة رؤساء دول وحكومات، ووزراء الخارجية وزراء آخرين من بينهم السيد المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان الذي يمثل المملكة المغربية في هذا الحدث الحقوقي العالمي البارز.

كما سيقترأس السيد المندوب الوزاري، يوم الثلاثاء 24 فبراير 2026، لقاء موازيا رفيعا خاصا بالآليات المكلفة بإعداد التقارير والتتبع بتنسيق مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان وبعثات دبلوماسية ومنظمات دولية متخصصة تتمتع بالصفة الاستشارية.

يشار إلى أن هذه الدورة الـ 61 لمجلس حقوق الإنسان خصصت لاستعراض حالة حقوق الإنسان في عدد من الدول وستناقش مواضيع أساسية من أبرزها، السكن اللائق كعنصر من عناصر الحق في مستوى معيشي ملائم، وآثار الديون الخارجية للدول وما يرتبط بها من التزامات مالية دولية أخرى تؤثر على مدى التمتع الكامل بحقوق الإنسان والحقوق الثقافية والحق في الغذاء والمياه الصالحة للشرب وضرورة التوفر على خدمات الصرف الصحي، والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

ومن بين المواضيع الأخرى التي سيتناولها المشاركون في دورة المجلس الحق في الخصوصية وحرية الدين أو المعتقد والحق في التنمية وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وحقوق الطفل، إضافة إلى مواضيع تتعلق بسلامة الصحفيين والأقليات، والمهاجرين والشباب وكذا المدافعين عن حقوق الإنسان ومواضيع أخرى.

<https://www.maroc24.com/222326-%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%95%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D9%8A%D8%B9%D9%84%D9%86-%D8%B9%D9%86-%D8%AA%D8%B8%D8%A7%D9%87%D8%B1%D8%AA%D9%8A%D9%86-%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%AA%D9%8A%D9%86-%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%B2%D9%8A%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84-%D9%85%D8%AA%D8%B9%D8%AF%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%94%D8%B7%D8%B1%D8%A7%D9%81-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%AC%D8%A7%D9%84-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%95%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86>

مجلس حقوق الإنسان.. المغرب يعلن عن تظاهرتين دوليتين لتعزيز العمل متعدد الأطراف في مجال حقوق الإنسان

Maroc24 الأربعاء، 25 فبراير 2026 - 21:04



أعلن المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، محمد الحبيب بلكوش، اليوم الأربعاء بجنيف، أن المملكة المغربية ستظم قريبا تظاهرتين دوليتين ترومان تعزيز التعاون متعدد الأطراف والتوافق حول المعايير الأساسية لحقوق الإنسان.

وأوضح السيد بلكوش، في معرض إلقائه كلمة المملكة في الجلسة العامة للجزء رفيع المستوى للدورة الـ 61 لمجلس حقوق الإنسان، أن الأمر يتعلق بـ "خلوة تفكير متخصصة، يرتقب تنظيمها قبل حلول فصل الصيف، تعنى بالتفكير في سبل إصلاح آلية الاستعراض الدوري الشامل، وذلك مع اقتراب دورتها الخامسة".

وأضاف أن المغرب سينظم، كذلك، تظاهرة موضوعاتية مخصصة للوقاية من التعذيب، وتهدف إلى تشجيع تبادل الممارسات الفضلى بين الآليات الوطنية للوقاية والمؤسسات المستقلة والشركاء الدوليين.

وأبرز السيد بلكوش أن هاتين المبادرتين تندرجان في إطار دينامية الجهود التي يبذلها المغرب للمساهمة، بشكل متواصل، في بلورة توافق حول المعايير الأساسية لآليات مجلس حقوق الإنسان.

وذكر المسؤول بأن المغرب يواصل إصلاحاته الهيكلية الرامية إلى تعزيز المساواة وحماية الحقوق والحريات الأساسية، طبقا للتوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، والمبادئ المكرسة في الدستور. كما جدد التأكيد على تشبث المملكة بتعددية الأطراف وتعزيز المنظومة الدولية لحقوق الإنسان.

وفي هذا السياق، أعرب السيد بلكوش عن دعم المغرب الكامل لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، لا سيما الالتزام الشخصي للمفوض السامي إزاء العديد من القضايا ذات الأولوية، وفي طليعتها الوقاية من الانتهاكات، وتعزيز القدرات، والنهوض بالمقاربات القائمة على حقوق الإنسان في السياسات العمومية.

٩٨ ع

<https://www.marocmedias.com/158027/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D9%8A%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%83-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%8061-%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82>

المغرب يشارك في الدورة الـ 61 لمجلس حقوق الإنسان



ذكر بلاغ للمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان أن هذه المشاركة ستتميز بحضور المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، محمد الحبيب بلكوش، ضمن الوفد المغربي، حيث سيلقي كلمة المملكة في الجلسة العامة المخصصة للوفود الحكومية.

وأضاف المصدر ذاته أن المندوب الوزاري سيتأخر، كذلك، اللقاء رفيع المستوى حول الشبكة الدولية للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع، التي تعتبر المملكة المغربية منسقا لها، حول موضوع « دعم خطة التنزيل والرهانات المستقبلية لشبكة الآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع »، الذي سينظم يوم الثلاثاء 24 فبراير 2026 في قصر الأمم.

وينعقد اللقاء رفيع المستوى بشراكة مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، والبعثات الدائمة في مجلس حقوق الإنسان لكل من المغرب والبرازيل والبرتغال والباراغواي، إضافة إلى مجموعة الحقوق العالمية.

وسيخصص هذا اللقاء لتسليط الضوء على حصيلة عمل الشبكة، لاسيما ما يتعلق باعتماد خطة عملها للفترة ما بين 2026 و2030 وإطلاق منصتها الافتراضية، وتجديد الدعوة للانضمام إليها لتبادل وتقاسم التجارب وتعزيز دور الآليات على مستوى الدول.

وسجل البلاغ أن المندوب الوزاري سيجري، على هامش هذه الدورة الأهمية البارزة، مباحثات ثنائية مع عدد من المسؤولين الأممين وشخصيات حقوقية دولية، « بما يجسد انفتاح المندوبية الوزارية على الفعاليات الحقوقية الدولية وتقاسمها تجربة المغرب في مجال النهوض بحقوق الإنسان »، كما سيتم تدارس أشكال التعاون مع هيئات وخبراء معنيين بمحطات دولية ستحتضنها بلادنا في السنة الجارية.

<https://24saa.com/%D8%A8%D9%84%D9%83%D9%88%D8%B4-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D9%8A%D8%AF%D8%B9%D9%88-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D9%85%D9%82%D8%A7%D8%B1%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A9-%D9%84%D8%AA>

بلكوش: المغرب يدعو إلى مقاربات جديدة لتعزيز فعالية مجلس حقوق الإنسان

23/02/2026 | 21:30

24 ساعة-متابعة

أكد المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، محمد الحبيب بلكوش، أن مشاركة المغرب في الدورة الـ 61 لمجلس حقوق الإنسان تعد تكريسا متجددا لالتزام المملكة الراسخ بالدينامية الدولية في هذا المجال. وأبرز بلكوش، الذي يقود الوفد المغربي في أشغال الشق رفيع المستوى من هذه الدورة، في تصريح للصحافة، ضرورة "إرساء ديناميات جديدة تتجاوز المقاربات الكلاسيكية" في التعاطي مع قضايا حقوق الإنسان، وذلك لمواجهة الضغوط والتحديات المتزايدة التي يشهدها حاليا النظام متعدد الأطراف. وأوضح المسؤول أن هذا الحضور الوزاري للمغرب داخل مجلس حقوق الإنسان يندرج أولا في سياق التتبع الدقيق لتطورات عمل الهيئات الدولية، مع دعم الجهود التي يبذلها المفوض السامي لحقوق الإنسان لإرساء إصلاحات جوهرية تروم الرفع من نجاعة وأداء المنظومة الأممية برمتها. في هذا الصدد، توقف المندوب الوزاري عند التنظيم المرتقب بالمغرب لأنشطة وطنية ستعرف مشاركة خبراء دوليين وممثلي المفوضية السامية، بهدف بلورة تصورات لتطوير آليات العمل، لاسيما آلية الاستعراض الدوري الشامل، استجابة لتطلعات الدول الأعضاء.

كما استحضر الدور الريادي للمملكة في تنسيق الدورة الرابعة للشبكة الدولية للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع المرتقبة بالمغرب مطلع سنة 2027، وكذا المبادرات المبرمجة قاريا وعربيا لتعزيز انخراط الآليات الإقليمية في صياغة التوجهات العالمية الجديدة.

وبخصوص "ديناميات المواكبة" التي يدعو إليها المفوض السامي، أشار بلكوش إلى مساهمة المغرب الفاعلة في التحالف الدولي لدعم اتفاقية مناهضة التعذيب، بصفته أحد رواد هذه المبادرة؛ مشددا على أهمية الانفتاح على فاعلين جدد من دول ومنظمات ومجتمع مدني وفنانين، لحمل لواء حقوق الإنسان بعيدا عن القوالب التقليدية.

من جهته، سجل السفير الممثل الدائم للمغرب لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية بجنيف، عمر زنيير، المشاركة "المكثفة والنوعية" للوفد المغربي في هذه الدورة، لاسيما عبر تقديم رؤية المملكة المستندة إلى كونية وعدم تجزئة الحقوق، مع تركيز خاص على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في ظل سياق دولي يتسم بتوترات حادة مرتبطة برهانات التنمية.

وكشف زنيير أن الوفد المغربي سينظم حدثين موازيين؛ يتعلق الأول بـ "شبكة الآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع"، مذكرا بأن المغرب، إلى جانب البرتغال والباراغواي، كان سباقا لإطلاق هذه المبادرة الرامية لتعزيز التعاون بين الدول ومع أجهزة المجلس.

وتابع السفير أنه في إطار سياسة الحوار والانفتاح، سيتم تنظيم حدث مواز آخر في 12 مارس حول مكافحة خطاب الكراهية، بمشاركة شخصيات دينية توحيدية وحساسيات فكرية متنوعة، قصد التصدي للظواهر التي تغذي العنصرية والتمييز والتعصب.

وخلص زنيير إلى التأكيد على أنه رغم انتهاء ولاية المغرب كعضو في المجلس في دجنبر 2025، فإن المملكة تظل فاعلا محوريا في الأجندة الدولية لحقوق الإنسان، سواء في جنيف أو وطنيا، مستندة إلى رصيدها من الخبرة المتراكمة على المستوى الداخلي ومقاربة شاملة تدمج حقوق النساء والأطفال والحقوق الاقتصادية والاجتماعية، مع الأخذ بعين الاعتبار التحديات الناشئة المرتبطة على الخصوص بالتكنولوجيات الحديثة.

المغرب يعلن من قلب جنيف عن تظاهرتين دوليتين لتعزيز العمل الأممي في مجال حقوق الإنسان



تليكسبريس

26/02/2026 - 00:18

أعلن المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، محمد الحبيب بلكوش، اليوم الأربعاء بجنيف، أن المملكة المغربية ستنظم قريبا تظاهرتين دوليتين ترومان تعزيز التعاون متعدد الأطراف والتوافق حول المعايير الأساسية لحقوق الإنسان.

وأوضح السيد بلكوش، في معرض إلقائه كلمة المملكة في الجلسة العامة للجزء رفيع المستوى للدورة 61 لمجلس حقوق الإنسان، أن الأمر يتعلق بـ "خلوة تفكير متخصصة، يرتقب تنظيمها قبل حلول فصل الصيف، تعنى بالتفكير في سبل إصلاح آلية الاستعراض الدوري الشامل، وذلك مع اقتراب دورتها الخامسة."

وأضاف أن المغرب سينظم، كذلك، تظاهرة موضوعاتية مخصصة للوقاية من التعذيب،

وتهدف إلى تشجيع تبادل الممارسات الفضلى بين الآليات الوطنية للوقاية والمؤسسات المستقلة والشركاء الدوليين.

وأبرز السيد بلكوش أن هاتين المبادرتين تتدرجان في إطار دينامية الجهود التي يبذلها المغرب للمساهمة، بشكل متواصل، في بلورة توافق حول المعايير الأساسية لآليات مجلس حقوق الإنسان.

وذكر المسؤول بأن المغرب يواصل إصلاحاته الهيكلية الرامية إلى تعزيز المساواة وحماية الحقوق والحريات الأساسية، طبقا للتوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، والمبادئ المكرسة في الدستور. كما جدد التأكيد على تشبث المملكة بتعددية الأطراف وتعزيز المنظومة الدولية لحقوق الإنسان.

وفي هذا السياق، أعرب السيد بلكوش عن دعم المغرب الكامل لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، لا سيما الالتزام الشخصي للمفوض السامي إزاء العديد من القضايا ذات الأولوية، وفي طليعتها الوقاية من الانتهاكات، وتعزيز القدرات، والنهوض بالمقاربات القائمة على حقوق الإنسان في السياسات العمومية.

<https://www.maroc24.com/222162-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D9%8A%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%83-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%8061-%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82>

المغرب يشارك في الدورة الـ 61 لمجلس حقوق الإنسان ما بين 23 فبراير و31 مارس (بلاغ)

Maroc24 الجمعة، 20 فبراير 2026 - 23:25



تشارك المملكة المغربية في أشغال الدورة الـ 61 لمجلس حقوق الإنسان، التي ستعقد ما بين 23 فبراير و31 مارس 2026.

وذكر بلاغ للمنذوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان أن هذه المشاركة ستتميز بحضور المنذوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، محمد الحبيب بلكوش، ضمن الوفد المغربي، حيث سيلقي كلمة المملكة في الجلسة العامة المخصصة للوفود الحكومية.

وأضاف المصدر ذاته أن المنذوب الوزاري سيتأخر، كذلك، اللقاء رفيع المستوى حول الشبكة الدولية للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع، التي تعتبر المملكة المغربية منسقا لها، حول موضوع "دعم خطة التزليل والرهانات المستقبلية لشبكة الآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع"، الذي سينظم يوم الثلاثاء 24 فبراير 2026 في قصر الأمم.

وينعقد اللقاء رفيع المستوى بشراكة مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والبعثات الدائمة في مجلس حقوق الإنسان لكل من المغرب والبرازيل والبرتغال والباراغواي، إضافة إلى مجموعة الحقوق العالمية.

وسيخصص هذا اللقاء لتسليط الضوء على حصيلة عمل الشبكة، لاسيما ما يتعلق باعتماد خطة عملها للفترة ما بين 2026 و2030 وإطلاق منصتها الافتراضية، وتجديد الدعوة للانضمام إليها لتبادل وتقاسم التجارب وتعزيز دور الآليات على مستوى الدول.

وسجل البلاغ أن المندوب الوزاري سيجري، على هامش هذه الدورة الأممية البارزة، مباحثات ثنائية مع عدد من المسؤولين الأممين وشخصيات حقوقية دولية، "بما يجسد انفتاح المندوبية الوزارية على الفعاليات الحقوقية الدولية وتقاسمها تجربة المغرب في مجال النهوض بحقوق الإنسان"، كما سيتم تدارس أشكال التعاون مع هيئات وخبراء معنيين بمحطات دولية ستحتضنها بلادنا في السنة الجارية.

و م ع

<https://www.telegraphe.ma/%D8%A8%D9%85%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D8%A7%D9%86%D8%B7%D9%84%D8%A7%D9%82-%D8%A3%D8%B4%D8%BA%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%8061-%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86>

بمشاركة المغرب.. انطلاق أشغال الدورة الـ 61 لمجلس حقوق الإنسان



افتتح مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، الإثنين 23 فبراير في قصر الأمم بجنيف، أشغال دورته الـ 61، بمشاركة المملكة المغربية.

وتميزت الجلسة الافتتاحية، التي ترأسها السفير الممثل الدائم لإندونيسيا بجنيف، سيدهارتو رضا سوربوديورو، بصفته رئيسا لمجلس حقوق الإنسان لهذه السنة، بكلمات ألقاها كل من الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، ورئيسة الجمعية العامة، أنالينا بيربوك، والمفوض السامي لحقوق الإنسان، فولكر تورك، ووزير الخارجية السويسري، إغناسيو كاسيس.

ويتضمن جدول أعمال هذه الدورة، التي تستمر إلى غاية 31 مارس المقبل، أزيد من 80 تقريرا وحوالي 20 جلسة نقاش تفاعلية مع خبراء مستقلين ومنتدبين.

وعلى مدى أزيد من خمسة أسابيع، ستندرس الدول الأعضاء الـ 47 وضعية حقوق الإنسان في نحو 40 دولة، بالإضافة إلى العديد من التقارير الموضوعاتية التي تهم على الخصوص التعذيب، والحقوق الثقافية، والحق في الغذاء، والبيئة، ومكافحة الإرهاب، وحماية الحياة الخاصة.

وسيعرف الجزء رفيع المستوى، من 23 إلى 25 فبراير الجاري، مشاركة ممثلين عن أزيد من 100 دولة. وستدخل خلاله ستة رؤساء دول أو حكومات، وأزيد من 70 وزيرا للشؤون الخارجية، و13 وزيرا للعدل ونائبا عاما، إلى جانب متدخلين آخرين.

كما يتضمن جدول الأعمال موائد مستديرة تعالج عدة قضايا، أبرزها حقوق الإنسان وثقافة السلام؛ وتمويل التنمية المستدامة؛ والبنيات التحتية الدامجة التي تراعي الإعاقة، بما في ذلك النقل والسكن؛ فضلا عن حقوق الطفل وانتهاكات حقوق الأطفال في النزاعات المسلحة. ويمثل المغرب في هذه الدورة وفد برئاسة المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، محمد الحبيب بلكوش، الذي سيلقي كلمة المملكة خلال الجلسة العامة رفيعة المستوى.

وسيتأأس المندوب الوزاري أيضا فعالية جانبية رفيعة المستوى مخصصة للشبكة الدولية للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع، التي يعتبر المغرب منسقا لها.

وسيخصص هذا الاجتماع، الذي سينظم يوم 24 فبراير بشراكة مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والبعثات الدائمة للمغرب والبرازيل والبرتغال والبارغواي لدى الأمم المتحدة بجنيف، ومجموعة الحقوق العالمية، لتقديم حصيلة عمل الشبكة، لاسيما ما يتعلق باعتماد خطة عملها للفترة ما بين 2026 و2030 وإطلاق منصتها الافتراضية. وكذلك يهدف هذا الاجتماع أيضا إلى تجديد الدعوة للانضمام إلى هذه الشبكة بهدف تشجيع تبادل التجارب وتعزيز دور الآليات على المستوى الوطني.

وعلى هامش هذه الدورة الأهمية الهامة، سيجري السيد بلكوش مباحثات ثنائية مع عدد من المسؤولين الأمميين وشخصيات حقوقية دولية، بما يجسد انفتاح المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان على الفعاليات الحقوقية الدولية، ورغبتها في تقاسم تجربة المغرب في مجال النهوض بهذه الحقوق.

وسيتم بنفس المناسبة، تدارس مختلف أشكال التعاون مع الهيئات والخبراء المعنيين بمحطات دولية سيحتضنها المغرب خلال السنة الجارية.

تليكسبريس

<https://telexpresse.com/456894.html?amp=1>

المغرب يشارك في الدورة الـ 61 لمجلس حقوق الإنسان بجنيف



تشارك المملكة المغربية في أشغال الدورة الـ 61 لمجلس حقوق الإنسان، التي ستعقد ما بين 23 فبراير و31 مارس 2026.

وذكر بلاغ للمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان أن هذه المشاركة ستتميز بحضور المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، محمد الحبيب بلكوش، ضمن الوفد المغربي، حيث سيلقي كلمة المملكة في الجلسة العامة المخصصة للوفود الحكومية.

وأضاف المصدر ذاته أن المندوب الوزاري سيتأخر، كذلك، اللقاء رفيع المستوى حول الشبكة الدولية للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع، التي تعتبر المملكة المغربية منسقا لها، حول موضوع "دعم خطة التزليل والرهانات المستقبلية لشبكة الآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع"، الذي سينظم يوم الثلاثاء 24 فبراير 2026 في قصر الأمم.

وينعقد اللقاء رفيع المستوى بشراكة مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والبعثات الدائمة في مجلس حقوق الإنسان لكل من المغرب والبرازيل والبرتغال والباراغواي، إضافة إلى مجموعة الحقوق العالمية.

وسيخصص هذا اللقاء لتسليط الضوء على حصيلة عمل الشبكة، لاسيما ما يتعلق باعتماد خطة عملها للفترة ما بين 2026 و2030 وإطلاق منصتها الافتراضية، وتجديد الدعوة للانضمام إليها لتبادل وتقاسم التجارب وتعزيز دور الآليات على مستوى الدول.

وسجل البلاغ أن المندوب الوزاري سيجري، على هامش هذه الدورة الأمامية البارزة، مباحثات ثنائية مع عدد من المسؤولين الأممين وشخصيات حقوقية دولية، "بما يجسد انفتاح المندوبية الوزارية على الفعاليات الحقوقية الدولية وتقاسمها تجربة المغرب في مجال النهوض بحقوق الإنسان"، كما سيتم تدارس أشكال التعاون مع هيئات وخبراء معنيين بمحطات دولية ستحتضنها بلادنا في السنة الجارية.

[/https://www.elhadat24.com/politique/272006](https://www.elhadat24.com/politique/272006)

المملكة المغربية تشارك في الدورة الـ 61 لمجلس حقوق الإنسان



تشارك المملكة المغربية في أشغال الدورة الـ 61 التي سيعقدها مجلس حقوق الإنسان ما بين 23 فبراير و31 مارس 2026.

وستتميز هذه المشاركة بحضور السيد محمد الحبيب بلكوش، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، ضمن الوفد المغربي، بإلقاء كلمة المملكة المغربية في الجلسة العامة المخصص للوفود الحكومية. كما سيتأخر السيد المندوب الوزاري اللقاء رفيع المستوى حول الشبكة الدولية للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع، التي تعتبر المملكة المغربية منسقا لها، حول موضوع: "دعم خطة التنزيل والرهانات المستقبلية لشبكة الآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع"، الذي سينظم يوم الثلاثاء 24 فبراير 2026 في قصر الأمم، بشراكة مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والبعثات الدائمة في مجلس حقوق الإنسان لكل من المغرب والبرازيل والبرتغال والبارغواي، إضافة إلى مجموعة الحقوق العالمية. وسيخصص هذا اللقاء لتسليط الضوء على حصيلة عمل الشبكة، لاسيما ما يتعلق باعتماد خطة عملها للفترة ما بين 2026 و2030 وإطلاق منصتها الافتراضية، وتجديد الدعوة للانضمام إليها لتبادل وتقاسم التجارب وتعزيز دور الآليات على مستوى الدول.

وعلى هامش هذه الدورة الأهمية البارزة، سيجري السيد المندوب الوزاري، مباحثات ثنائية مع عدد من المسؤولين الأممين وشخصيات حقوقية دولية بما يجسد انفتاح المندوبية الوزارية على الفعاليات الحقوقية الدولية وتقاسمها تجربة بلادنا في مجال النهوض بحقوق الإنسان، كما سيتم تدارس أشكال التعاون مع هيئات وخبراء معينين بمحطات دولية ستحتضنها بلادنا في السنة الجارية.

<https://www.marrakech24.info/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D9%8A%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%83-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%8061-%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82>

المغرب يشارك في الدورة الـ 61 لمجلس حقوق الإنسان ما بين 23 فبراير و31 مارس (بلاغ)

هيئة التحرير 21 فبراير، 2026 اصف تعليق

شارك المملكة المغربية في أشغال الدورة الـ 61 لمجلس حقوق الإنسان، التي ستعقد ما بين 23 فبراير و31 مارس 2026.

وذكر بلاغ للمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان أن هذه المشاركة ستتميز بحضور المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، محمد الحبيب بلكوش، ضمن الوفد المغربي، حيث سيلقي كلمة المملكة في الجلسة العامة المخصصة للوفود الحكومية.

وأضاف المصدر ذاته أن المندوب الوزاري سترأس، كذلك، اللقاء رفيع المستوى حول الشبكة الدولية للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع، التي تعتبر المملكة المغربية منسقا لها، حول موضوع "دعم خطة التنزيل والرهانات المستقبلية لشبكة الآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع"، الذي سينظم يوم الثلاثاء 24 فبراير 2026 في قصر الأمم.

وينعقد اللقاء رفيع المستوى بشراكة مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والبعثات الدائمة في مجلس حقوق الإنسان لكل من المغرب والبرازيل والبرتغال والباراغواي، إضافة إلى مجموعة الحقوق العالمية.

وسيخصص هذا اللقاء لتسليط الضوء على حصيلة عمل الشبكة، لاسيما ما يتعلق باعتماد خطة عملها للفترة ما بين 2026 و2030 وإطلاق منصتها الافتراضية، وتجديد الدعوة للانضمام إليها لتبادل وتقاسم التجارب وتعزيز دور الآليات على مستوى الدول.

وسجل البلاغ أن المندوب الوزاري سيجري، على هامش هذه الدورة الأممية البارزة، مباحثات ثنائية مع عدد من المسؤولين الأممين وشخصيات حقوقية دولية، "بما يجسد انفتاح المندوبية الوزارية على الفعاليات الحقوقية الدولية وتقاسمها تجربة المغرب في مجال النهوض بحقوق الإنسان"، كما سيتم تدارس أشكال التعاون مع هيئات وخبراء معنيين بمحطات دولية ستحتضنها بلادنا في السنة الجارية.

ع م و

<https://kech24.com/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D9%8A%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%83-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%8061-%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86.html>

المغرب يشارك في الدورة 61 لمجلس حقوق الإنسان

ذكر بلاغ للمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان أن هذه المشاركة ستميز بحضور المندوب لحقوق الإنسان، محمد الحبيب بلكوش، ضمن الوفد المغربي، حيث سيلقي كلمة المملكة في المخصصة للوفود الحكومية. وأضاف المصدر ذاته أن المندوب الوزاري سيتأخر، كذلك، اللقاء رفيع المستوى حول الشبكة الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع، التي تعتبر المملكة المغربية منسقا لها، حول موضوع "دعوات الرهانات المستقبلية لشبكة آليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع"، الذي سينظم يوم الـ 2026 في قصر الأمم. وينعقد اللقاء رفيع المستوى بشراكة مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والبعثات لمجلس حقوق الإنسان لكل من المغرب والبرازيل والبرتغال والباراغواي، إضافة إلى مجموعة الحقوق وسيخصص هذا اللقاء لتسليط الضوء على حصيلة عمل الشبكة، سيما ما يتعلق باعتماد خطة عشرين 2026 و 2030 وإطالق منصتها الافتراضية، وتجديد الدعوة للانضمام إليها لتبادل وتقاسم التجارب وآليات العمل مستويا بالدول. وسجل البلاغ أن المندوب الوزاري سيجري، على هامش هذه الدورة العالمية البارزة، مباحثات ثنائيا للمسؤولين والممثلين وشخصيات حقوقية دولية، "بما يجسد انفتاح المندوبية الوزارية على الفعالية الدولية وتقاسمها تجربة المغربي في مجال النهوض بحقوق الإنسان"، كما سيتم تدارس أشكال التعويضات معنيين بمحطات دولية ستحتضنها بالدنا في السنة الجارية



<https://alaan.ma/?p=81542>

المغرب يشارك في الدورة الـ61 لمجلس حقوق الإنسان ما بين 23 فبراير و31 مارس

21 فبراير 2026 المغرب الآن وطنية التعليقات على المغرب يشارك في الدورة الـ61 لمجلس حقوق الإنسان ما بين 23 فبراير و31 مارس مغلقة



الرباط، 21 فبراير 2026

تشارك المملكة المغربية في أشغال الدورة الـ61 لمجلس حقوق الإنسان، التي ستعقد ما بين 23 فبراير و31 مارس 2026.

وذكر بلاغ للمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان أن هذه المشاركة ستتميز بحضور المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، محمد الحبيب بلكوش، ضمن الوفد المغربي، حيث سيلقي كلمة المملكة في الجلسة العامة المخصصة للوفود الحكومية.

وأضاف المصدر ذاته أن المندوب الوزاري سيتأخر، كذلك، اللقاء رفيع المستوى حول الشبكة الدولية للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع، التي تعتبر المملكة المغربية منسقا لها، حول موضوع "دعم خطة التزليل والرهانات المستقبلية لشبكة الآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع"، الذي سينظم يوم الثلاثاء 24 فبراير 2026 في قصر الأمم.

وينعقد اللقاء رفيع المستوى بشراكة مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والبعثات الدائمة في مجلس حقوق الإنسان لكل من المغرب والبرازيل والبرتغال والباراغواي، إضافة إلى مجموعة الحقوق العالمية .

وسيخصص هذا اللقاء لتسليط الضوء على حصيلة عمل الشبكة، لاسيما ما يتعلق باعتماد خطة عملها للفترة ما بين 2026 و2030 وإطلاق منصتها الافتراضية، وتجديد الدعوة للانضمام إليها لتبادل وتقاسم التجارب وتعزيز دور الآليات على مستوى الدول .

وسجل البلاغ أن المندوب الوزاري سيجري، على هامش هذه الدورة الأمامية البارزة، مباحثات ثنائية مع عدد من المسؤولين الأممين وشخصيات حقوقية دولية، "بما يجسد انفتاح المندوبية الوزارية على الفعاليات الحقوقية الدولية وتقاسمها تجربة المغرب في مجال النهوض بحقوق الإنسان"، كما سيتم تدارس أشكال التعاون مع هيئات وخبراء معنيين بمحطات دولية ستحتضنها بلادنا في السنة الجارية.



<https://albidaoui.ma/158565.html>

المغرب يعزز حضوره في مجلس حقوق الإنسان بجنيف

مساحة اعلانية



البضاوي الجمعة 21 فبراير 2025 - 06:00:36

مساحة اعلانية

تشارك المملكة المغربية في الدورة الثامنة والخمسين لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، والتي ستعقد في جنيف خلال الفترة الممتدة من 24 فبراير إلى 4 أبريل 2025، في خطوة تعكس التزامها الراسخ بقضايا حقوق الإنسان على المستويين الإقليمي والدولي.

يقود السيد عبد اللطيف وهبي، وزير العدل، الوفد المغربي الذي يضم ممثلين عن مختلف القطاعات الحكومية والمؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان.

ومن المنتظر أن يلقي الوزير كلمة باسم المملكة المغربية يوم الاثنين 24 فبراير 2025، خلال الجزء الرفيع المستوى من هذه الدورة، الذي سيعرف حضور رؤساء دول وحكومات ومسؤولين أمميين بارزين. في إطار هذه الدورة، سيعقد السيد وزير العدل لقاءات ثنائية مع نظرائه من الدول العربية والإفريقية، إضافة إلى مسؤولين كبار في الأمم المتحدة ومنظمات دولية، مما يشكل فرصة لتعزيز التعاون وتبادل التجارب في مجال حقوق الإنسان.

في سياق مساهمته الفعالة في المنظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، سينظم المغرب، بشراكة مع كل من الباراغواي والبرتغال، لقاء موازياً رفيع المستوى يوم 25 فبراير 2025، تحت عنوان: "الشبكة الدولية للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع: تعزيز التعاون وتشجيع العضوية وتقديم الإطار التوجيهي لمراكش".

وسيشهد اللقاء مداخلة للسيدة فاطمة بركان، الكاتبة العامة للمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، التي ستسلط الضوء على التقدم المحرز والآفاق المستقبلية لهذه الشبكة الدولية، كما سيتم تتبع مخرجات حوار جليون العاشر الذي نظم بمراكش في أكتوبر 2024.

ضمن أجندة هذه الدورة، ستعرض المملكة المغربية تجربتها الرائدة حول "مساهمة السلطة القضائية في تقدم حقوق الإنسان ومسألة عقوبة الإعدام"، من خلال مداخلة للسيد هشام ملاطي، مدير الشؤون الجنائية والعفو ورصد الجريمة بوزارة العدل، وذلك خلال حلقة نقاش رفيعة المستوى يوم 25 فبراير 2025. كما سيتم تسليط الضوء على قضية "التسامح والشمولية في الرياضة: عامل محفز لتعزيز حقوق الإنسان"، من خلال مداخلة للسيدة فاطمة بركان، خلال لقاء موازٍ سينظم يوم 27 فبراير 2025، مما يعكس الأهمية التي توليها المملكة لتعزيز ثقافة التسامح والانفتاح عبر مختلف المجالات.

تأتي هذه المشاركة لتعزيز المكانة التي يحتلها المغرب داخل مجلس حقوق الإنسان، بعد أن ترأس المجلس العام الماضي، مما يجسد دوره الفاعل في تطوير الآليات الأمم المتحدة ذات الصلة. كما تؤكد هذه الخطوة استمرار المملكة في نهجها القائم على التعاون الدولي والتفاعل الإيجابي مع القضايا الحقوقية، بما يتماشى مع التزاماتها الوطنية والدولية. من خلال هذه المساهمات، يبرهن المغرب مجدداً على دوره المحوري في تعزيز حقوق الإنسان، ليس فقط على المستوى الوطني، بل أيضاً في إطار شراكات دولية تعكس إرادته في الإسهام في إرساء مبادئ العدل والمساواة في العالم.

الصحراء

<https://assahraa.ma/web/2026/186491>

المغرب يشارك في الدورة الـ 61 لمجلس حقوق الإنسان
ما بين 23 فبراير و31 مارس

الصحراء المغربية

السبت 21 فبراير 2026 - 11:58



تشارك المملكة المغربية في أشغال الدورة الـ 61 لمجلس حقوق الإنسان، التي ستعقد ما بين 23 فبراير و31 مارس 2026.

وذكر بلاغ للمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان أن هذه المشاركة ستتميز بحضور المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، محمد الحبيب بلكوش، ضمن الوفد المغربي، حيث سيلقي كلمة المملكة في الجلسة العامة المخصصة للوفود الحكومية.

وأضاف المصدر ذاته أن المندوب الوزاري سيترأس، كذلك، اللقاء رفيع المستوى حول الشبكة الدولية للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع، التي تعتبر المملكة المغربية منسقا لها، حول موضوع "دعم خطة التنزيل والرهانات المستقبلية لشبكة الآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع"، الذي سينظم يوم الثلاثاء 24 فبراير 2026 في قصر الأمم.

وينعقد اللقاء رفيع المستوى بشراكة مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والبعثات الدائمة في مجلس حقوق الإنسان لكل من المغرب والبرازيل والبرتغال والباراغواي، إضافة إلى مجموعة الحقوق العالمية.

وسيخصص هذا اللقاء لتسليط الضوء على حصيلة عمل الشبكة، لاسيما ما يتعلق باعتماد خطة عملها للفترة ما بين 2026 و2030 وإطلاق منصتها الافتراضية، وتجديد الدعوة للانضمام إليها لتبادل وتقاسم التجارب وتعزيز دور الآليات على مستوى الدول.

وسجل البلاغ أن المندوب الوزاري سيجري، على هامش هذه الدورة الأهمية البارزة، مباحثات ثنائية مع عدد من المسؤولين الأممين وشخصيات حقوقية دولية، "بما يجسد انفتاح المندوبية الوزارية على الفعاليات الحقوقية الدولية وتقاسمها تجربة المغرب في مجال النهوض بحقوق الإنسان"، كما سيتم تدارس أشكال التعاون مع هيئات وخبراء معنيين بمحطات دولية ستحتضنها بلادنا في السنة الجارية.

<https://www.ahdath.info/article/249854/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%83-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%8461-%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86>

المغرب يشارك في الدورة الـ 61 لمجلس حقوق الإنسان

أحداث.أنفو • الجمعة 20 فبراير 2026



يشارك المغرب في أشغال الدورة 61 لمجلس حقوق الإنسان، التي سيعقدها بين 23 فبراير و31 مارس 2026. وفي هذا الإطار، سيشارك محمد الحبيب بلكوش، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، ضمن الوفد المغربي، من خلال إلقاء كلمة المملكة في الجلسة العامة المخصصة للوفود الحكومية. كما سيتأخر المندوب الوزاري لقاءً رفيع المستوى حول "الشبكة الدولية للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع"، التي تعتبر بلدنا منسقاً لها. وسيعقد اللقاء يوم الثلاثاء 24 فبراير 2026 في قصر الأمم المتحدة، بمشاركة مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، والبعثات الدائمة في مجلس حقوق الإنسان لكل من المغرب والبرازيل والبرتغال والباراغواي، إضافة إلى مجموعة الحقوق العالمية. ويأتي اللقاء تحت شعار: "دعم خطة التنزيل والرهانات المستقبلية لشبكة الآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع".

حضور مغربي وازن في الدورة الـ 61 لمجلس حقوق الإنسان في جنيف



انطلقت أعمال الدورة الـ 61 لمجلس حقوق الإنسان في قصر الأمم في جنيف السويسرية بحضور وازن للوفد المغرب برئاسة السيد محمد الحبيب بلكوش، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان إلى جانب حضور السيد عمر زنيير، الممثل الدائم للمغرب لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف، وممثلين عن بعض القطاعات الحكومية والجمعيات المدنية. وتميزت الجلسة الافتتاحية، اليوم الاثنين 23 فبراير 2026، بمداخلات كل من رئيس مجلس حقوق الإنسان، والأمين العام للأمم المتحدة، والسيد المفوض السامي لحقوق الإنسان ورئيسة الجمعية العامة للأمم المتحدة، ووزير خارجية سويسرا باعتبارها الدولة المضيفة.

وعلى مدار ثلاثة أيام، ستعقد جلسات رفيعة المستوى ستعرف مداخلة رؤساء دول وحكومات، ووزراء الخارجية وزراء آخرين من بينهم السيد المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان الذي يمثل المملكة المغربية في هذا الحدث الحقوقي العالمي البارز.

كما سيقترأس السيد المندوب الوزاري، يوم الثلاثاء 24 فبراير 2026، لقاء موازيا رفيعا خاصا بالآليات المكلفة بإعداد التقارير والتتبع بتنسيق مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان وبعثات دبلوماسية ومنظمات دولية متخصصة تتمتع بالصفة الاستشارية.

يشار إلى أن هذه الدورة الـ 61 لمجلس حقوق الإنسان خصصت لاستعراض حالة حقوق الإنسان في عدد من الدول وستناقش مواضيع أساسية من أبرزها، السكن اللائق كعنصر من عناصر الحق في مستوى معيشي ملائم، وآثار الديون الخارجية للدول وما يرتبط بها من التزامات مالية دولية أخرى تؤثر على مدى التمتع الكامل بحقوق الإنسان والحقوق الثقافية والحق في الغذاء والمياه الصالحة للشرب وضرورة التوفر على خدمات الصرف الصحي، والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

ومن بين المواضيع الأخرى التي سيتناولها المشاركون في دورة المجلس الحق في الخصوصية وحرية الدين أو المعتقد والحق في التنمية وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وحقوق الطفل، إضافة إلى مواضيع تتعلق بسلامة الصحفيين والأقليات، والمهاجرين والشباب وكذا المدافعين عن حقوق الإنسان ومواضيع أخرى.

مشاركة المملكة المغربية في الدورة الـ 61 لمجلس حقوق الإنسان



تشارك المملكة المغربية في أشغال الدورة الـ 61 التي سيعقدها مجلس حقوق الإنسان ما بين 23 فبراير و31 مارس 2026.

وستتميز هذه المشاركة بحضور السيد محمد الحبيب بلكوش، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، ضمن الوفد المغربي، بإلقاء كلمة المملكة المغربية في الجلسة العامة المخصص و للوفود الحكومية.

كما سيقترأس السيد المندوب الوزاري اللقاء رفيع المستوى حول الشبكة الدولية للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع، التي تعتبر المملكة المغربية منسقا لها، حول موضوع: "دعم خطة التنزيل والرهانات المستقبلية لشبكة الآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع"، الذي سينظم يوم الثلاثاء 24 فبراير 2026 في قصر الأمم، بمشاركة مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والبعثات الدائمة في مجلس حقوق الإنسان لكل من المغرب والبرازيل والبرتغال والباراغواي، إضافة إلى مجموعة الحقوق العالمية.

وسيخصص هذا اللقاء لتسليط الضوء على حصيلة عمل الشبكة، لاسيما ما يتعلق باعتماد خطة عملها للفترة ما بين 2026 و2030 وإطلاق منصتها الافتراضية، وتجديد الدعوة للانضمام إليها لتبادل وتقاسم التجارب وتعزيز دور الآليات على مستوى الدول. وعلى هامش هذه الدورة الأهمية البارزة، سيجري السيد المندوب الوزاري، مباحثات ثنائية مع عدد من المسؤولين الأممين وشخصيات حقوقية دولية بما يجسد انفتاح المندوبية الوزارية على الفعاليات الحقوقية الدولية وتقاسمها تجربة بلادنا في مجال النهوض بحقوق الإنسان، كما سيتم تدارس أشكال التعاون مع هيئات وخبراء معنيين بمحطات دولية ستحتضنها بلادنا في السنة الجارية.

<https://ar.yabiladi.com/articles/details/188877/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D9%8A%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%83-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%8061.html>

المغرب يشارك في الدورة الـ 61 لمجلس حقوق الإنسان ما بين 23 فبراير و31 مارس



تشارك المملكة المغربية في أشغال الدورة الـ 61 لمجلس حقوق الإنسان، التي تنعقد ما بين 23 فبراير و31 مارس 2026.

وذكر بلاغ للمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان أن هذه المشاركة ستتميز بحضور المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، محمد الحبيب بلكوش، ضمن الوفد المغربي، حيث سيلقي كلمة المملكة في الجلسة العامة المخصصة للوفود الحكومية.

وأضاف المصدر ذاته أن المندوب الوزاري سيتأخر، كذلك، اللقاء رفيع المستوى حول الشبكة الدولية للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع، التي تعتبر المملكة المغربية منسقا لها، حول موضوع "دعم خطة التنزيل والرهانات المستقبلية لشبكة الآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع"، الذي سينظم يوم الثلاثاء 24 فبراير 2026 في قصر الأمم. وينعقد اللقاء رفيع المستوى بمشاركة مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والبعثات الدائمة في مجلس حقوق الإنسان لكل من المغرب والبرازيل والبرتغال والباراغواي، إضافة إلى مجموعة الحقوق العالمية. وسيخصص هذا اللقاء لتسليط الضوء على حصيلة عمل الشبكة، لاسيما ما يتعلق باعتماد خطة عملها للفترة ما بين 2026 و2030 وإطلاق منصتها الافتراضية، وتجديد الدعوة للانضمام إليها لتبادل وتقاسم التجارب وتعزيز دور الآليات على مستوى الدول. وسجل البلاغ أن المندوب الوزاري سيجري، على هامش هذه الدورة الأهمية البارزة، مباحثات ثنائية مع عدد من المسؤولين الأممين وشخصيات حقوقية دولية.



مشاركة المملكة المغربية في الدورة الـ 61 لمجلس حقوق الإنسان

تشارك المملكة المغربية في أشغال الدورة الـ 61 التي سيعقدها مجلس حقوق الإنسان ما بين 23 فبراير و31 مارس 2026.

وستتميز هذه المشاركة بحضور السيد محمد الحبيب بلكوش، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، ضمن الوفد المغربي، بإلقاء كلمة المملكة المغربية في الجلسة العامة المخصصة للوفود الحكومية.

كما سيتأخر السيد المندوب الوزاري اللقاء رفيع المستوى حول الشبكة الدولية للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع، التي تعتبر المملكة المغربية منسقا لها، حول موضوع: "دعم خطة التيزيل والرهانات المستقبلية لشبكة الآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع"، الذي سينظم يوم الثلاثاء 24 فبراير 2026 في قصر الأمم، بشراكة مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والبعثات الدائمة في مجلس حقوق الإنسان لكل من المغرب والبرازيل والبرتغال والباراغواي، إضافة إلى مجموعة الحقوق العالمية.

وسيخصص هذا اللقاء لتسليط الضوء على حصيلة عمل الشبكة، لاسيما ما يتعلق باعتماد خطة عملها للفترة ما بين 2026 و2030 وإطلاق منصتها الافتراضية، وتجديد الدعوة للانضمام إليها لتبادل وتقاسم التجارب وتعزيز دور الآليات على مستوى الدول.

وعلى هامش هذه الدورة الأهمية البارزة، سيجري السيد المندوب الوزاري، مباحثات ثنائية مع عدد من المسؤولين الأممين وشخصيات حقوقية دولية بما يجسد انفتاح المندوبية الوزارية على الفعاليات الحقوقية الدولية وتقاسمها تجربة بلادنا في مجال النهوض بحقوق الإنسان، كما سيتم تدارس أشكال التعاون مع هيئات وخبراء معنيين بمحطات دولية ستحتضنها بلادنا في السنة الجارية.

جنيف: "السيد بلكوش" الآليات الوطنية لتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع لها بعد سياسي وليس تقني...



أكد السيد محمد الحبيب بلكوش، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، أن الآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع في مجال حقوق الإنسان (NMIRFs) تمثل رافعة سياسية لتعزيز مصداقية التزامات الدولية، وليست مجرد أدوات تقنية أو إدارية.

وفي لقاء رفيع المستوى نظم يوم الثلاثاء 24 فبراير 2026 في قصر الأمم في جنيف على هامش أعمال الدورة الـ 61 لمجلس حقوق الإنسان، خص لهذه الآليات، شارك فيها كل من سيسي غورو، مدير شعبة آليات مجلس حقوق الإنسان وآليات المعاهدات، وأنا إيزابيل كزافييه، كاتبة الدولة للشؤون الخارجية والتعاون بالبرتغال وفكتور ألفريدو فيردون بيتار، نائب وزير الشؤون الخارجية بباراغواي ولوسيا بيريس، رئيسة المكتب الاستشاري الخاص للشؤون الدولية بوزارة حقوق الإنسان بالبرازيل، إضافة إلى ماري إيف بوير فريدريش، مسؤولة حقوق الإنسان بمكتب المفوض السامي وبحضور العديد من البعثات الدبلوماسية بجنيف، وخبراء أمميين وممثلين عن منظمات دولية مختصة، شدد السيد المندوب الوزاري في كلمته على أن التحدي المطروح "سياسي في جوهره"، لأنه يرتبط بمدى قدرة الدول على تنفيذ التزاماتها بما يعزز ثقة المواطنين في مؤسساتهم وفي آليات المنظومة الدولية لحقوق الإنسان. وأوضح السيد المندوب الوزاري أن إدراج هذه الآليات ضمن أجندة الأمم المتحدة جاء نتيجة مسار تراكمي امتد لأزيد من عقدين، تُوّج بسلسلة من قرارات مجلس حقوق الإنسان التي كرستها كأدوات أساسية داخل

البنية المؤسسية للدول، مؤكداً أن فعالية النظام الدولي تُقاس بمدى تحويل التوصيات إلى سياسات عمومية ملموسة.

وأشار إلى أن الشبكة الدولية لهذه الآليات اعتمدت خطة عمل للفترة 2026-2030 خلال ندوتها الثالثة بلشبونة، تركز على توسيع العضوية، وتعزيز التواصل الرقمي، ودعم إنشاء الآليات الوطنية، وبناء القدرات، وتطوير الشراكات وتعبئة الموارد، في انسجام مع أهداف التنمية المستدامة، خاصة الهدفين 16 و17. وفيما يتعلق بتجربة المغرب، أبرز السيد بلكوش أن انخراط المملكة يستند إلى رؤية جلالة الملك محمد السادس التي جعلت حقوق الإنسان أساس المشروع الديمقراطي، وإلى دستور 2011 الذي كرس سموها وأقام منظومة مؤسسية قائمة على الحكامة وربط المسؤولية بالمحاسبة، وفي إطار ذلك، جاء إحداث المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان كآلية بين وزارية تضطلع بتنسيق وتتبع الالتزامات الدولية للمملكة وتطوير العلاقات مع الآليات الأممية.

كما استعرض السيد المندوب الوزاري الدور الذي اضطلع به المغرب في إطلاق الشبكة الدولية للآليات الوطنية، بدءاً من استضافة الندوة الدولية الأولى بمراكش سنة 2022 وإعلانها التأسيسي، مروراً بإعداد تصور الشبكة إلى جانب الباراغواي والبرتغال، وصولاً إلى اعتماد "إعلان أسونسيون" بالبرغواي سنة 2024 كوثيقة تأسيسية، ثم "إطار مراكش التوجيهي" الذي يجمع أفضل الممارسات العالمية. وأكد السيد بلكوش دعم المندوبية الوزارية لتطوير المنصة الرقمية التي أطلقتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان لتبادل الخبرات والأدوات بين الدول، مع دعوة هذه الأخيرة إلى انضمام أوسع للشبكة لضمان فعاليتها وتعدد مكوناتها وإرساء عالميتها.

وفي ختام كلمته، أعلن استعداد المغرب لاستضافة الندوة الدولية الرابعة حول هذه الآليات لتعزيز هيكلتها وإرساء ديمومتها، مجدداً التزام المملكة بمواصلة العمل مع شركائها الدوليين لمواصلة العمل للنهوض بحقوق الإنسان وحمايتها وتعزيز التعاون المتعدد الأطراف في هذا المجال.

<https://www.almarrakchi.com/%D8%A8%D9%84%D9%83%D9%88%D8%B4-%D9%8A%D8%AC%D8%AF%D8%AF-%D9%85%D9%86-%D8%AC%D9%86%D9%8A%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B2%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D8%A8%D8%AA%D8%B9%D8%B2%D9%8A>

بلكوش يحدد من جنيف التزام المغرب بتعزيز آليات حقوق الإنسان الوطنية

أكد المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، محمد الحبيب بلكوش، اليوم الاثنين بجنيف، أن المملكة المغربية ملتزمة بشكل ثابت بمواصلة العمل لكي يتم اعتماد الآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع في مجال حقوق الإنسان كركيزة لا محيد عنها لإجراءات تعزيز وحماية حقوق الإنسان.

وذكر بلكوش، في كلمة خلال ندوة حول التجارب والممارسات المرتبطة بإحداث وتعزيز الآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع، نظمت في إطار الدورة الـ 59 لمجلس حقوق الإنسان، بأن المغرب أنشأ سنة 2011 آلية وطنية مكلفة بهذه المهمة، إذ يتعلق الأمر بالمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، مستبقا بذلك الدعوة التي وجهها المفوض السامي للدول سنة 2012 بإنشاء مثل هذه الآليات.

وأكد أن المغرب شارك بفعالية في الجهود الدولية الرامية لتعزيز الآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع باعتبارها ركيزة أساسية للهندسة الوطنية لحقوق الإنسان، وتشكل مكونا محوريا للآليات الأمامية، كما يشهد على ذلك إعلان مراكش الصادر في دجنبر 2022، الذي أرسى رؤية مشتركة لتعزيز الآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع ودعوته لإنشاء شبكة دولية.

وأضاف السيد بلكوش أن المغرب، بتنسيق مع الباراغواي والبرتغال، عمل على بلورة إطار مرجعي لهذه الشبكة، أفضى إلى اعتماد إعلان "أسونسيون" في ماي 2024 و إلى انضمام 24 دولة، مذكرا بأن المملكة، ممثلة بالمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، انتخبت منسقة للجنة التنفيذية للشبكة.

كما استقبل المغرب في أكتوبر 2024، النسخة العاشرة لحوار "جليون" لحقوق الإنسان، الذي اعتمد الإطار التوجيهي لمراكش لإنشاء وتطوير الآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع، وهو خارطة طريق من أجل تنفيذ أمثل للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع، مشيرا إلى أن المملكة تقود حاليا بلورة خطة عمل الشبكة، التي اعتمدت اللجنة التنفيذية أحد مشاريعها، وسيتم اعتمادها رسميا في الندوة الدولية الثالثة في لشبونة.

كما شدد بلكوش، الذي يقود وفدا عن المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان في أشغال هذه الدورة، على أهمية هذه الندوة من أجل تعزيز التآزر وتوحيد الجهود بغية تطوير آليات مبتكرة لجمع وتبادل المعطيات، والتنسيق بين المؤسسات، ودمج الالتزامات الدولية في السياسات العمومية.

من جهتها، استعرضت الكاتبة العامة للمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، فاطمة بركان خلال هذه الندوة، التي عُقدت بحضور السفير الممثل الدائم للمغرب لدى الأمم المتحدة في جنيف، تجربة المغرب في مجال الموازنة بين الأولويات الوطنية والالتزامات الدولية، وتعزيز التنسيق بين الوزارات، والاستجابة للتحديات العابرة للحدود الوطنية.

وأكدت بركان، في كلمتها خلال جلسة نقاش حول "الخطط الوطنية لحقوق الإنسان"، أن التزام المغرب بحقوق الإنسان، يعتبر أولوية استراتيجية ومحركا للتنمية المستدامة، بدأ في تسعينيات القرن الماضي بإصلاحات مؤسسية وتشريعية، عززها دستور 2011 الذي يضع المبادئ العالمية في صلب السياسات العمومية.

ولدى استعراضها للإنجازات، ذكرت السيدة بركان بإطلاق خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان وإحداث المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان سنة 2011 لتنسيق العمل الحكومي في مجال حقوق الإنسان، وضمان متابعة الالتزامات الدولية، وتعزيز الحوار مع الجهات الفاعلة الوطنية والدولية.

وأكدت أن خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، التي تعد ثمرة مسلسل تشاوري يحقق انسجاما بين وجهات نظر متعددة ضمن إطار استراتيجي متماسك، تمت مراجعتها سنة 2017 لتتماشى مع الإصلاحات الدستورية لما بعد 2011 و مع المعايير الدولية قبل أن تتم المصادقة عليها في مجلس وزاري سنة 2017، ورفعها إلى النظر السديد للملك محمد السادس سنة 2019.

وأشارت بركان إلى أن التقييم، الذي تم إجراؤه سنة 2020 لخطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان في منتصف المدة التي تغطيها، كشف أن هناك تحديات تتعلق، على الخصوص، بالتفاوتات بين المناطق الحضرية والقرية والتشتت المؤسسي، موضحة أن المغرب منخرط في بلورة استراتيجية وطنية شاملة لحقوق الإنسان، بالاستفادة من المقاربة التشاركية، واستثمار المنصات الرقمية.

المراكشي/ و م ع



<https://www.marrakech24.info/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D9%8A%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%83-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%8061-%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82>

المغرب يشارك في الدورة الـ 61 لمجلس حقوق الإنسان ما بين 23 فبراير و 31 مارس (بلاغ)
هيئة التحرير 21 فبراير، 2026 اضع تعليق

شارك المملكة المغربية في أشغال الدورة الـ 61 لمجلس حقوق الإنسان، التي ستعقد ما بين 23 فبراير و 31 مارس 2026.

وذكر بلاغ للمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان أن هذه المشاركة ستتميز بحضور المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، محمد الحبيب بلكوش، ضمن الوفد المغربي، حيث سيلقي كلمة المملكة في الجلسة العامة المخصصة للوفود الحكومية. وأضاف المصدر ذاته أن المندوب الوزاري سيتأخر، كذلك، اللقاء رفيع المستوى حول الشبكة الدولية للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع، التي تعتبر المملكة المغربية منسقا لها، حول موضوع "دعم خطة التنزيل والرهانات المستقبلية لشبكة الآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع"، الذي سينظم يوم الثلاثاء 24 فبراير 2026 في قصر الأمم.

وينعقد اللقاء رفيع المستوى بشراكة مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والبعثات الدائمة في مجلس حقوق الإنسان لكل من المغرب والبرازيل والبرتغال والباراغواي، إضافة إلى مجموعة الحقوق العالمية. وسيخصص هذا اللقاء لتسليط الضوء على حصيلة عمل الشبكة، لاسيما ما يتعلق باعتماد خطة عملها للفترة ما بين 2026 و 2030 وإطلاق منصتها الافتراضية، وتجديد الدعوة للانضمام إليها لتبادل وتقاسم التجارب وتعزيز دور الآليات على مستوى الدول.

وسجل البلاغ أن المندوب الوزاري سيجري، على هامش هذه الدورة الأممية البارزة، مباحثات ثنائية مع عدد من المسؤولين الأممين وشخصيات حقوقية دولية، "بما يجسد انفتاح المندوبية الوزارية على الفعاليات الحقوقية الدولية وتقاسمها تجربة المغرب في مجال النهوض بحقوق الإنسان"، كما سيتم تدارس أشكال التعاون مع هيئات وخبراء معينين بمحطات دولية ستحتضنها بلادنا في السنة الجارية.

و م ع

المغرب يشارك بفعالية في الدورة الـ 61 لمجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة



تستعد المملكة المغربية لتمثيلها الرسمي في الدورة الـ 61 لمجلس حقوق الإنسان، المزمع عقدها بين 23 فبراير و31 مارس 2026، بمشاركة المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، محمد الحبيب بلكوش، وأفاد بلاغ صادر عن المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان أن بلكوش سيلقي كلمة المملكة خلال الجلسة العامة المخصصة للوفود الحكومية، مع التركيز على تعزيز التزام المغرب بالدفاع عن الحقوق الأساسية على المستويين الوطني والدولي.

كما سيرأس المندوب الوزاري، يوم الثلاثاء 24 فبراير، لقاءً رفيع المستوى حول الشبكة الدولية للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع، التي تتولى المملكة تنسيق أعمالها. ويأتي اللقاء، المنظم بشراكة مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وبعثات المغرب والبرازيل والبرتغال والباراغواي، إضافة إلى مجموعة الحقوق العالمية، لتسليط الضوء على حصيلة عمل الشبكة، واعتماد خطة عملها للفترة 2026-2030، وإطلاق منصتها الافتراضية. وستتيح هذه الدورة الفرصة للمملكة لإجراء مباحثات ثنائية مع مسؤولين أمميين وشخصيات حقوقية دولية، لاستعراض تجربة المغرب في النهوض بحقوق الإنسان، وتطوير آليات التعاون مع هيئات وخبراء استعدادًا لمجموعة من المحطات الدولية التي ستحتضنها المملكة خلال العام الجاري.

تأتي هذه المشاركة في إطار تعزيز الدور المغربي الفاعل على الساحة الدولية في مجال حقوق الإنسان، ومواصلة العمل على تبادل الخبرات وتجارب الدول الأعضاء في المجلس.

<https://mfmradio.ma/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D9%81%D9%8A-%D8%AC%D9%86%D9%8A%D9%81-%D8%AD%D8%B6%D9%88%D8%B1-%D9%82%D9%88%D9%8A-%D9%88%D9%84%D9%82%D8%A7%D8%A1-%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A-%D9%8A%D9%82%D9%88%D8%AF>



تشارك المملكة المغربية في أشغال الدورة الـ 61 لمجلس حقوق الإنسان، المزمع انعقادها ما بين 23 فبراير و31 مارس 2026.

وأفاد بلاغ للمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان أن هذه المشاركة ستتسم بحضور المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، محمد الحبيب بلكوش ضمن الوفد المغربي، حيث سيلقي كلمة المملكة خلال الجلسة العامة المخصصة للوفود الحكومية. كما سترأس المندوب الوزاري لقاءً رفيع المستوى حول الشبكة الدولية للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع، التي تعد المملكة المغربية منسقة لها، وذلك تحت عنوان «:دعم خطة التزليل والرهانات المستقبلية لشبكة الآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع»، والمقرر تنظيمه يوم الثلاثاء 24 فبراير 2026 بقصر الأمم في جنيف.

وسيُعقد هذا اللقاء بشراكة مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وبمشاركة البعثات الدائمة لدى مجلس حقوق الإنسان لكل من المغرب والبرازيل والبرتغال والباراغواي، إلى جانب مجموعة الحقوق العالمية. وسيُخصص اللقاء لتسليط الضوء على حصيلة عمل الشبكة، خاصة ما يتعلق باعتماد خطة عملها للفترة 2026-2030، وإطلاق منصتها الافتراضية، فضلاً عن تجديد الدعوة للدول من أجل الانضمام إليها بما يعزز تبادل الخبرات وتقاسم التجارب والارتقاء بدور هذه الآليات على المستوى الوطني.

وأشار البلاغ إلى أن المندوب الوزاري سيجري، على هامش هذه الدورة الأهمية، مباحثات ثنائية مع عدد من المسؤولين الأمميين والشخصيات الحقوقية الدولية، بما يعكس انفتاح المندوبية على الفاعلين الدوليين وتقاسم تجربة المغرب في مجال النهوض بحقوق الإنسان. كما سيتم بحث سبل التعاون مع هيئات وخبراء بخصوص محطات دولية ستحتضنها المملكة خلال السنة الجارية.



<https://www.medmarmedia.com/2026/02/21/%D9%85%D9%8A%D8%AF%D9%85%D8%A7%D8%B1-%D9%85%D9%8A%D8%AF%D9%8A%D8%A7-2267/>

المغرب يعزز حضوره الحقوقي بجنيف خلال الدورة الـ 61 لمجلس حقوق الإنسان



يشارك المغرب في أشغال الدورة الـ 61 لمجلس حقوق الإنسان، المقرر انعقادها في الفترة الممتدة من 23 فبراير إلى 31 مارس 2026، في محطة أممية جديدة تؤكد التزام المملكة المتواصل بقضايا حقوق الإنسان والتفاعل الإيجابي مع المنظومة الدولية ذات الصلة.

وأفادت المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، في بلاغ لها، أن الوفد المغربي سيضم المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، محمد الحبيب بلكوش، الذي سيلقي كلمة المملكة خلال الجلسة العامة المخصصة للوفود الحكومية، مستعرضا من خلالها المقاربة الوطنية في مجال حماية وتعزيز حقوق الإنسان، وكذا مستجدات الإصلاحات المؤسسية والتشريعية ذات الصلة.

وفي السياق ذاته، سيقترن بلكوش لقاء رفيع المستوى حول الشبكة الدولية للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع، التي يضطلع المغرب بدور منسقها، تحت عنوان: "دعم خطة التزليل والرهانات المستقبلية لشبكة الآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع"، وذلك يوم الثلاثاء 24 فبراير 2026 بقصر الأمم بجنيف.

وينظم هذا اللقاء بشراكة مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وبمشاركة البعثات الدائمة لدى مجلس حقوق الإنسان لكل من المغرب والبرازيل والبرتغال والباراغواي، إلى جانب مجموعة الحقوق العالمية، في إطار تنسيق دولي يروم تعزيز فعالية الآليات الوطنية في تنفيذ الالتزامات الحقوقية.

وسيشكل هذا الموعد مناسبة لاستعراض حصيلة عمل الشبكة، خاصة اعتماد خطة عملها للفترة 2026-2030، وإطلاق منصتها الرقمية، فضلا عن تجديد الدعوة إلى الدول من أجل الانضمام إليها، بما يتيح تبادل الخبرات وتقاسم الممارسات الفضلى وتعزيز قدرات الآليات الوطنية على المستوى الدولي.

وعلى هامش هذه الدورة، سيعقد المندوب الوزاري سلسلة لقاءات ثنائية مع مسؤولين أمميين وفاعلين حقوقيين دوليين، في إطار توطيد علاقات التعاون والانفتاح على مختلف الشركاء، وكذا تقاسم التجربة المغربية في مجال النهوض بحقوق الإنسان، إلى جانب بحث آفاق التعاون المرتبطة بمحطات دولية مرتقبة ستحتضنها المملكة خلال السنة الجارية.

<https://nissaa.ma/flash-news/news/%D8%A8%D9%84%D9%83%D9%88%D8%B4%D8%8C-%D9%8A%D8%B3%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D8%B6-%D8%A5%D9%86%D8%AC%D8%A7%D8%B2%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%AC%D8%A7%D9%84>

“بلكوش”، يستعرض إنجازات المغرب في مجال حقوق الإنسان بجنيف



بسط، المندوب الوزاري لحقوق الإنسان، مختلف الأوراش الإصلاحية التي أطلقها المغرب بهدف النهوض بثقافة حقوق الإنسان وتعزيز التعاون الثنائي والدولي، ومبادرات الإسهام في التقييم والتفكير في التحديات التي تواجهها المنظومة الدولية.

استعرض السيد محمد الحبيب بلكوش، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، الإنجازات التي حققها المغرب في مجال حقوق الإنسان والتقدم الذي أحرزته بلادنا والذي مكنها من التمتع على الصعيد الإقليمي والدولي، وإبراز التوجهات التي اختارتها في هذا المجال.

وبسط السيد المندوب الوزاري في لقاءات ثنائية رفيعة المستوى، عقدها يوم الخميس 26 فبراير 2026 على هامش أشغال الدورة الـ 61 لمجلس حقوق الإنسان في جنيف، مع كل من السيدة ندى الناشف، نائبة المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان وفريق الخبراء العامل معها، والسيد مهامان سيبي-غورو، مدير شعبة الآليات التابعة لمجلس حقوق الإنسان والصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان، مختلف الأوراش الإصلاحية التي أطلقها المغرب بهدف النهوض بثقافة حقوق الإنسان وتعزيز التعاون الثنائي والدولي، ومبادرات الإسهام في التقييم والتفكير في التحديات التي تواجهها المنظومة الدولية، ومساهماته في توفير فضاءات لتقديم مقترحات بصددها ودعمه لمجهودات المفوضية السامية في هذا المجال.

وتطرقت هذه اللقاءات لاتفاق المساهمة المستقبلية في مشروع التحالف العالمي لحقوق الإنسان وتقييم مسار وحصيلة الآليات الدولية، إضافة إلى بحث سبل التعاون المرتبطة بتنسيق المغرب لشبكة الآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع، والمساهمة في أورش الإصلاح والديناميات المرافقة للنهوض بها. وعبر المسؤولون الأمميون عن تقديرهم للتجربة المغربية ومكائنها المتميزة وأهمية تقاسم منجزها.

وتأتي سلسلة اللقاءات التي يعقدها السيد المندوب الوزاري في سياق دينامية حوار استراتيجي يهدف إلى تعزيز التعاون متعدد الأطراف وضمان نجاعة الآليات الدولية لحقوق الإنسان وفقا للتوجهات الجديدة للمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان واختيارات المملكة المغربية.



<https://trendnews.ma/30098>

المغرب يشارك في الدورة الـ61 لمجلس حقوق الإنسان

2026-02-21



تشارك المملكة المغربية في أشغال الدورة الـ61 لمجلس حقوق الإنسان، التي ستعقد ما بين 23 فبراير و31 مارس 2026. وذكر بلاغ للمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان أن هذه المشاركة ستميز بحضور المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، محمد الحبيب بلكوش، ضمن الوفد المغربي، حيث سيلقي كلمة المملكة في الجلسة العامة المخصصة للوفود الحكومية.

وأضاف المصدر ذاته أن المندوب الوزاري سيترأس، كذلك، اللقاء رفيع المستوى حول الشبكة الدولية للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع، التي تعتبر المملكة المغربية منسقا لها، حول موضوع "دعم خطة التنزيل والرهانات المستقبلية لشبكة الآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع"، الذي سينظم يوم الثلاثاء 24 فبراير 2026 في قصر الأمم. وينعقد اللقاء رفيع المستوى بشراكة مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والبعثات الدائمة في مجلس حقوق الإنسان لكل من المغرب والبرازيل والبرتغال والباراغواي، إضافة إلى مجموعة الحقوق العالمية.

وسيخصص هذا اللقاء لتسليط الضوء على حصيلة عمل الشبكة، لاسيما ما يتعلق باعتماد خطة عملها للفترة ما بين 2026 و2030 وإطلاق منصتها الافتراضية، وتجديد الدعوة للانضمام إليها لتبادل وتقاسم التجارب وتعزيز دور الآليات على مستوى الدول.



<https://laayounenow.com/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D9%8A%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%83-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%8061-%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82/>

المغرب يشارك في الدورة الـ 61 لمجلس حقوق الإنسان... حضور مؤسساتي وتفعيل لأجندة الآليات الوطنية

محرم مقالات 21 فبراير 2026



العيون الآن.

تشارك المملكة المغربية في أشغال الدورة الحادية والستين لمجلس حقوق الإنسان، المزمع عقدها خلال الفترة الممتدة من 23 فبراير إلى 31 مارس 2026 بمقر الأمم المتحدة بجنيف.

ويترأس الوفد المغربي السيد محمد الحبيب بلكوش المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، حيث سيلقي كلمة المملكة خلال الجلسة العامة المخصصة للوفود الحكومية، في سياق عرض التوجهات الوطنية ذات الصلة بتعزيز وحماية حقوق الإنسان.

ضمن برنامج المشاركة سترأس المندوب الوزاري لقاء رفيع المستوى حول الشبكة الدولية للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع، التي تتولى المملكة تنسيقها وذلك تحت عنوان: "دعم خطة التنزيل والرهانات المستقبلية لشبكة الآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع."

وسينظم اللقاء يوم 24 فبراير 2026 بقصر الأمم بشراكة مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، والبعثات الدائمة لدى مجلس حقوق الإنسان لكل من المغرب والبرازيل والبرتغال والباراغواي إضافة إلى مجموعة الحقوق العالمية.

وسيخصص الاجتماع لتسليط الضوء على حصيلة عمل الشبكة، خاصة اعتماد خطة عملها للفترة 2026-2030، وإطلاق منصتها الافتراضية، إلى جانب تجديد الدعوة للدول للانضمام إليها بهدف تبادل التجارب وتعزيز فعالية الآليات الوطنية في تنفيذ الالتزامات الدولية.

وعلى هامش الدورة يرتقب أن يعقد رئيس الوفد المغربي سلسلة مباحثات ثنائية مع مسؤولين أمميين وشخصيات حقوقية دولية، في إطار تعزيز التعاون وتبادل الخبرات، واستعراض التجربة المغربية في مجال النهوض بحقوق الإنسان.

كما ستتناول هذه اللقاءات سبل التنسيق بشأن محطات دولية ستحتضنها المملكة خلال السنة الجارية، في سياق توطيد حضورها داخل المنظومة الحقوقية متعددة الأطراف.

تأتي هذه المشاركة في إطار دينامية دبلوماسية حقوقية تسعى إلى تعزيز انخراط المغرب في آليات التتبع والتنفيذ، مع التركيز على البعد المؤسسي والتقني، خاصة ما يتعلق بإعداد التقارير الوطنية والتفاعل مع التوصيات الصادرة عن هيئات المعاهدات وآلية الاستعراض الدوري الشامل.

وبذلك تشكل الدورة الـ 61 لمجلس حقوق الإنسان محطة جديدة لعرض التجربة الوطنية، وتعزيز الشراكات الدولية في مجال حماية الحقوق والحريات ضمن مقاربة تقوم على الحوار والتعاون متعدد الأطراف.

حضور مغربي وازن في الدورة الـ 61 لمجلس حقوق الإنسان بجنيف



انطلقت، اليوم الاثنين 23 فبراير 2026، أشغال الدورة الحادية والستين لمجلس حقوق الإنسان بقصر الأمم بمدينة جنيف، في محطة حقوقية دولية بارزة تشهد مشاركة مغربية وازنة تعكس التزام المملكة المتواصل بالتراجع البناء داخل المنظومة الأممية. ويقود الوفد المغربي السيد محمد الحبيب بلكوش، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، إلى جانب السيد عمر زنيير، الممثل الدائم للمغرب لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى بجنيف، وبمشاركة ممثلين عن قطاعات حكومية وجمعيات مدنية، في حضور يعكس مقاربة تشاركية تجمع بين الرسمي والمدني.

وشهدت الجلسة الافتتاحية، المنعقدة بقصر الأمم، مداخلات وازنة لكل من رئيس مجلس حقوق الإنسان، والأمين العام للأمم المتحدة، والمفوض السامي لحقوق الإنسان، ورئيسة الجمعية العامة للأمم المتحدة، إضافة إلى وزير خارجية سويسرا باعتبارها الدولة المضيفة، حيث أكدت الكلمات الافتتاحية على راهنية القضايا الحقوقية وتعدّد التحديات العالمية.

وعلى مدى ثلاثة أيام، ستعقد جلسات رفيعة المستوى يشارك فيها رؤساء دول وحكومات ووزراء خارجية ووزراء آخرون، من ضمنهم السيد المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان الذي يمثل المملكة المغربية في هذا الحدث الحقوقي العالمي. كما يرتقب أن يتأخر، يوم الثلاثاء 24 فبراير 2026، لقاءً موازياً رفيع المستوى مخصصاً للآليات المكلفة بإعداد التقارير والتتبع، بتنسيق مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان وبعثات دبلوماسية ومنظمات دولية متخصصة تتمتع بالصفة الاستشارية.

وتُخصّص هذه الدورة لاستعراض أوضاع حقوق الإنسان في عدد من الدول، إلى جانب مناقشة قضايا محورية، في مقدمتها السكن اللائق باعتباره ركناً من أركان الحق في مستوى معيشي ملائم، وآثار الديون الخارجية والالتزامات المالية الدولية على التمتع الكامل بحقوق الإنسان، فضلاً عن الحقوق الثقافية والحق في الغذاء والمياه الصالحة للشرب وخدمات الصرف الصحي، ومناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

كما يتناول جدول الأعمال مواضيع أخرى لا تقل أهمية، من بينها الحق في الخصوصية وحرية الدين أو المعتقد، والحق في التنمية، وحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة وحقوق الطفل، إضافة إلى قضايا سلامة الصحفيين، وحقوق الأقليات والمهاجرين والشباب، وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان. ويأتي هذا الحضور المغربي القوي ليؤكد استمرار انخراط المملكة في النقاش الحقوقي الدولي، والدفاع عن مقاربة تقوم على الحوار والتعاون واحترام الخصوصية الوطنية، بما يعزز مكانة المغرب كشريك موثوق داخل منظومة حقوق الإنسان الأممية.

المغرب يشارك في الدورة الـ 61 لمجلس حقوق الإنسان الأممي



تشارك المملكة المغربية في أشغال الدورة الـ 61 لمجلس حقوق الإنسان، التي ستعقد في الفترة ما بين 23 فبراير و31 مارس 2026.

وذكر بلاغ للمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان أن المشاركة المغربية ستشمل حضور المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، محمد الحبيب بلكوش، الذي سيلقي كلمة المملكة في الجلسة العامة المخصصة للوفود الحكومية.

كما سترأس المندوب الوزاري لقاء رفيع المستوى حول الشبكة الدولية للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع، التي ينسقها المغرب، وذلك حول موضوع "دعم خطة التنزيل والرهانات المستقبلية لشبكة الآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع"، المزمع تنظيمه يوم 24 فبراير 2026 في قصر الأمم.

وينعقد هذا اللقاء بشراكة مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وبعثات دائمة في مجلس حقوق الإنسان، إلى جانب المغرب، تشمل البرازيل والبرتغال والباراغواي ومجموعة الحقوق العالمية.

هذا وسيخصص اللقاء لاستعراض حصيلة عمل الشبكة، واعتماد خطة عملها للفترة 2026-2030، وإطلاق منصتها الافتراضية، بالإضافة إلى تجديد الدعوة للانضمام إليها.

ووفقاً للبلاغ، سيجري المندوب الوزاري مباحثات ثنائية مع مسؤولين أمميين وشخصيات حقوقية دولية، كما سيتم تدارس أشكال التعاون مع هيئات وخبراء معنيين بمحطات دولية ستستضيفها المملكة خلال العام الجاري.

<https://www.alahdat.net/archives/211707/amp>

مشاركة المملكة المغربية في الدورة الـ 61 لمجلس حقوق الإنسان



تشارك المملكة المغربية في أشغال الدورة الـ 61 التي سيعقدها مجلس حقوق الإنسان ما بين 23 فبراير و31 مارس 2026.

وستتميز هذه المشاركة بحضور السيد محمد الحبيب بلكوش، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، ضمن الوفد المغربي، بإلقاء كلمة المملكة المغربية في الجلسة العامة المخصص للوفود الحكومية.

كما سيتأخر السيد المندوب الوزاري اللقاء رفيع المستوى حول الشبكة الدولية للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع، التي تعتبر المملكة المغربية منسقا لها، حول موضوع: "دعم خطة التزليل والرهانات المستقبلية لشبكة الآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع"، الذي سينظم يوم الثلاثاء 24 فبراير 2026 في قصر الأمم، بمشاركة مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والبعثات الدائمة في مجلس حقوق الإنسان لكل من المغرب والبرازيل والبرتغال والبارغواي، إضافة إلى مجموعة الحقوق العالمية.

وسيخصص هذا اللقاء لتسليط الضوء على حصيلة عمل الشبكة، لاسيما ما يتعلق باعتماد خطة عملها للفترة ما بين 2026 و2030 وإطلاق منصتها الافتراضية، وتجديد الدعوة للانضمام إليها لتبادل وتقاسم التجارب وتعزيز دور الآليات على مستوى الدول.

وعلى هامش هذه الدورة الأهمية البارزة، سيجري السيد المندوب الوزاري، مباحثات ثنائية مع عدد من المسؤولين الأممين وشخصيات حقوقية دولية بما يجسد انفتاح المندوبية الوزارية على الفعاليات الحقوقية الدولية وتقاسمها تجربة بلادنا في مجال النهوض بحقوق الإنسان، كما سيتم تدارس أشكال التعاون مع هيئات وخبراء معنيين بمحطات دولية ستحتضنها بلادنا في السنة الجارية.



<https://www.alarab.co.uk/%D8%AD%D8%B6%D9%88%D8%B1-%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%A3%D8%B4%D8%BA%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%8061-%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D8%A8%D8%AC%D9%86%D9%8A%D9%81>

حضور مغربي في أشغال الدورة الـ 61 لمجلس حقوق الإنسان بجنيف

محمد الحبيب بلكوش سيجري مباحثات مع عدد من المسؤولين الأمميين وشخصيات حقوقية دولية، بما يجسد انفتاح المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان على الفعاليات الحقوقية الدولية.

الاثنين 23/02/2026

مشاركة مغربية مهمة

جنيف - افتتح مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، الإثنين في قصر الأمم بجنيف، أشغال دورته الـ 61، بمشاركة المملكة المغربية.

وتميزت الجلسة الافتتاحية، التي ترأسها السفير الممثل الدائم لإندونيسيا بجنيف، سيدهارتو رضا سوربوديورو، بصفته رئيسا لمجلس حقوق الإنسان لهذه السنة، بكلمات ألقاها كل من الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، ورئيسة الجمعية العامة، أنالينا بيربوك، والمفوض السامي لحقوق الإنسان، فولكر تورك، ووزير الخارجية السويسري، إغناسيو كاسيس. ويتضمن جدول أعمال هذه الدورة، التي تستمر إلى غاية 31 مارس المقبل، أزيد من 80 تقريرا وحوالي 20 جلسة نقاش تفاعلية مع خبراء مستقلين ومنتدبين.

وعلى مدى أزيد من خمسة أسابيع، ستندرس الدول الأعضاء الـ 47 وضعية حقوق الإنسان في نحو 40 دولة، بالإضافة إلى العديد من التقارير الموضوعاتية التي تهم على الخصوص التعذيب، والحقوق الثقافية، والحق في الغذاء، والبيئة، ومكافحة الإرهاب، وحماية الحياة الخاصة. وسيعرف الجزء رفيع المستوى، من 23 إلى 25 فبراير الجاري، مشاركة ممثلين عن أزيد من 100 دولة. وسيتدخل خلاله ستة رؤساء دول أو حكومات، وأزيد من 70 وزيرا للشؤون الخارجية، و13 وزيرا للعدل ونائبا عاما، إلى جانب متدخلين آخرين.

كما يتضمن جدول الأعمال موائد مستديرة تعالج عدة قضايا، أبرزها حقوق الإنسان وثقافة السلام؛ وتمويل التنمية المستدامة؛ والبنيات التحتية الدامجة التي تراعي الإعاقة، بما في ذلك النقل والسكن؛ فضلا عن حقوق الطفل وانتهاكات حقوق الأطفال في النزاعات المسلحة.

ويمثل المغرب في هذه الدورة وفد برئاسة المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، محمد الحبيب بلكوش، الذي سيلقي كلمة المملكة خلال الجلسة العامة رفيعة المستوى.

وسيتأأس المندوب الوزاري أيضا فعالية جانبية رفيعة المستوى مخصصة للشبكة الدولية للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع، التي يعتبر المغرب منسقا لها.

وسيخصص هذا الاجتماع، الذي سينظم يوم 24 فبراير بمشاركة مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والبعثات الدائمة للمغرب والبرازيل والبرتغال والباراغواي لدى الأمم المتحدة بنجيف، ومجموعة الحقوق العالمية، لتقديم حصيلة عمل الشبكة، لاسيما ما يتعلق باعتماد خطة عملها للفترة ما بين 2026 و2030 وإطلاق منصتها الافتراضية.

ويهدف هذا الاجتماع أيضا إلى تجديد الدعوة للانضمام إلى هذه الشبكة بهدف تشجيع تبادل التجارب وتعزيز دور الآليات على المستوى الوطني.

وعلى هامش هذه الدورة الأهمية الهامة، سيجري بلكوش مباحثات ثنائية مع عدد من المسؤولين الأمميين وشخصيات حقوقية دولية، بما يجسد انفتاح المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان على الفعاليات الحقوقية الدولية، ورغبتها في تقاسم تجربة المغرب في مجال النهوض بهذه الحقوق. وسيتم بنفس المناسبة، تدارس مختلف أشكال التعاون مع الهيئات والخبراء المعنيين بمحطات دولية سيحتضنها المغرب خلال السنة الجارية.

<https://www.ahdath.info/article/249965/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8/%D9%85%D9%86-%D8%AC%D9%86%D9%8A%D9%81-%D8%A8%D9%84%D9%83%D9%88%D8%B4-%D9%8A%D8%B9%D9%84%D9%86-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B6%D8%A7%D9%81%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%AF%D9%88%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A7%D8%A8%D8%B9%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%A2%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%AC%D8%A7%D9%84-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86>

من جنيف.. بلكوش يعلن استعداد المغرب لاستضافة الندوة الدولية الرابعة للآليات الوطنية في مجال حقوق الإنسان

أحداث.أنفو • الأربعاء 25 فبراير 2026



أكد محمد الحبيب بلكوش، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، أن الآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع في مجال حقوق الإنسان (NMIRFs) تمثل رافعة سياسية لتعزيز مصداقية التزامات الدولة، وليست مجرد أدوات تقنية أو إدارية. وفي لقاء رفيع المستوى نظم يوم الثلاثاء 24 فبراير 2026 في قصر الأمم في جنيف على هامش أعمال الدورة الـ 61 لمجلس حقوق الإنسان، خص لهذه الآليات، شارك فيها كل من سيسي غورو، مدير شعبة آليات مجلس حقوق الإنسان وآليات المعاهدات، وأنا إبراهيم كزافييه، كاتبة الدولة للشؤون الخارجية والتعاون بالبرتغال وفكتور ألفريدو فيردون بيتار، نائب وزير الشؤون الخارجية بباراغواي ولوسيا بيريس، رئيسة المكتب الاستشاري الخاص للشؤون الدولية بوزارة حقوق الإنسان بالبرازيل، إضافة إلى ماري إيف بوير فريدريش، مسؤولة حقوق الإنسان بمكتب المفوض السامي وبحضور العديد من البعثات الدبلوماسية بجنيف، وخبراء أمميين وممثلين عن منظمات دولية مختصة، شدد السيد المندوب الوزاري في كلمته على أن التحدي المطروح "سياسي في جوهره"، لأنه يرتبط بمدى قدرة الدول على تنفيذ التزاماتها بما يعزز ثقة المواطنين في مؤسساتهم وفي آليات المنظومة الدولية لحقوق الإنسان. وأوضح المندوب الوزاري أن إدراج هذه الآليات ضمن أجندة الأمم المتحدة جاء نتيجة مسار تراكمي امتد لأزيد من عقدين، تُوّج بسلسلة من قرارات مجلس حقوق الإنسان التي كرستها كأدوات أساسية داخل البنية المؤسسية للدول، مؤكداً أن فعالية النظام الدولي تُقاس بمدى تحويل التوصيات إلى سياسات عمومية ملموسة.

<https://amadalamazigh.press.ma/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D9%8A%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%83-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%8061-%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82>

المغرب يشارك في الدورة الـ 61 لمجلس حقوق الإنسان بجنيف أخبار المغرب



تشارك المملكة المغربية في أشغال الدورة الـ 61 لمجلس حقوق الإنسان، المنعقدة خلال الفترة الممتدة من 23 فبراير إلى 31 مارس 2026 بقصر الأمم في جنيف، وذلك في إطار مواصلة انخراطها الفاعل في المنظومة الأممية لحقوق الإنسان.

وأوضح بلاغ للمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان أن هذه المشاركة ستتميز بحضور المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، محمد الحبيب بلكوش، ضمن الوفد المغربي، حيث سيلقي كلمة المملكة خلال الجلسة العامة المخصصة للوفود الحكومية.

وسيتأخر المندوب الوزاري، يوم الثلاثاء 24 فبراير 2026، لقاءً رفيع المستوى حول الشبكة الدولية للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع، التي تتولى المملكة تنسيقها، تحت عنوان: "دعم خطة التزليل والرهانات المستقبلية لشبكة الآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع". وينظم هذا اللقاء بشراكة مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، والبعثات الدائمة لدى مجلس حقوق الإنسان لكل من المغرب والبرازيل والبرتغال والباراغواي، إضافة إلى مجموعة الحقوق العالمية.

وسيخصص الاجتماع لتسليط الضوء على حصيلة عمل الشبكة، خاصة اعتماد خطة عملها للفترة 2026 - 2030، وإطلاق منصتها الافتراضية، إلى جانب تجديد الدعوة للدول للانضمام إليها بهدف تبادل الخبرات وتعزيز أدوار الآليات الوطنية على المستوى الداخلي.

كما سيجري المندوب الوزاري، على هامش هذه الدورة الأمامية، مباحثات ثنائية مع عدد من المسؤولين الأمميين والشخصيات الحقوقية الدولية، في خطوة تعكس انفتاح المندوبية الوزارية على الفاعلين الحقوقيين الدوليين، وتقاسم تجربة المغرب في مجال النهوض بحقوق الإنسان.

ومن المرتقب كذلك بحث سبل التعاون مع هيئات وخبراء دوليين بشأن محطات حقوقية دولية ستحتضنها المملكة خلال السنة الجارية.

<https://aljadide24.ma/divertissement/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D9%8A%D8%A8%D8%B1%D8%B2-%D8%A8%D8%AC%D9%86%D9%8A%D9%81-%D8%AD%D8%B6%D9%88%D8%B1-%D9%88%D8%A7%D8%B2%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D8%B1%D8%A9/?amp=1>



انطلقت، اليوم الاثنين 23 فبراير 2026، أشغال الدورة الـ 61 لمجلس حقوق الإنسان بقصر الأمم في جنيف، بحضور وازن للوفد المغربي برئاسة السيد محمد الحبيب بلكوش، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، إلى جانب السيد عمر زنيير، الممثل الدائم للمغرب لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى بجنيف، وممثلين عن قطاعات حكومية وجمعيات مدنية. وتميزت الجلسة الافتتاحية بمداخلات رئيس مجلس حقوق الإنسان، والأمين العام للأمم المتحدة، والمفوض السامي لحقوق الإنسان، ورئيسة الجمعية العامة للأمم المتحدة، إضافة إلى وزير خارجية سويسرا بصفتها الدولة المضيفة.

وخلال الأيام الثلاثة الأولى، ستعقد جلسات رفيعة المستوى بمشاركة رؤساء دول وحكومات ووزراء خارجية ومسؤولين سامين، من بينهم المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان الذي يمثل المملكة المغربية في هذا الحدث الحقوقي الدولي. كما سترأس المسؤول المغربي، يوم الثلاثاء 24 فبراير، لقاءً موازياً رفيع المستوى حول الآليات الوطنية لإعداد التقارير والتتبع، بتنسيق مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان وبعثات دبلوماسية ومنظمات دولية متخصصة ذات صفة استشارية. وتخصص الدورة الحالية لاستعراض أوضاع حقوق الإنسان في عدد من الدول، ومناقشة قضايا محورية من بينها السكن اللائق، وآثار الديون الخارجية على التمتع بالحقوق الأساسية، والحقوق الثقافية، والحق في الغذاء والماء الصالح للشرب وخدمات الصرف الصحي، إضافة إلى مناهضة التعذيب وسوء المعاملة.

كما تشمل النقاشات موضوعات الحق في الخصوصية، وحرية الدين أو المعتقد، والحق في التنمية، وحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، وحقوق الطفل، وسلامة الصحفيين، وحقوق الأقليات والمهاجرين والشباب، إلى جانب حماية المدافعين عن حقوق الإنسان.

<https://machahid24.com/politique/492551.html>

المغرب يشارك في الدورة 61 لمجلس حقوق الإنسان



ذكر بلاغ للمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان أن هذه المشاركة ستتميز بحضور المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، محمد الحبيب بلكوش، ضمن الوفد المغربي، حيث سيلقي كلمة المملكة في الجلسة العامة المخصصة للوفود الحكومية.

وأضاف المصدر ذاته أن المندوب الوزاري سيترأس، كذلك، اللقاء رفيع المستوى حول الشبكة الدولية للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع، التي تعتبر المملكة المغربية منسقا لها، حول موضوع "دعم خطة التنزيل والرهانات المستقبلية لشبكة الآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع"، الذي سينظم يوم الثلاثاء 24 فبراير 2026 في قصر الأمم.

وينعقد اللقاء رفيع المستوى بشراكة مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والبعثات الدائمة في مجلس حقوق الإنسان لكل من المغرب والبرازيل والبرتغال والباراغواي، إضافة إلى مجموعة الحقوق العالمية.

وسيخصص هذا اللقاء لتسليط الضوء على حصيلة عمل الشبكة، لاسيما ما يتعلق باعتماد خطة عملها للفترة ما بين 2026 و2030 وإطلاق منصتها الافتراضية، وتجديد الدعوة للانضمام إليها لتبادل وتقاسم التجارب وتعزيز دور الآليات على مستوى الدول.

وسجل البلاغ أن المندوب الوزاري سيجري، على هامش هذه الدورة الأممية البارزة، مباحثات ثنائية مع عدد من المسؤولين الأممين وشخصيات حقوقية دولية، "بما يجسد انفتاح المندوبية الوزارية على الفعاليات الحقوقية الدولية وتقاسمها تجربة المغرب في مجال النهوض بحقوق الإنسان"، كما سيتم تدارس أشكال التعاون مع هيئات وخبراء معينين بمحطات دولية ستحتضنها بلادنا في السنة الجارية.

<https://www.alyaoun7.ma/62992.html>

المغرب يشارك في الدورة الـ 61 لمجلس حقوق الإنسان
ما بين 23 فبراير و31 مارس



تشارك المملكة المغربية في أشغال الدورة الـ 61 لمجلس حقوق الإنسان، التي ستعقد ما بين 23 فبراير و31 مارس 2026.

ووفق بلاغ للمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان أن هذه المشاركة ستتميز بحضور المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، محمد الحبيب بلكوش، ضمن الوفد المغربي، حيث سيلقي كلمة المملكة في الجلسة العامة المخصصة للوفود الحكومية.

وأضاف المصدر ذاته أن المندوب الوزاري سيتأخر، كذلك، اللقاء رفيع المستوى حول الشبكة الدولية للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع، التي تعتبر المملكة المغربية منسقا لها، حول موضوع "دعم خطة التنزيل والرهانات المستقبلية لشبكة الآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع"، الذي سينظم يوم الثلاثاء 24 فبراير 2026 في قصر الأمم.

وينعقد اللقاء رفيع المستوى بشراكة مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والبعثات الدائمة في مجلس حقوق الإنسان لكل من المغرب والبرازيل والبرتغال والباراغواي، إضافة إلى مجموعة الحقوق العالمية.

وسيخصص هذا اللقاء لتسليط الضوء على حصيلة عمل الشبكة، لاسيما ما يتعلق باعتماد خطة عملها للفترة ما بين 2026 و2030 وإطلاق منصتها الافتراضية، وتجديد الدعوة للانضمام إليها لتبادل وتقاسم التجارب وتعزيز دور الآليات على مستوى الدول.



https://beladinews.co.ma/2026/02/%D8%AD%D8%B6%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%88%D9%81%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A-%D8%A8%D9%82%D9%88%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%8461-%D9%84/#google_vignette

حضور الوفد المغربي بقوة في الدورة الـ 61 لمجلس حقوق الإنسان بجنيف



باشر مجلس حقوق الإنسان جدول أعماله للدورة 61 بقصر الأمم في جنيف السويسرية بحضور مهم للوفد المغرب برئاسة محمد الحبيب بلكوش، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان إلى جانب حضور عمر زنيير، الممثل الدائم للمغرب لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف، وممثلين عن بعض القطاعات الحكومية والجمعيات المدنية.

وحسب مصدر مطلع، فقد تميزت الجلسة الافتتاحية، اليوم الاثنين بمداخلات كل من رئيس مجلس حقوق الإنسان، والأمين العام للأمم المتحدة، و المفوض السامي لحقوق الإنسان ورئيسة الجمعية العامة للأمم المتحدة، ووزير خارجية سويسرا باعتبارها الدولة المضيفة.

واضاف نفس المصدر،أنه على مدار ثلاثة أيام، ستعقد جلسات رفيعة المستوى ستعرف مداخلة رؤساء دول وحكومات، ووزراء الخارجية وزراء آخرين من بينهم السيد المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان الذي يمثل المملكة المغربية في هذا الحدث الحقوقي العالمي البارز.

و أشار المصدر ذاته،أن المندوب الوزاري،سيترأس يوم غد الثلاثاء ، لقاء موازيا رفيعا خاصا بالآليات المكلفة بإعداد التقارير والتتبع بتنسيق مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان وبعثات دبلوماسية ومنظمات دولية متخصصة تتمتع بالصفة الاستشارية.

تجدر الإشارة، إلى أن الدورة الـ 61 الحالية لمجلس حقوق الإنسان، خصت لاستعراض حالة حقوق الإنسان في عدد من الدول كما ستناقش مواضيع أساسية من أبرزها، السكن اللائق كعنصر من عناصر الحق في مستوى معيشي اللائق، وآثار الديون الخارجية للدول وما يرتبط بها من التزامات مالية دولية أخرى تؤثر على مدى التمتع الكامل بحقوق الإنسان والحقوق الثقافية والحق في الغذاء والمياه الصالحة للشرب وضرورة التوفر على خدمات الصرف الصحي، والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة،فضلا عن حرية الدين أو المعتقد والحق في التنمية وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وحقوق الطفل، إضافة إلى مواضيع تتعلق بسلامة الصحفيين والأقليات، والمهاجرين والشباب والمدافعين عن حقوق الإنسان ومواضيع أخرى تنصب في المجال الحقوقي.



<https://www.agendatouristique.ma/2026/02/25/%D8%A7%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86%D8%A7%D9%84%D8%A2%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%81%D9%8A%D8%B0/>

حقوق الإنسان.. الآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والمتابعة محور لقاء بنجيف

25 فبراير 2026 المذكرات السياحية العالم



المذكرات السياحية

شكلت الآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والمتابعة محور اجتماع رفيع المستوى، ترأسه اليوم الثلاثاء بنجيف، بشكل مشترك المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، محمد الحبيب بلكوش، على هامش الدورة الـ 61 لمجلس حقوق الإنسان.

ونظم هذا الحدث، تحت عنوان "تسريع أجندة التنفيذ: المراحل المقبلة للشبكة والمركز الافتراضي للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والمتابعة"، بشراكة مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والبعثات الدائمة للمغرب والبرازيل والبرتغال والباراغواي لدى مجلس حقوق الإنسان، ومجموعة الحقوق العالمية.

وتضطلع الآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والمتابعة بدور أساسي في ضمان التتبع الفعال للالتزامات الدولية والتوصيات المتعلقة بحقوق الإنسان على المستوى الوطني. كما تشكل أطرا مؤسساتية حكومية متعددة تسهل التفاعل بين الدول والآليات الوطنية لحقوق الإنسان، مع ضمان المتابعة المنهجية للتوصيات الصادرة عن الآليات الدولية والإقليمية.

ووعيا منه بالدور المركزي للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والمتابعة، فقد أولى المجتمع الدولي اهتماما متزايدا بإنشاء هذه الآليات وتعزيزها، لا سيما من خلال أشغال مجموعة أصدقاء الآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والمتابعة، بقيادة البرتغال، علاوة على تزايد عدد التوصيات المقدمة بهذا الشأن في إطار الاستعراض الدوري الشامل.

وتجلت هذه الدينامية في العديد من قرارات مجلس حقوق الإنسان، كان آخرها القرار 27/60، الذي قدمته كل من الباراغواي والبرازيل. ويؤكد هذا القرار على أهمية تقاسم الخبرات بين الدول، ويدعو إلى مواصلة تطوير منصة الآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والمتابعة، الذي تم إطلاقه في 2 أكتوبر 2025، لتسهيل تقاسم الخبرات والممارسات الفضلى.

وفي إطار متابعة هذه الجهود، ومواصلة للأشغال التحضيرية التي أنجزت بموجب إعلان مراكش الصادر في دجنبر 2022 خلال الندوة الدولية الأولى حول الآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والمتابعة في المغرب، تم إنشاء الشبكة الدولية للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والمتابعة بموجب إعلان أسونسيون، الذي اعتمد في ماي 2024 خلال الندوة الدولية الثانية حول الآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والمتابعة، التي استضافتها باراغواي.

وتهدف الشبكة، التي تضم حاليا 25 دولة عضوا، إلى تعزيز التعاون وتبادل الممارسات الفضلى ودعم إنشاء الآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والمتابعة على مستوى العالم.

وشكلت النسخة العاشرة لحوار جليون لحقوق الإنسان (أكتوبر 2024) محطة جديدة بارزة مع اعتماد إطار مراكش التوجيهي العالمي، وهو وثيقة مرجعية تستند إلى الممارسات الفضلى موجهة لمساعدة الدول على وضع وتعزيز الآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والمتابعة.

واجتمعت شبكة الآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والمتابعة، يوم 27 يناير في لشبونة، لاعتماد خطة عملها للفترة 2026-2030، والتي تركز على ستة محاور ذات أولوية، تتمحور أساسا حول تبادل الخبرات وتعزيز القدرات.

ويهدف هذا الحدث الجانبي إلى تسليط الضوء على أبرز التطورات المتعلقة بأجندة الآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والمتابعة، لا سيما اعتماد قرار مجلس حقوق الإنسان رقم 27/60، وخطة عمل الشبكة الدولية للآليات الوطنية للفترة 2026-2030، وإطلاق منصة (NMIRF Hub).

كما يسعى إلى التعريف بالشبكة وأهدافها الرئيسية، وإطلاق دعوة للانخراط، وتقديم منصة (NMIRF Hub) وأحدث خصائصها، ومناقشة الممارسات الفضلى والتحديات المرتبطة بوضع وتعزيز الآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والمتابعة.

وتتميز هذا اللقاء، الذي أداره المدير التنفيذي لمنظمة "مجموعة الحقوق العالمية"، مارك ليمون، بمشاركة ممثلين رفيعي المستوى من الدول الشريكة، لا سيما كاتبة الدولة البرتغالية للشؤون الخارجية والتعاون، أنا إيزابيل كزافيي، ونائب وزير شؤون خارجية الباراغواي، فيكتور ألفريدو فيردون بيتار، إلى جانب كبار المسؤولين بالمفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

<https://www.maroc4.ma/news-787604.html>



آليات حقوق الإنسان محور لقاء رفيع المستوى بنجيف على هامش مجلس حقوق الإنسان

هيئة التحرير 24 فبراير، 2026 - 7:04 مساءً

ترأس المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، محمد الحبيب بلكوش، اجتماعاً رفيع المستوى في جنيف اليوم الثلاثاء، ركز على الآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والمتابعة. وجاء هذا اللقاء على هامش الدورة الـ 61 لمجلس حقوق الإنسان. نُظم الحدث، الذي حمل عنوان "تسريع أجندة التنفيذ: المراحل المقبلة للشبكة والمركز الافتراضي للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والمتابعة"، بالشراكة مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وبعثات دولية.

تضطلع هذه الآليات بدور محوري في تتبع الالتزامات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان. وقد أولى المجتمع الدولي اهتماماً متزايداً لإنشاء هذه الآليات وتعزيزها، وتجلى ذلك في قرارات مجلس حقوق الإنسان، كان آخرها القرار 27/60 الذي يدعو إلى تبادل الخبرات وتطوير منصة الآليات. شهدت الجهود السابقة إنشاء الشبكة الدولية للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والمتابعة، التي تضم 25 دولة، بهدف تعزيز التعاون وتبادل الممارسات الفضلى. كما اعتمد إطار مراكش التوجيهي العالمي كمرجعية لمساعدة الدول على وضع وتعزيز هذه الآليات. واعتمدت الشبكة خطة عمل للفترة 2026-2030 تركز على تبادل الخبرات وتعزيز القدرات. شارك في اللقاء ممثلون رفيعو المستوى من دول شريكة ومسؤولون من المفوضية السامية لحقوق الإنسان.



<https://www.maroc4.ma/news-787161.html>

المغرب يشارك بفعالية في الدورة الـ 61 لمجلس حقوق الإنسان الأممي

هيئة التحرير 21 فبراير، 2026 - 12:10 صباحًا

تشارك المملكة المغربية في أشغال الدورة الـ 61 لمجلس حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، والتي ستعقد في الفترة الممتدة من 23 فبراير إلى 31 مارس 2026.

وذكر بلاغ للمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان أن الوفد المغربي سيضم المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، محمد الحبيب بلكوش، الذي سيلقي كلمة المملكة في الجلسة العامة المخصصة للوفود الحكومية.

كما سيرأس المندوب الوزاري لقاءً رفيع المستوى حول الشبكة الدولية للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع، والتي تعتبر المملكة المغربية منسقا لها.

سيتناول اللقاء، الذي يقام بشراكة مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وعدد من الدول، موضوع "دعم خطة التنزيل والرهانات المستقبلية لشبكة الآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع" في قصر الأمم، ويهدف إلى تسليط الضوء على حصيلة عمل الشبكة وتحديد الدعوة للانضمام إليها.

هذا وسيجري المندوب الوزاري مباحثات ثنائية مع مسؤولين أمميين وشخصيات حقوقية دولية. بالإضافة إلى تدارس أشكال التعاون مع هيئات وخبراء معينين بمحطات دولية ستستضيفها المملكة.

المغرب يشارك في الدورة الـ61 لمجلس حقوق الإنسان بجنيف



تشارك المملكة المغربية في أشغال الدورة الـ61 لمجلس حقوق الإنسان، التي ستعقد ما بين 23 فبراير و31 مارس 2026 بقصر الأمم، ضمن وفد رسمي يضم المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان محمد الحبيب بلكوش، الذي سيلقي كلمة المملكة خلال الجلسة العامة المخصصة للوفود الحكومية.

وسيتأخر المندوب الوزاري لقاء رفيع المستوى حول الشبكة الدولية للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع، التي ينسقها المغرب، وذلك الثلاثاء 24 فبراير 2026، بشراكة مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وعدد من البعثات الدائمة. وسيخصص اللقاء لاستعراض حصيلة عمل الشبكة واعتماد خطة عملها للفترة 2026-2030 وإطلاق منصتها الافتراضية.

وعلى هامش الدورة، سيجري المسؤول المغربي مباحثات ثنائية مع عدد من المسؤولين الأمميين وشخصيات حقوقية دولية، لبحث سبل التعاون وتبادل التجارب في مجال حقوق الإنسان، إلى جانب مناقشة الاستعدادات لمحطات دولية مرتقبة ستحتضنها المملكة خلال السنة الجارية.

المغرب يعزز حضوره في مجلس حقوق الإنسان:



أبرز محمد الحبيب بلكوش، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، أن مشاركة المملكة في الدورة الـ 61 لمجلس حقوق الإنسان تترجم التزاما متجددا بالانخراط في الدينامية الدولية ذات الصلة، مشددا على ضرورة بلورة مقاربات مبتكرة تتجاوز الصيغ التقليدية لمواجهة التحديات التي يعرفها النظام متعدد الأطراف. وأوضح بلكوش، الذي يترأس الوفد المغربي في الشق رفيع المستوى من أشغال الدورة المنعقدة بجنيف، أن الحضور المغربي يندرج ضمن مواكبة دقيقة لتطور عمل الآليات الأممية، مع دعم مساعي المفوضية السامية لحقوق الإنسان الرامية إلى إرساء إصلاحات تعزز فعالية المنظومة الدولية، معلنا عن تنظيم أنشطة وطنية بالمغرب بمشاركة خبراء دوليين لتطوير آليات العمل، وعلى رأسها آلية الاستعراض الدوري الشامل. وسجل المسؤول ذاته الدور الريادي للمملكة في تنسيق الدورة الرابعة للشبكة الدولية للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع المرتقب احتضانها مطلع سنة 2027، إلى جانب إطلاق مبادرات قارية وعربية لتعزيز إسهام الآليات الإقليمية في صياغة التوجهات العالمية الجديدة، فضلا عن مساهمة المغرب في التحالف الدولي لدعم اتفاقية مناهضة التعذيب باعتباره من الدول المبادرة. من جانبه، أبرز عمر زنيير، السفير الممثل الدائم للمغرب لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية بجنيف، الطابع المكثف والنوعي لمشاركة الوفد المغربي، مؤكداً تقديم رؤية تركز على كونية الحقوق وعدم قابليتها للتجزئة، مع التركيز على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في سياق دولي يتسم بتحديات تنموية متزايدة. وكشف زنيير عن تنظيم حدثين موازيين خلال الدورة؛ أولهما حول شبكة الآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع، التي أطلقها المغرب بشراكة مع البرتغال والباراغواي، وثانيهما بتاريخ 12 مارس بشأن مكافحة خطاب الكراهية بمشاركة شخصيات دينية وفكرية متنوعة، مؤكداً أن المملكة ستواصل أداء دور فاعل في الأجندة الدولية لحقوق الإنسان رغم انتهاء ولايتها كعضو في المجلس نهاية دجنبر 2025، استنادا إلى خبرتها المتراكمة ومقاربتها الشاملة لحقوق الإنسان.

<https://sadaalbarlaman.net/%D8%A8%D9%84%D9%83%D9%88%D8%B4-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%AF%D9%88%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%83%D9%84%D9%81-%D8%A8%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D9%8A%D8%AA>

بلكوش المندوب المكلف بحقوق الإنسان يتأأس الوفد المغربي في مجلس حقوق الإنسان بجنيف

sadaalbarlaman 23 فبراير 2026 آخر تحديث : منذ 5 أيام



جنيف- ومع: "صدى البرلمان" -انطلقت أعمال الدورة الـ 61 لمجلس حقوق الإنسان في قصر الأمم في جنيف السويسرية بحضور وازن للوفد المغرب برئاسة السيد محمد الحبيب بلكوش، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان إلى جانب حضور السيد عمر زنيير، الممثل الدائم للمغرب لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف، وممثلين عن بعض القطاعات الحكومية والجمعيات المدنية.

وتميزت الجلسة الافتتاحية، اليوم الاثنين 23 فبراير 2026، بمدخلات كل من رئيس مجلس حقوق الإنسان، والأمين العام للأمم المتحدة، والسيد المفوض السامي لحقوق الإنسان ورئيسة الجمعية العامة للأمم المتحدة، ووزير خارجية سويسرا باعتبارها الدولة المضيقة.

وعلى مدار ثلاثة أيام، ستعقد جلسات رفيعة المستوى ستعرف مدخلة رؤساء دول وحكومات، ووزراء الخارجية وزراء آخرين من بينهم السيد المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان الذي يمثل المملكة المغربية في هذا الحدث الحقوقي العالمي البارز.

كما سيتأأس السيد المندوب الوزاري، يوم الثلاثاء 24 فبراير 2026، لقاء موازيا رفيعا خاصا بالآليات المكلفة بإعداد التقارير والتتبع بتنسيق مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان وبعثات دبلوماسية ومنظمات دولية متخصصة تتمتع بالصفة الاستشارية.

يشار إلى أن هذه الدورة الـ 61 لمجلس حقوق الإنسان خصصت لاستعراض حالة حقوق الإنسان في عدد من الدول وستناقش مواضيع أساسية من أبرزها، السكن اللائق كعنصر من عناصر الحق في مستوى معيشي ملائم، وآثار الديون الخارجية للدول وما يرتبط بها من التزامات مالية دولية أخرى تؤثر على مدى التمتع الكامل بحقوق الإنسان والحقوق الثقافية والحق في الغذاء والمياه الصالحة للشرب وضرورة التوفر على خدمات الصرف الصحي، والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

ومن بين المواضيع الأخرى التي سيتناولها المشاركون في دورة المجلس الحق في الخصوصية وحرية الدين أو المعتقد والحق في التنمية وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وحقوق الطفل، إضافة إلى مواضيع تتعلق بسلامة الصحفيين والأقليات، والمهاجرين والشباب وكذا المدافعين عن حقوق الإنسان ومواضيع أخرى.

<https://albahja24.ma/%D8%A8%D9%84%D9%83%D9%88%D8%B4-%D9%8A%D8%AA%D8%B1%D8%A3%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%88%D9%81%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%AF%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3>

بلكوش يتأأس الوفد المغربي في دورة مجلس حقوق الإنسان بجنيف



افتتح مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، اليوم الاثنين 23 فبراير الجاري، في قصر الأمم بجنيف، أشغال دورته الـ61، بمشاركة المملكة المغربية بوفد يتأأسه المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، محمد الحبيب بلكوش، الذي سيلقي كلمة المملكة خلال الجلسة العامة رفيعة المستوى.

وسيتأأس المندوب الوزاري، أيضا، فعالية جانبية رفيعة المستوى مخصصة للشبكة الدولية للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع، التي يعتبر المغرب منسقا لها.

وسيخصص هذا الاجتماع، الذي سينظم غدا الثلاثاء، بشراكة مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والبعثات الدائمة للمغرب والبرازيل والبرتغال والبارغواي لدى الأمم المتحدة بجنيف، ومجموعة الحقوق العالمية، لتقديم حصيلة عمل الشبكة، لاسيما ما يتعلق باعتماد خطة عملها للفترة ما بين 2026 و2030 وإطلاق منصتها الافتراضية.

ويهدف هذا الاجتماع، أيضا، إلى تجديد الدعوة للانضمام إلى هذه الشبكة بهدف تشجيع تبادل التجارب وتعزيز دور الآليات على المستوى الوطني.

وعلى هامش هذه الدورة الأمامية الهامة، سيجري بلكوش مباحثات ثنائية مع عدد من المسؤولين الأممين وشخصيات حقوقية دولية، بما يجسد انفتاح المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان على الفعاليات الحقوقية الدولية، ورغبتها في تقاسم تجربة المغرب في مجال النهوض بهذه الحقوق.

وسيتّم بنفس المناسبة تدارس مختلف أشكال التعاون مع الهيئات والخبراء المعنيين بمحطات دولية سيحتضنها المغرب خلال السنة الجارية.

وتميزت الجلسة الافتتاحية للدورة الـ61، التي ترأسها السفير الممثل الدائم لاندونيسيا بجنيف، سيدهارتو رضا سوربوديورو، بصفته رئيسا لمجلس حقوق الإنسان لهذه السنة، بكلمات ألقاها كل من الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، ورئيسة الجمعية العامة، أنالينا بيربوك، والمفوض السامي لحقوق الإنسان، فولكر تورك، ووزير الخارجية السويسري، إغناسيو كاسيس.

ويتضمن جدول أعمال هذه الدورة، التي تستمر إلى غاية 31 مارس المقبل، أزيد من 80 تقريرا وحوالي 20 جلسة نقاش تفاعلية مع خبراء مستقلين ومنتدبين.

وعلى مدى أزيد من خمسة أسابيع، ستندرس الدول الأعضاء الـ47 وضعية حقوق الإنسان في نحو 40 دولة، بالإضافة إلى العديد من التقارير الموضوعاتية التي تهتمّ على الخصوص التعذيب، والحقوق الثقافية، والحق في الغذاء، والبيئة، ومكافحة الإرهاب، وحماية الحياة الخاصة.

وسيعرف الجزء رفيع المستوى، من 23 إلى 25 فبراير الجاري، مشاركة ممثلين عن أزيد من 100 دولة. وستتدخل خلاله ستة رؤساء دول أو حكومات، وأزيد من 70 وزيرا للشؤون الخارجية، و13 وزيرا للعدل ونائبا عاما، إلى جانب متدخلين آخرين.

كما يتضمن جدول الأعمال موائد مستديرة تعالج عدة قضايا، أبرزها حقوق الإنسان وثقافة السلام؛ وتمويل التنمية المستدامة؛ والبنيات التحتية الدامجة التي تراعي الإعاقة، بما في ذلك النقل والسكن؛ فضلا عن حقوق الطفل وانتهاكات حقوق الأطفال في النزاعات المسلحة.



<https://www.nichanealane.ma/108954/>

المغرب يؤكد من جنيف التزامه بتعزيز حقوق الإنسان وتطوير آليات الحماية الدولية



جدد المغرب تمسكه بخيار العمل متعدد الأطراف في مجال حماية حقوق الإنسان، معبرا عن دعمه المتواصل للمفوضية السامية لحقوق الإنسان وللدور الذي تضطلع به في ترسيخ المعايير الدولية وتعزيز آليات الرصد والمتابعة. وجاء هذا الموقف خلال مشاركة الوفد المغربي في أشغال الدورة الحادية والستين لمجلس حقوق الإنسان التابع لـ الأمم المتحدة، المنعقدة في جنيف، حيث قدم محمد الحبيب بلكوش، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، عرضا استعرض فيه أبرز توجهات المملكة وأولوياتها في هذا المجال. وأوضح المسؤول المغربي أن المقاربة الوطنية تركز على ثلاثة محاور أساسية تشمل الوقاية من الانتهاكات، وتقوية القدرات المؤسسية، وإدماج مبادئ حقوق الإنسان في مختلف السياسات العمومية. وأكد أن الإصلاحات الداخلية تتواصل في إطار التوجيهات الملكية، ووفق المرجعية الدستورية، بما يعزز مبادئ المساواة ويحمي الحقوق والحريات الأساسية.

كما أبرز الدور الذي يضطلع به المغرب داخل مجلس حقوق الإنسان من أجل الدفع نحو توافقات دولية بشأن القواعد المنظمة لعمل المجلس وتطوير آلياته. وفي السياق ذاته، أعلن الوفد المغربي استعداد المملكة لاحتضان تظاهرتين دوليتين خلال المرحلة المقبلة؛ الأولى لقاء تشاوري يهدف إلى مناقشة سبل تطوير آلية الاستعراض الدوري الشامل قبيل انطلاق دورتها الخامسة، والثانية اجتماع موضوعاتي مخصص لمناهضة التعذيب، يروم تبادل التجارب الفضلى بين المؤسسات الوطنية المستقلة والشركاء الدوليين. وأكدت المداخلة المغربية أن رؤية المملكة لقضايا السلم تركز على ترابط الأمن بالكرامة الإنسانية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في أفق 2030، مع التشديد على أهمية تمكين المرأة وتعزيز حضورها في مواقع القرار وفي الدبلوماسية متعددة الأطراف، إلى جانب دعم أدوارها في جهود الوقاية من النزاعات وترسيخ السلم على الصعيد الدولي.

https://dinpresse.net/%d8%ad%d8%b6%d9%88%d8%b1-%d9%88%d8%a7%d8%b2%d9%86-%d9%84%d9%84%d9%85%d8%ba%d8%b1%d8%a8-%d9%81%d9%8a-%d8%a7%d9%84%d8%af%d9%88%d8%b1%d8%a9-%d8%a7%d9%8461-%d9%84%d9%85%d8%ac%d9%84%d8%b3-%d8%ad%d9%82/#google_vignette

حضور وازن للمغرب في الدورة الـ 61 لمجلس حقوق الإنسان في جنيف



23 فبراير 2026

تحرير: صفاء فتحي

يفتح مجلس حقوق الإنسان اليوم الإثنين 23 فبراير 2026 أعمال دورته الـ 61 في قصر الأمم بمدينة جنيف السويسرية، بحضور الوفد المغربي برئاسة السيد محمد الحبيب بلكوش، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، إلى جانب السيد عمر زنيير، الممثل الدائم للمغرب لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، وممثلين عن قطاعات حكومية وجمعيات مدنية. وتشهد الجلسة الافتتاحية مداخلات رئيس المجلس، والأمين العام للأمم المتحدة، والمفوض السامي لحقوق الإنسان، ورئيسة الجمعية العامة للأمم المتحدة، ووزير خارجية سويسرا الدولة المضيفة. وتتناول الجلسات على مدى ثلاثة أيام موضوعات أساسية تتعلق بحقوق الإنسان، منها الحق في السكن اللائق، والآثار المترتبة على الديون الخارجية للدول، والحق في الغذاء والمياه الصالحة للشرب، بالإضافة إلى ضمان الوصول إلى خدمات الصرف الصحي، ومنع التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. كما يركز المشاركون على حقوق الأطفال وذوي الإعاقة، وحرية الدين والمعتقد، وحق التنمية، إلى جانب موضوعات مرتبطة بسلامة الصحفيين والأقليات والمهاجرين والشباب والمدافعين عن حقوق الإنسان. ويرأس الوفد المغربي غدا الثلاثاء 24 فبراير 2026 لقاء موازبا رفيع المستوى خاصا بالآليات المكلفة بإعداد التقارير والتتبع بالتنسيق مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان وبعثات دبلوماسية ومنظمات دولية متخصصة تتمتع بالصفة الاستشارية، في إطار مشاركة المملكة المغربية الفاعلة في هذا الحدث الدولي البارز، الذي يجمع قادة دول وحكومات ووزراء لمناقشة قضايا حقوق الإنسان على الصعيد العالمي.

<https://sefroupress.com/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D9%8A%D8%AE%D8%B7%D8%B7-%D9%84%D8%AA%D8%B8%D8%A7%D9%87%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%B2%D9%8A%D8%B2-%D8%AD%D9%82%D9%88/>

المغرب يخطط لتظاهرات دولية لتعزيز حقوق الإنسان وتطوير آليات المجلس الأممي



كشف المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، محمد الحبيب بلكوش، أن المملكة المغربية ستنظم قريباً تظاهرتين دوليتين تهدفان إلى تعزيز التعاون متعدد الأطراف وإرساء توافق حول المعايير الأساسية لحقوق الإنسان. وأوضح بلكوش، خلال كلمته في الجلسة العامة للجزء رفيع المستوى للدورة 61 لمجلس حقوق الإنسان، أن المبادرة الأولى ستكون عبارة عن خلوة تفكير متخصصة تعنى بإصلاح آلية الاستعراض الدوري الشامل، وذلك مع اقتراب الدورة الخامسة لهذه الآلية، فيما ستخصص المبادرة الثانية للوقاية من التعذيب، وتهدف إلى تبادل أفضل الممارسات بين الآليات الوطنية والمؤسسات المستقلة والشركاء الدوليين. وتندرج هاتان المبادرتان في سياق دينامية مستمرة للجهود المغربية الرامية إلى بلورة توافق دولي حول المعايير الأساسية لآليات مجلس حقوق الإنسان، وهو ما يعكس حرص المغرب على المشاركة الفاعلة في تطوير المنظومة الدولية وتعزيز مصداقيتها.

كما أبرز المندوب الوزاري استمرار الإصلاحات الهيكلية بالمملكة، التي تهدف إلى تعزيز المساواة وحماية الحقوق والحريات الأساسية، وفق التوجيهات السامية لصاحب الجلالة محمد السادس، والمبادئ المنصوص عليها في الدستور المغربي. وأكد بلكوش على تشبث المملكة بتعددية الأطراف وحرصها على دعم مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، مشيراً إلى الالتزام الشخصي للمفوض السامي تجاه القضايا ذات الأولوية، وفي مقدمتها الوقاية من الانتهاكات، وتعزيز القدرات، وتعميم مقاربات حقوق الإنسان في السياسات العمومية. تجسد هذه التحركات المغربية استمرار السعي نحو لعب دور بناء في تعزيز حقوق الإنسان على المستوى الدولي، وتؤكد التزام المملكة بالارتقاء بمعايير الحماية والرقابة، بما يتماشى مع التوجهات العالمية ومع الالتزامات الوطنية.

<https://manbarealhay.ma/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D9%8A%D8%B9%D8%B2%D8%B2-%D8%AD%D8%B6%D9%88%D8%B1%D9%87-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%A8%D9%84%D9%88%D9%85%D8%A7%D8%B3%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%AD%D9%81%D9%84-%D8%AD>

المغرب يعزز حضوره الدبلوماسي في محفل حقوق الإنسان الأممي



ع.مشواري

افتتحت بقصر الأمم في جنيف أشغال الدورة الحادية والستين لمجلس حقوق الإنسان، وسط مشاركة دولية واسعة وحضور مغربي يعكس مكانة المملكة داخل المنظومة الحقوقية الأممية. ويقود الوفد المغربي السيد محمد الحبيب بلكوش، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، بمشاركة السيد عمر زنيير، الممثل الدائم للمغرب لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، إلى جانب ممثلين عن مؤسسات وطنية وفعاليات من المجتمع المدني.

الجلسة الافتتاحية عرفت كلمات لعدد من كبار المسؤولين الأمميين والدوليين، الذين شددوا على أهمية التعاون متعدد الأطراف في مواجهة التحديات المرتبطة بحماية الحقوق والحريات، في سياق دولي يتسم بتعقيدات سياسية واقتصادية متزايدة.

وتتواصل على مدى ثلاثة أيام مناقشات رفيعة المستوى بمشاركة رؤساء دول وحكومات ووزراء خارجية ومسؤولين سامين، حيث يندرج تدخل الوفد المغربي ضمن رؤية تركز على تقاسم التجارب الوطنية وتعزيز الانخراط الإيجابي في الآليات الأممية ذات الصلة.

ومن المرتقب أن يترأس الوفد المغربي لقاءً موازيا مخصصاً للآليات الوطنية لإعداد التقارير والتتبع، بمشاركة مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان وعدد من البعثات والمنظمات الدولية، في مبادرة تهدف إلى تطوير سبل التنسيق وتعزيز فعالية منظومات الرصد والتقييم.

وتبحث الدورة الحالية جملة من القضايا الجوهرية، من بينها الحق في السكن اللائق، وأثر المديونية الخارجية على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والحق في الغذاء والماء وخدمات الصرف الصحي، إضافة إلى مناهضة التعذيب وسوء المعاملة. كما تشمل المناقشات موضوعات تتصل بحرية الدين والمعتقد، والحق في التنمية، وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وحقوق الطفل، فضلا عن حماية الصحفيين، وحقوق الأقليات والمهاجرين والشباب، ودعم المدافعين عن حقوق الإنسان.

ويؤكد هذا الحضور المتقدم استمرار انخراط المغرب في النقاشات الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان، وسعيه إلى الإسهام في تطوير المقاربات الكفيلة بتعزيز الكرامة الإنسانية وترسيخ مبادئ العدالة والإنصاف على المستوى العالمي.



<https://www.raialyoun.com/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D9%8A%D8%AF%D8%B9%D9%88-%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%B2%D9%8A%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A-%D9%84%D8%A2%D9%84%D9%8A/>

المغرب يدعو لتعزيز البعد السياسي لآليات حقوق الإنسان ويعلن احتضان قمعتها العالمية المقبلة

أكد محمد الحبيب بلكوش، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، أن الآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع في مجال حقوق الإنسان (NMIRFs) لا ينبغي اختزالها في بعدها التقني أو الإداري، بل يتعين النظر إليها كرافعة سياسية تعزز مصداقية الدول في الوفاء بالتزاماتها الدولية.

وجاء هذا الموقف خلال لقاء رفيع المستوى احتضنه قصر الأمم بجنيف، الثلاثاء 24 فبراير 2026، على هامش الدورة الحادية والستين لمجلس حقوق الإنسان، بحضور مسؤولين أمميين ودبلوماسيين وخبراء دوليين وممثلي منظمات متخصصة. وشارك في اللقاء عدد من المسؤولين، من بينهم سيسي غورو، مدير شعبة آليات مجلس حقوق الإنسان وآليات المعاهدات، وآنا إيزابيل كزافييه، كاتبة الدولة للشؤون الخارجية والتعاون بالبرتغال، وفكتور ألفريدو فيردون بيتار، نائب وزير الشؤون الخارجية بباراغواي، ولوسيا بيريس، رئيسة المكتب الاستشاري للشؤون الدولية بوزارة حقوق الإنسان بالبرازيل، إلى جانب ماري إيف بوير فريدريش، مسؤولة حقوق الإنسان بمكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. وفي كلمته، شدد بلكوش على أن التحدي المطروح أمام الدول "سياسي في جوهره"، لارتباطه بمدى قدرتها على تحويل التوصيات الدولية إلى سياسات عمومية ملموسة تعزز ثقة المواطنين في مؤسساتهم الوطنية وفي المنظومة الأممية لحقوق الإنسان. وأوضح أن إدراج هذه الآليات ضمن أجندة الأمم المتحدة جاء نتيجة مسار تراكمي امتد لأكثر من عقدين، توج بسلسلة قرارات صادرة عن مجلس حقوق الإنسان كرستها كأدوات بنوية داخل الهياكل المؤسسية للدول، معتبراً أن نجاعة النظام الدولي تقاس بمدى تنفيذ الالتزامات على أرض الواقع.

وأشار إلى أن الشبكة الدولية لهذه الآليات اعتمدت خطة عمل للفترة 2026-2030 خلال ندوتها الثالثة بلشبونة، تركز على توسيع العضوية، وتعزيز التواصل الرقمي، ودعم إحداث الآليات الوطنية، وبناء القدرات، وتطوير الشراكات وتعبئة الموارد، في انسجام مع أهداف التنمية المستدامة، خاصة الهدفين 16 و17.

وفي ما يتعلق بالتجربة المغربية، أبرز المسؤول الحكومي أن انخراط المملكة يستند إلى رؤية محمد السادس، التي جعلت حقوق الإنسان ركيزة في المشروع الديمقراطي، وإلى دستور 2011 الذي كرس سمو الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، وأرسى منظومة مؤسساتية قائمة على الحکامة وربط المسؤولية بالمحاسبة.

وفي هذا السياق، تم إحداث المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان كآلية بين-وزارية تضطلع بتنسيق وتتبع الالتزامات الدولية للمملكة وتعزيز التعاون مع الآليات الأممية.

كما استعرض بلكوش مساهمة المغرب في إطلاق الشبكة الدولية للآليات الوطنية، بدءاً من احتضان مراكش للندوة الدولية الأولى سنة 2022 وإصدار إعلانها التأسيسي، مروراً بإعداد تصور الشبكة بشراكة مع الباراغواي والبرتغال، وصولاً إلى اعتماد "إعلان أسونسيون" سنة 2024 كوثيقة مرجعية، ثم "إطار مراكش التوجيهي" الذي يجمع أبرز الممارسات الفضلى على الصعيد الدولي.

وأكد في ختام مداخلته دعم المغرب لتطوير المنصة الرقمية التي أطلقتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان لتبادل الخبرات والأدوات بين الدول، داعياً إلى توسيع الانضمام إلى الشبكة لضمان فعاليتها وترسيخ بعدها العالمي.

كما أعلن استعداد المملكة لاحتضان الندوة الدولية الرابعة حول هذه الآليات، بما يعزز هيكلتها ويضمن استدامتها، مجدداً التزام المغرب بمواصلة التعاون متعدد الأطراف للنهوض بحقوق الإنسان وحمايتها على الصعيدين الوطني والدولي.

المغرب يعزز حضوره الأممي في الدورة 61 لمجلس حقوق الإنسان بجنيف



تشارك المملكة المغربية في أشغال الدورة الحادية والستين لمجلس حقوق الإنسان، التي ستعقد في الفترة الممتدة ما بين 23 فبراير و31 مارس 2026 بقصر الأمم، في محطة أممية بارزة تعكس استمرار انخراط المغرب الفاعل في الدينامية الدولية للنهوض بحقوق الإنسان.

ووفق بلاغ للمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، فإن هذه المشاركة ستميز بحضور المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، محمد الحبيب بلكوش، ضمن الوفد المغربي، حيث سيلقي كلمة المملكة خلال الجلسة العامة المخصصة للوفود الحكومية، مستعرضاً من خلالها أبرز الأوراش والإصلاحات التي باشرتها المملكة في هذا المجال.

كما سيقترن المسؤول المغربي لقاءً رفيع المستوى حول الشبكة الدولية للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع، وهي الشبكة التي تتولى المملكة تنسيقها، وذلك تحت عنوان: "دعم خطة التنزيل والرهانات المستقبلية لشبكة الآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع"، والمقرر تنظيمه يوم الثلاثاء 24 فبراير 2026 بقصر الأمم.

وينظم هذا اللقاء بشراكة مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وبمساهمة البعثات الدائمة لدى مجلس حقوق الإنسان لكل من المغرب والبرازيل والبرتغال والباراغواي، إضافة إلى مجموعة الحقوق العالمية.

وسيشكل اللقاء مناسبة لتسليط الضوء على حصيلة عمل الشبكة، خاصة ما يتعلق باعتماد خطة عملها للفترة 2026-2030، وإطلاق منصتها الافتراضية، فضلاً عن تجديد الدعوة للدول للانضمام إليها بهدف تبادل الخبرات وتقاسم التجارب وتعزيز دور الآليات الوطنية على المستوى الداخلي.

وعلى هامش هذه الدورة الأمامية، سيجري المندوب الوزاري مباحثات ثنائية مع عدد من المسؤولين الأمميين وشخصيات حقوقية دولية، في خطوة تجسد انفتاح المندوبية الوزارية على الفعاليات الحقوقية الدولية، وتقاسم تجربة المغرب في مجال حماية حقوق الإنسان والنهوض بها. كما سيتم خلال هذه اللقاءات تدارس سبل التعاون مع هيئات وخبراء دوليين، خصوصاً في ما يتعلق بمحطات وفعاليات دولية ستحتضنها المملكة خلال السنة الجارية، بما يعزز موقع المغرب كشريك فاعل في المنظومة الحقوقية الدولية.

[/https://hnews.ma/100427](https://hnews.ma/100427)

بلكوش: آليات حقوق الإنسان خيار سياسي

المغرب يجدد التزامه بتعزيز التنفيذ الدولي بنجيف



أكد محمد الحبيب بلكوش، المندوب الوزاري المكلف **بحقوق الإنسان**، أن الآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع في مجال حقوق الإنسان (NMIRFs) تمثل رافعة سياسية لتعزيز مصداقية الالتزامات الدولية، وليست مجرد أدوات تقنية أو إدارية. وجاء ذلك خلال لقاء رفيع المستوى نظم يوم الثلاثاء 24 فبراير 2026 بقصر الأمم في جنيف، على هامش أعمال الدورة الـ 61 **لمجلس حقوق الإنسان**، وخصص لموضوع هذه الآليات الوطنية.

حضور دولي رفيع المستوى

وعرف اللقاء مشاركة سيسييه غورو، مدير شعبة آليات مجلس حقوق الإنسان وآليات المعاهدات، وأنا إيزابييل كزافييه، كاتبة الدولة للشؤون الخارجية والتعاون بالبرتغال، وفكتور ألفريدو فيردون بيتار، نائب وزير الشؤون الخارجية بباراغواي، ولوسيا بيريس، رئيسة المكتب الاستشاري للشؤون الدولية بوزارة حقوق الإنسان بالبرازيل، إلى جانب ماري إيف بوير فريدريش، مسؤولة حقوق الإنسان بمكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان، وبحضور بعثات دبلوماسية وخبراء أمميين وممثلي منظمات دولية. وشدد بلكوش في كلمته على أن التحدي المطروح "سياسي في جوهره"، لأنه يرتبط بمدى قدرة الدول على تنفيذ التزاماتها بما يعزز ثقة المواطنين في مؤسساتهم وفي المنظومة الدولية لحقوق الإنسان، مؤكدا أن فعالية النظام الدولي تقاس بمدى تحويل التوصيات إلى سياسات عمومية ملموسة.

وأشار إلى أن إدراج هذه الآليات ضمن أجندة الأمم المتحدة جاء بعد مسار تراكمي دام لأزيد من عقدين، توج بقرارات كرستها كأدوات أساسية داخل البنية المؤسسية للدول.

خطة عمل 2026 – 2030

وأوضح أن الشبكة الدولية لهذه الآليات اعتمدت خطة عمل للفترة 2026-2030 خلال ندوتها الثالثة بلشبونة، تركز على توسيع العضوية، وتعزيز التواصل الرقمي، ودعم إنشاء الآليات الوطنية، وبناء القدرات، وتطوير الشراكات وتعبئة الموارد، في انسجام مع أهداف التنمية المستدامة، خاصة الهدفين 16 و17.

وفيما يتعلق بالمغرب، أبرز بلكوش أن انخراط المملكة يستند إلى رؤية الملك محمد السادس، التي جعلت حقوق الإنسان أساس المشروع الديمقراطي، وإلى دستور 2011 الذي كرس سموها وأقام منظومة مؤسسية قائمة على الحكامة وربط المسؤولية بالمحاسبة. وأشار إلى إحداث المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان كآلية بين وزارية تتولى تنسيق وتتبع الالتزامات الدولية وتطوير العلاقات مع الآليات الأممية.

دور ريادي في الشبكة الدولية

واستعرض الدور الذي اضطلع به المغرب في إطلاق الشبكة الدولية للآليات الوطنية، بدءا من استضافة الندوة الدولية الأولى بمراكش سنة 2022 وإعلانها التأسيسي، مروراً بإعداد تصور الشبكة إلى جانب الباراغواي والبرتغال، وصولاً إلى اعتماد "إعلان أسونسيون" سنة 2024، ثم "إطار مراكش التوجيهي" الذي يجمع أفضل الممارسات العالمية.

وأكد دعم المندوبية لتطوير المنصة الرقمية التي أطلقتها المفوضية السامية لتبادل الخبرات، داعياً إلى توسيع الانضمام للشبكة لضمان فعاليتها وإرساء عالميتها. وفي ختام كلمته، أعلن استعداد المغرب لاستضافة الندوة الدولية الرابعة حول هذه الآليات لتعزيز هيكلتها وضمان ديمومتها، مجددا التزام المملكة بمواصلة العمل مع شركائها الدوليين للنهوض بحقوق الإنسان وتعزيز التعاون المتعدد الأطراف.

المغرب يعزز حضوره الدبلوماسي في الدورة الـ 61 لمجلس حقوق الإنسان بجنيف



الاتجاه السياسي

تستعد المملكة المغربية لحضور بارز في الدورة الـ 61 لمجلس حقوق الإنسان، المزمع انعقادها بين 23 فبراير و31 مارس 2026 بجنيف. ويأتي هذا الحضور ليؤكد التزام المغرب الراسخ بقضايا حقوق الإنسان، حيث يشارك الوفد المغربي بقيادة المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، السيد محمد الحبيب بلكوش، الذي سيلقي كلمة المملكة خلال الجلسة العامة المخصصة للوفود الحكومية.

وأضاف المصدر ذاته أن المندوب الوزاري سيتأخر، كذلك، اللقاء رفيع المستوى حول الشبكة الدولية للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع، التي تعتبر المملكة المغربية منسقا لها، حول موضوع "دعم خطة التنزيل والرهانات المستقبلية لشبكة الآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع"، الذي سينظم يوم الثلاثاء 24 فبراير 2026 في قصر الأمم.

وينعقد اللقاء رفيع المستوى بشراكة مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والبعثات الدائمة في مجلس حقوق الإنسان لكل من المغرب والبرازيل والبرتغال والباراغواي، إضافة إلى مجموعة الحقوق العالمية.

وسيخصص هذا اللقاء لتسليط الضوء على حصيلة عمل الشبكة، لاسيما ما يتعلق باعتماد خطة عملها للفترة ما بين 2026 و2030 وإطلاق منصتها الافتراضية، وتجديد الدعوة للانضمام إليها لتبادل وتقاسم التجارب وتعزيز دور الآليات على مستوى الدول.

وسجل البلاغ أن المندوب الوزاري سيجري، على هامش هذه الدورة الأهمية البارزة، مباحثات ثنائية مع عدد من المسؤولين الأميين وشخصيات حقوقية دولية، "بما يجسد انفتاح المندوبية الوزارية على الفعاليات الحقوقية الدولية وتقاسمها تجربة المغرب في مجال النهوض بحقوق الإنسان"، كما سيتم تدارس أشكال التعاون مع هيئات وخبراء معيّنين بمحطات دولية ستحتضنها بلادنا في السنة الجارية.

الوفد المغربي في جنيف.. تعزيز التعاون الدولي في حقوق الإنسان



تستعد المملكة المغربية لحضور الدورة الثامنة و الخمسين لمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، التي ستعقد في جنيف من 24 فبراير إلى 4 أبريل 2025 .

يترأس وفد المملكة وزير العدل، عبد اللطيف وهبي، و يضم الممثلين عن مختلف القطاعات الحكومية و المؤسسات المعنية .

سيلقي الوزير كلمة بإسم المملكة في الجلسة الرفيعة المستوى يوم الإثنين المقبل، التي ستشهد مشاركة رؤساء دول و حكومات و كبار مسؤولي الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان.

لقاءات ثنائية و أنشطة موازية

سيعقد وزير العدل سلسلة من اللقاءات الثنائية مع نظرائه من الدول العربية و الأفريقية، بالإضافة إلى مسؤولين رفيعي المستوى من الأمم المتحدة و منظمات دولية .

ومن المقرر أن تنظم المغرب، بالشراكة مع الباراغواي و البرتغال، لقاءً موازياً رفيع المستوى بعنوان "الشبكة الدولية للآليات الوطنية للتنفيذ و إعداد التقارير والتتبع : تعزيز التعاون و تشجيع العضوية و تقديم الإطار التوجيهي لمراكش"، و سيفتتحه وزير العدل يوم 25 فبراير.

مداخلة الكاتبة العامة و تبادل الخبرات
ستقدم الكاتبة العامة للمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، فاطمة بركان، مداخلة تبرز فيها التقدم
المحرز و الآفاق المستقبلية للشبكة الدولية للآليات الوطنية للتنفيذ و إعداد التقارير و التبوع في مجال
حقوق الإنسان .
يمثل هذا اللقاء فرصة لمتابعة نتائج حوار جليون العاشر الذي أُقيم في مراكش في أكتوبر 2024، و عرض
الإطار التوجيهي لمراكش كوثيقة مرجعية.

دور السلطة القضائية في تعزيز حقوق الإنسان
خلال الدورة، سيتم تسليط الضوء على التجربة المغربية فيما يتعلق بـ "مساهمة السلطة القضائية في تقدم
حقوق الإنسان و مسألة عقوبة الإعدام" من خلال مداخلة لمدير الشؤون الجنائية و العفو ورصد الجريمة
بوزارة العدل، هشام ملاطي، في حلقة نقاش رفيعة المستوى تُعقد يوم 25 فبراير.
وستقدم السيدة فاطمة بركان مداخلة أخرى بعنوان "التسامح و الشمولية في الرياضة : عامل محفز
لتعزيز حقوق الإنسان" في لقاء مواز سيعقد يوم 27 فبراير.

الالتزام مغربي بحقوق الإنسان
تعكس مشاركة المغرب في هذه الدورة التزامه الراسخ بالإنخراط الفعّال و الإيجابي في النظام الدولي
لحقوق الإنسان، و مساهمته المستمرة في تطوير الآليات الأممية ذات الصلة .
وقد أظهرت المملكة هذا الإلتزام من خلال رئاستها لمجلس حقوق الإنسان العام الماضي، و تواصل تأكيد
هذا النهج في المحافل الدولية المماثلة.

<https://daralkhabar.com/%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D8%A8%D8%AC%D9%86%D9%8A%D9%81-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D9%8A%D9%82%D9%88%D8%AF-%D8%AD%D8%B1%D8%A7%D9%83%D8%A7%D9%8B>



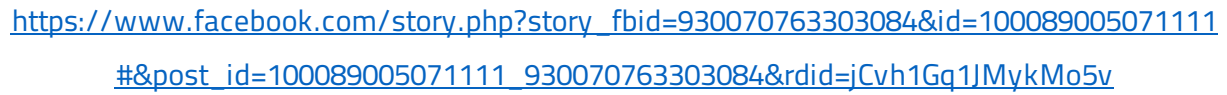
تحتضن أروقة قصر الأمم بجنيف، خلال الفترة الممتدة ما بين 23 فبراير و31 مارس 2026، فعاليات الدورة الـ61 لمجلس حقوق الإنسان، وهي المحطة الأهم البارزة التي يسجل فيها المغرب حضوراً وازناً يعكس التزامه الراسخ بالمنظومة الحقوقية الدولية.

وتأتي هذه المشاركة المغربية حاملةً أجندة مكثفة، حيث سيتولى السيد محمد الحبيب بلعكوش، الوزير المنتدب المكلف بحقوق الإنسان، التعبير عن رؤية المملكة ومواقفها من خلال إلقاء كلمة المغرب الرسمية أمام الوفود الحكومية المشاركة في الجلسة العامة. لكن الدور المغربي في هذه الدورة لا يقتصر على الخطابة، بل يمتد ليشمل قيادة مبادرات نوعية على المستوى العالمي.

وفي هذا الصدد، يترأس المغرب، بصفته منسقاً للشبكة الدولية للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والمتابعة، اجتماعاً رفيع المستوى يوم الثلاثاء 24 فبراير 2026. هذا اللقاء، الذي يُنظم بتعاون مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان وبعثات دول صديقة مثل البرازيل والبرتغال والباراغواي، يركز على موضوع حيوي يتمثل في دعم خطة تنفيذ الشبكة ورهاناتها المستقبلية.

الاجتماع سيكون فرصة سانحة لتسليط الضوء على منجزات الشبكة، خاصة فيما يتعلق بتبني خطة عملها الطموحة للفترة ما بين 2026 و2030، وإطلاق منصة رقمية تفاعلية تهدف إلى رقمنة التواصل وتيسير تبادل الخبرات بين الدول. كما ستشكل المناسبة دعوة متجددة لدول أخرى للانضمام إلى هذا المسار الذي يسعى إلى تقوية دور الآليات الوطنية في تنزيل الالتزامات الحقوقية على أرض الواقع.

وعلى هامش الجلسات الرسمية، لن تهدأ حركة الدبلوماسية الحقوقية المغربية؛ إذ يرتقب أن يجري الوزير بلعكوش سلسلة من المباحثات الثنائية مع كبار المسؤولين الأميين وشخصيات حقوقية دولية وازنة. وتعكس هذه اللقاءات سياسة الانفتاح التي تنهجها المندوبية الوزارية، وحرص المغرب على تقاسم تجربته الوطنية الرائدة، فضلاً عن بحث سبل التعاون والتحضير للمواعيد الدولية الهامة التي من المقرر أن تحتضنها المملكة خلال العام الجاري.



للمزيد من التفاصيل : <https://www.nichanealane.ma/media/108954.html>



Publication de التلفزيون العربي - المغرب



التلفزيون العربي - المغرب

23 février, 13:55 · 🌐

انطلقت، اليوم الإثنين، بقصر الأمم في جنيف أشغال الدورة الـ 61 لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، بمشاركة المملكة المغربية، تحت رئاسة السفير الممثل الدائم لإندونيسيا بجنيف، سيدهارتو رضا سوربوديورو، بصفته رئيساً للمجلس خلال السنة الجارية.

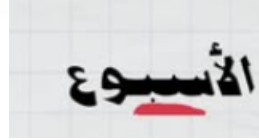
وشهدت الجلسة الافتتاحية إلقاء كلمات من قبل الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، ورئيسة الجمعية العامة أنالينا بيربوك، والمفوض السامي لحقوق الإنسان فولكر تورك، إضافة إلى وزير الخارجية السويسري إغناسيو كاسيس، في مستهل أعمال المجلس بهذه الدورة.

وخلال هذه الدورة، التي تتواصل إلى غاية 31 مارس المقبل، يدرس المجلس أزيد من 80 تقريراً ويعقد نحو 20 جلسة نقاش تفاعلية مع خبراء مستقلين ومنتدبين، حيث تتناول الدول الأعضاء الـ 47 قضية حقوق الإنسان في حوالي 40 دولة، إلى جانب تقارير موضوعاتية تتصل بالتعذيب، والحقوق الثقافية، والحق في الغذاء، والبيئة، ومكافحة الإرهاب، وحماية الحياة الخاصة.



بمشاركة المغرب

انطلاق أشغال الدورة الـ 61 لمجلس



https://www.facebook.com/story.php?story_fbid=1369968728490324&id=10006431630437

Publication de الأسبوع الصحفي Alousboue Assahafi



الأسبوع الصحفي Alousboue Assahafi

2 ج · 🌐

#الأسبوع #المغرب #حقوق_الإنسان #الحبيب_بلكوش
👍 ما خفي لهذا الأسبوع في أول تعليق 👍



[#2&post_id=100064316304372_1369968728490324&rdid=UitmJUful3nPJTS](#)

https://www.facebook.com/story.php?story_fbid=1335333405296425&id=100064593346246&post_id=100064593346246_1335333405296425&rdid=y3JAMA6bfP6FyC41#

Publication de المساء - Almassae



المساء - Almassae

6 ج · 🌐

انطلقت اليوم الاثنين بقصر الأمم في جنيف أشغال الدورة الحادية والستين لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بمشاركة وفود رفيعة المستوى.

ويقود الوفد المغربي المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان محمد الحبيب بلكوش، الذي من المرتقب أن يلقي كلمة المملكة خلال الجلسة العامة رفيعة المستوى، كما سيقترأس فعالية جانبية مخصصة للشبكة الدولية للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع التي ينسق المغرب أعمالها.

للمزيد من التفاصيل الحصرية : www.almassae.com

#جريدة_المساء #almassae #المساء #المغرب #الاخبار





https://www.instagram.com/p/DVOAn_XDfXK



مجلس حقوق الإنسان.. المغرب يعلن عن
تظاهرتين دوليتين لتعزيز العمل متعدد
الأطراف في مجال حقوق الإنسان



2mtv • Suivre

Média contrôlé par l'État dans ce pays :
Maroc



2mtv • 3 j

جنيف

◆ أعلن المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، محمد الحبيب بلكوش، أمام مجلس حقوق الإنسان، أن المغرب سينظم قريبا تظاهرتين دوليتين.

◆ تهم الأولى إصلاح آلية الاستعراض الدوري الشامل، فيما تخصص الثانية للوقاية من التعذيب، وذلك في إطار دعم التعددية وتعزيز التوافق حول المعايير الأساسية لحقوق الإنسان.



Aucun commentaire pour l'instant.

Lancer la conversation.



il y a 3 jours

Connectez-vous pour aimer ou commenter.

<https://www.mapexpress.ma/actualite/droits-de-lhomme/maroc-prend-part-61e-session-du-cdh-prevue-du-23-fevrier-au-31-mars>



Le Maroc prend part à la 61e session du CDH prévue du 23 février au 31 mars
samedi, 21 février, 2026 à 10:08

Rabat – Le Royaume du Maroc prendra part aux travaux de la 61e session du Conseil des droits de l'Homme des Nations unies (CDH), prévue du 23 février au 31 mars.

La délégation marocaine à cet événement comprendra notamment le Délégué interministériel aux droits de l'Homme, Mohammed El Habib Belkouch, qui prononcera l'allocution du Royaume lors de la séance plénière consacrée aux délégations gouvernementales, indique un communiqué de la Délégation interministérielle aux droits de l'Homme (DIDH).

M. Belkouch présidera également une rencontre de haut niveau sur le Réseau international des mécanismes nationaux de mise en œuvre, de reporting et de suivi (MNMRS), dont le Maroc est le coordinateur. La rencontre sur le soutien du plan de mise en œuvre et les enjeux futurs du Réseau des MNMRS aura lieu mardi 24 février au Palais des Nations.

Cet événement de haut niveau est organisé en partenariat avec le Haut-Commissariat des Nations unies aux droits de l'Homme et les missions permanentes auprès du CDH du Maroc, du Brésil, du Portugal et du Paraguay, ainsi que le groupe Global Rights.

La rencontre sera consacrée au bilan d'action du Réseau, notamment l'adoption de son plan d'action pour la période 2026-2030 et le lancement de sa plateforme virtuelle, outre le renouvellement de l'appel à y adhérer afin d'échanger et de partager les expériences et de renforcer le rôle des mécanismes au niveau des États.

En marge de cette 61e session, le Délégué interministériel aura des entretiens avec plusieurs responsables onusiens et des personnalités internationales du domaine des droits de l'Homme, ce qui témoigne de l'ouverture de la DIDH sur les événements internationaux liés aux droits humains et de sa volonté de partager l'expérience du Maroc dans le domaine de la promotion de ces droits, relève le communiqué.

Par la même occasion, seront également examinées les différentes formes de coopération avec les organismes et les experts concernés par les événements internationaux à se tenir cette année au Maroc.

<https://www.mapexpress.ma/actualite/droits-de-lhomme/ouverture-61e-session-du-conseil-droits-lhomme-participation-du-maroc>

Ouverture de la 61e session du Conseil des Droits de l'Homme, avec la participation du Maroc

lundi, 23 février, 2026 à 11:08



Genève – Le Conseil des droits de l'Homme des Nations Unies (CDH) a ouvert les travaux de sa 61e session, lundi au Palais des Nations à Genève, avec la participation du Royaume du Maroc. La séance d'ouverture, présidée par l'ambassadeur indonésien Sidharto Reza Suryodipuro, représentant permanent de l'Indonésie à Genève, en sa qualité de président du CDH cette année, a été marquée par les allocutions du secrétaire général de l'ONU, António Guterres, de la présidente de l'Assemblée générale, Annalena Baerbock, du Haut-commissaire aux droits de l'Homme, Volker Türk, et du chef de la diplomatie suisse, Ignazio Cassis.

A l'ordre du jour de cette session, qui se tient jusqu'au 31 mars prochain, figurent plus de 80 rapports et une vingtaine de débats interactifs prévus avec des experts indépendants et titulaires de mandats.

Durant plus de cinq semaines, les 47 États membres examineront la situation des droits humains dans près de quarante pays, ainsi que de nombreux rapports thématiques portant notamment sur la torture, les droits culturels, le droit à l'alimentation, l'environnement, la lutte antiterroriste ou encore la protection de la vie privée.

Un segment de haut niveau, du 23 au 25 février, réunira des représentants de plus d'une centaine de pays. Y prendront la parole six chefs d'État ou de gouvernement, plus de 70 ministres des affaires étrangères et 13 ministres de la justice et procureurs généraux, ainsi que d'autres intervenants.

Au menu également figurent des tables rondes traitant de plusieurs questions notamment les droits de l'homme et la culture de la paix; le financement du développement durable; les infrastructures inclusives tenant compte du handicap, y compris le transport et le logement; ainsi que le droit de l'enfant et les violations des droits de l'homme des enfants dans les conflits armés. Le Maroc est représenté à cette session par une délégation conduite par le Délégué interministériel aux droits de l'Homme, Mohamed El Habib Belkouch, qui prononcera l'allocution du Royaume lors de la séance plénière du segment de haut niveau.

Le délégué interministériel présidera également un Side-event de haut niveau consacré au Réseau international des Mécanismes nationaux de mise en œuvre, d'établissement de rapports et de suivi (NMIRF), dont le Maroc assure la coordination.

Organisée le 24 février en partenariat avec le Haut-Commissariat des Nations unies aux droits de l'Homme, les Missions permanentes du Maroc, du Brésil, du Portugal et du Paraguay auprès de l'ONU-Genève, et le Universal Rights Group, la réunion sera consacrée à la présentation du bilan des travaux du Réseau, notamment l'adoption de son plan d'action pour la période 2026-2030 et le lancement de sa plateforme virtuelle.

Elle visera également à renouveler l'appel à l'adhésion afin de favoriser l'échange d'expériences et de renforcer le rôle des mécanismes au niveau national.

En marge de cette importante session onusienne, M. Belkouch aura des entretiens bilatéraux avec plusieurs responsables onusiens et des personnalités internationales du domaine des droits de l'Homme, ce qui témoigne de l'ouverture de la DIDH sur les événements internationaux liés aux droits humains et de sa volonté de partager l'expérience du Maroc dans le domaine de la promotion de ces droits.

Par la même occasion, seront également examinées les différentes formes de coopération avec les organismes et les experts concernés par les événements internationaux à se tenir cette année au Maroc.

<https://www.mapexpress.ma/actualite/droits-de-lhomme/cdh-participation-marocaine-soutenue-au-service-dun-agenda-renouvele-droits-humains-m-belkouch>

CDH : une participation marocaine soutenue au service d'un agenda renouvelé des droits humains (M. Belkouch)



lundi, 23 février, 2026 à 17:39

Genève – La participation du Maroc à la 61e session du Conseil des droits de l'Homme (CDH) constitue "une nouvelle confirmation de l'engagement du Royaume dans la dynamique internationale des droits de l'Homme", a affirmé le Délégué interministériel aux droits de l'Homme, Mohammed El Habib Belkouch.

Dans une déclaration à la presse, M. Belkouch, qui conduit la délégation marocaine aux travaux du segment de haut niveau de cette session, a souligné la nécessité de "créer de nouvelles dynamiques dépassant les approches classiques" en matière des droits de l'Homme pour répondre aux pressions et aux défis que connaît aujourd'hui le système multilatéral.

Il a indiqué que cette présence active du Maroc au sein du CDH s'inscrit d'abord dans une logique de suivi attentif de l'évolution des travaux des organes internationaux, tout en appuyant les efforts du Haut-Commissaire aux droits de l'Homme en faveur d'une réforme visant à renforcer l'efficacité et la performance du système onusien.

Le Délégué interministériel a également mis en avant l'organisation prochaine, au Maroc, d'activités nationales réunissant experts internationaux et représentants du Haut-Commissariat pour réfléchir aux pistes d'amélioration, notamment du mécanisme de l'Examen périodique universel (EPU), ainsi qu'aux attentes exprimées par les États membres. Il a, par ailleurs, rappelé le rôle du Royaume dans la coordination

de la 4ème édition du réseau international des mécanismes nationaux de mise en œuvre, de suivi et d'établissement des rapports, prévue au Maroc début 2027, ainsi que les initiatives programmées aux niveaux africain et arabe pour renforcer l'implication des mécanismes régionaux dans l'élaboration des nouvelles orientations mondiales en matière de droits humains.

Évoquant les "dynamiques d'accompagnement" prônées par le Haut-Commissaire, il a souligné la contribution du Maroc à l'alliance internationale pour le soutien à la Convention contre la torture, initiative dont il est l'un des chefs de file, insistant sur l'ouverture à de nouveaux acteurs – États, organisations internationales, société civile, artistes – afin de porter les causes des droits de l'Homme au-delà des cadres traditionnels.

De son côté, l'ambassadeur représentant permanent du Maroc auprès de l'ONU-Genève, Omar Zniber, a mis en avant la participation "dense et qualitative" de la délégation marocaine à cette 61e session, à travers notamment une intervention exposant la vision du Royaume fondée sur l'universalité et l'indivisibilité des droits, avec un accent particulier sur les droits économiques, sociaux et culturels, dans un contexte international marqué par de fortes tensions liées notamment aux enjeux du développement.

Il a indiqué que la délégation marocaine organisera deux side-events. Le premier traite du Réseau des Mécanismes nationaux de mise en œuvre, d'élaboration des rapports et de suivi recommandations en matière de droits de l'Homme (MNMRS), rappelant que le Maroc, aux côtés du Portugal et du Paraguay, a été à l'initiative de cette démarche visant à renforcer la coopération entre États et avec les organes du Conseil.

Dans le cadre de la politique marocaine de dialogue et d'échange, un autre side-event sera organisé, le 12 mars, autour de la lutte contre le discours de haine, avec la participation de représentants des religions monothéistes et de diverses sensibilités, afin de contrer un phénomène alimentant racisme, discrimination et intolérance, a-t-il ajouté.

M. Zniber a insisté sur le fait que, bien que son mandat triennal au sein du Conseil ait pris fin en décembre 2025, le Maroc demeure pleinement engagé dans l'agenda international des droits de l'Homme, tant à Genève qu'au niveau national et dans le cadre de la coopération internationale, fort de l'expérience accumulée sur le plan interne et d'une approche globale intégrant droits des femmes, des enfants, droits économiques et sociaux, tout en prenant en considération les défis émergents liés notamment aux nouvelles technologies.

/

<https://www.mapexpress.ma/actualite/droits-de-lhomme/droits-lhomme-les-mecanismes-nationaux-mise-en-oeuvre-detablissement-rapports-suivi-au-menu-dune-rencontre-geneve/>

Droits de l'Homme: Les mécanismes nationaux de mise en œuvre, d'établissement de rapports et de suivi au menu d'une rencontre à Genève

mardi, 24 février, 2026 à 17:49



Genève – Les mécanismes nationaux de mise en œuvre, d'établissement de rapport et de suivi (NMIRF) ont été au centre des travaux d'une réunion parallèle de haut niveau, coprésidée par le Délégué interministériel aux droits de l'Homme, Mohammed El Habib Belkouch, mardi à Genève, en marge de la 61^e session du Conseil des droits de l'Homme.

Placé sous le thème "Faire avancer l'agenda de la mise en œuvre : prochaines étapes pour le Réseau et le hub virtuel des NMIRF", cet événement est organisé en partenariat avec le Haut-Commissariat des Nations Unies aux droits de l'Homme, ainsi qu'avec les missions permanentes auprès du Conseil des droits de l'Homme du Maroc, du Brésil, du Portugal et du Paraguay, en plus du Groupe des droits universels.

Les NMIRF jouent un rôle essentiel pour assurer un suivi efficace des obligations internationales et des recommandations en matière de droits de l'Homme au niveau national. Ils constituent des cadres institutionnels gouvernementaux polyvalents facilitant l'interaction entre les États et les mécanismes internationaux des droits de l'Homme, tout en garantissant un suivi systématique des recommandations émanant des mécanismes internationaux et régionaux.

Reconnaissant le rôle central des NMIRF, la communauté internationale a mis un accent croissant sur leur création et leur renforcement, notamment à travers les travaux du Groupe des amis des

NMIRF, dirigé par le Portugal, ainsi que par l'augmentation du nombre de recommandations formulées à cet effet dans le cadre de l'Examen périodique universel (EPU).

Cette dynamique s'est également traduite par plusieurs résolutions du Conseil des droits de l'Homme, la plus récente étant la résolution 60/27, coparrainée par le Paraguay et le Brésil. Cette résolution souligne l'importance du partage d'expériences entre États et appelle à la poursuite du développement de la plateforme des mécanismes nationaux (NMIRF Hub), lancée le 2 octobre 2025 afin de faciliter l'échange de connaissances et le partage des bonnes pratiques.

Dans le prolongement de ces efforts, et à la suite des travaux préparatoires engagés par la Déclaration de Marrakech, adoptée en décembre 2022 lors du premier Séminaire international sur les NMIRF au Maroc, le Réseau international des NMIRF a été officiellement établi par la Déclaration d'Asunción, adoptée en mai 2024 lors du deuxième Séminaire international sur les NMIRF, organisé par le Paraguay. Le Réseau, qui compte actuellement 25 États membres, vise à renforcer la coopération, à échanger les bonnes pratiques et à promouvoir l'établissement de NMIRF efficaces à l'échelle mondiale.

Le 10^e Dialogue des droits de l'Homme de Glion (octobre 2024) a marqué une nouvelle étape avec l'adoption du Cadre d'orientation de Marrakech (Marrakech Guidance Framework – MGF), un document de référence fondé sur les bonnes pratiques et destiné à aider les États à mettre en place et à renforcer des NMIRF efficaces.

Enfin, le 27 janvier, le Réseau s'est réuni à Lisbonne pour adopter son plan d'action 2026-2030, articulé autour de six axes prioritaires, principalement axés sur l'apprentissage entre pairs et le renforcement des capacités.

Ce Side event a pour objectifs de mettre en lumière les principales avancées relatives à l'agenda des NMIRF, notamment l'adoption de la résolution 60/27 du Conseil des droits de l'Homme, le plan d'action 2026-2030 du réseau international des NMIRF et le lancement de la plateforme NMIRF Hub.

Il vise aussi à présenter le Réseau et ses principaux objectifs, et lancer un appel à l'adhésion; présenter la plateforme NMIRF Hub et ses fonctionnalités les plus récentes, et échanger sur les bonnes pratiques et les défis liés à la mise en place et au renforcement des mécanismes nationaux de mise en œuvre, d'établissement de rapports et de suivi.

Animée par M. Marc Limon, Directeur exécutif de l'Universal Rights Group (URG), la rencontre a été marquée par la participation de hauts représentants des pays partenaires notamment de la Secrétaire d'État portugaise aux Affaires étrangères et à la Coopération, Ana Isabel Xavier, M. Victor Alfredo Verdún Bitar, Vice-ministre des Affaires étrangères du Paraguay, ainsi que de hauts responsables du Haut-Commissariat des Nations Unies aux droits de l'Homme.

<https://fr.hespress.com/463705-droits-de-lhomme-belkouch-plaide-pour-des-nmirf-renforces-et-operationnels.html>

Droits de l'Homme : Belkouch plaide pour des NMIRF renforcés et opérationnels



mardi 24 février 2026 - 20:00 Hicham Oukerzaz

À Genève, en marge des travaux de la 61^e session du Conseil des droits de l'Homme, le délégué interministériel aux Droits de l'Homme, Mohamed El Habib Belkouch, a placé la question des mécanismes nationaux de mise en œuvre, d'établissement de rapports et de suivi (NMIRF) au cœur d'une réflexion plus large sur l'effectivité des engagements internationaux en matière de droits de l'Homme. Coprésidant ce mardi 24 février 2026 un événement parallèle de haut niveau consacré à ces mécanismes, il a insisté sur leur dimension éminemment politique et sur le rôle structurant qu'ils peuvent jouer dans l'action publique.

Intervenant lors de cette rencontre consacrée aux prochaines étapes du Réseau international des NMIRF et au développement de sa plateforme virtuelle, Mohamed El Habib Belkouch a souligné que les enjeux liés à ces mécanismes dépassent largement la seule dimension technique. Selon lui, ils touchent directement à la crédibilité des engagements internationaux des États, à leur capacité à traduire ces engagements en politiques publiques concrètes et à la confiance que les citoyens placent dans les institutions nationales comme dans les mécanismes internationaux des droits de l'Homme.

« *Les NMIRF ne sont pas de simples dispositifs administratifs* », a-t-il affirmé, les présentant comme des instruments qui procèdent d'une volonté politique visant à faire de la mise en œuvre des recommandations internationales un axe structurant de l'action gouvernementale. Cette approche repose sur la conviction que l'efficacité du système international des droits de l'Homme se mesure d'abord à la capacité des États à transformer les recommandations formulées par les mécanismes internationaux en résultats tangibles, dans le cadre d'un dialogue constructif et positif.



Le délégué interministériel a rappelé que l'inscription des NMIRF dans l'agenda onusien s'inscrit dans un processus engagé depuis près de deux décennies, marqué notamment par l'adoption successive de plusieurs résolutions consacrant progressivement ces mécanismes comme des composantes essentielles de l'architecture institutionnelle des États. Cette évolution traduit, selon lui, une prise de conscience croissante de la nécessité de renforcer les capacités nationales de suivi et de mise en œuvre des engagements internationaux.

Dans cette perspective, Mohamed El Habib Belkouch a mis en avant l'importance du Plan d'action 2026-2030 adopté par le Réseau international des NMIRF lors du troisième séminaire international tenu à Lisbonne. Ce document fixe les priorités de la coopération entre les États membres, notamment l'élargissement du réseau, le développement des outils de communication et de partage des connaissances, le soutien à la création et au renforcement des mécanismes nationaux, ainsi que la promotion de l'apprentissage entre pairs et la mobilisation de partenariats. Il a souligné que ce plan s'inscrit dans le cadre de l'Agenda 2030 des Nations Unies, en particulier

les objectifs de développement durable relatifs aux institutions efficaces et aux partenariats internationaux.

L'intervention de Mohamed El Habib Belkouch a également été l'occasion de revenir sur l'engagement du Maroc en faveur du développement des NMIRF, qu'il a replacé dans le cadre de l'évolution institutionnelle du Royaume. Il a rappelé que la Constitution de 2011 consacre la prééminence des droits de l'Homme et établit une architecture institutionnelle fondée sur la bonne gouvernance et la redevabilité, tandis que la Délégation interministérielle aux droits de l'Homme assure la coordination des engagements internationaux du pays dans ce domaine.

Sur le plan multilatéral, il a mis en exergue la contribution du Maroc à la structuration progressive du Réseau international des NMIRF. Il a notamment évoqué l'organisation, à Marrakech en décembre 2022, du premier séminaire international consacré à ces mécanismes, qui a abouti à l'adoption de la Déclaration de Marrakech consacrant le lancement du processus de création du réseau. Chargé, aux côtés du Paraguay et du Portugal, de l'élaboration de cette initiative, le mécanisme national marocain a coordonné les travaux ayant conduit à l'adoption, en mai 2024, de la Déclaration d'Asunción, acte constitutif du Réseau.

Cette dynamique s'est poursuivie avec l'adoption du *Marrakech Guidance Framework* lors du dixième Dialogue des droits de l'Homme de Glion en octobre 2024. Présenté comme un référentiel fondé sur les bonnes pratiques, ce cadre vise à accompagner les États dans la mise en place et le renforcement de mécanismes nationaux efficaces, en articulation avec les objectifs de développement durable et les évolutions technologiques.



Mohamed El Habib Belkouch a par ailleurs exprimé le soutien du Maroc au développement de la plateforme virtuelle des NMIRF, élaborée par le Haut-Commissariat aux droits de l'Homme.

Cette plateforme est destinée à faciliter le partage d'expériences et d'outils entre les États membres, le Royaume s'engageant à contribuer activement à son enrichissement tout en encourageant les autres membres du réseau à faire de même.

Évoquant les perspectives d'évolution du Réseau international des NMIRF, il a indiqué que l'objectif commun consiste désormais à progresser vers une formalisation institutionnelle permettant de doter ce cadre de coopération d'une structure durable. En sa qualité de coordinateur du comité exécutif du réseau, aux côtés du Paraguay et du Portugal, le Maroc œuvre à cette consolidation progressive, présentée comme une étape nécessaire pour accompagner la maturité de cette initiative.

Le délégué interministériel a également lancé un appel aux États qui ne font pas encore partie du réseau afin qu'ils rejoignent cette initiative, estimant que l'universalité de sa composition constitue une condition essentielle pour lui permettre de remplir pleinement sa mission de promotion de la mise en œuvre effective des droits de l'Homme.

Il a enfin annoncé que le Maroc est disposé à accueillir le quatrième séminaire international consacré aux NMIRF, destiné à consolider les acquis du réseau et à poursuivre la dynamique engagée depuis la Déclaration de Marrakech. Selon lui, le Royaume poursuivra son engagement aux côtés de ses partenaires afin de contribuer au renforcement de la coopération internationale et à la promotion d'une mise en œuvre effective des droits de l'Homme.

<https://fr.hespress.com/463453-droits-de-lhomme-le-maroc-coordonne-le-debat-sur-les-mecanismes-nationaux-de-suivi-a-geneve.html>

Droits de l'Homme : le Maroc coordonne le débat sur les mécanismes nationaux de suivi à Genève



Les travaux de la 61e session du Conseil des droits de l'Homme des Nations unies s'ouvrent ce lundi 23 février à Genève, où le Maroc participe aux discussions prévues jusqu'au 31 mars. Cette session constitue l'un des principaux rendez-vous internationaux consacrés aux droits humains, réunissant délégations gouvernementales, institutions spécialisées et organisations internationales au Palais des Nations.

La 61e session du Conseil des droits de l'Homme des Nations unies s'ouvre ce lundi au Palais des Nations, siège genevois des grandes réunions multilatérales consacrées aux droits de l'Homme. Pendant plusieurs semaines, les délégations nationales y participent aux travaux inscrits à l'ordre du jour du Conseil ainsi qu'aux différentes rencontres organisées en marge de la session.

Le Maroc prend part à ces travaux dans le cadre de sa participation aux activités du Conseil et aux initiatives qui accompagnent ses sessions. Selon les informations communiquées par la Délégation interministérielle aux droits de l'Homme (DIDH), le Délégué interministériel aux droits de l'Homme, Mohammed El Habib Belkouch, doit prononcer l'allocution du Royaume lors de la séance plénière consacrée aux délégations gouvernementales.

Au cours de cette session, une rencontre de haut niveau consacrée au Réseau international des mécanismes nationaux de mise en œuvre, de reporting et de suivi doit se tenir le 24 février au Palais des Nations, sous la présidence de Mohammed El Habib Belkouch.

Cet événement est organisé en partenariat avec le Haut-Commissariat des Nations unies aux droits de l'Homme ainsi que les missions permanentes auprès du Conseil du Maroc, du Brésil, du Portugal et du Paraguay, en association avec le groupe Universal Rights.

La réunion doit être consacrée au bilan d'activité de ce réseau ainsi qu'à ses perspectives de développement, notamment à travers l'adoption de son plan d'action pour la période 2026-2030 et le lancement d'une plateforme virtuelle destinée à faciliter la coopération entre les États participants.

Le Maroc assure la coordination de ce réseau international consacré aux mécanismes nationaux chargés du suivi de la mise en œuvre des engagements internationaux en matière de droits de l'Homme et des recommandations issues des mécanismes onusiens.

En marge des travaux de la session, Mohammed El Habib Belkouch doit également tenir une série d'entretiens avec des responsables onusiens et des personnalités internationales du domaine des droits de l'Homme, notamment autour des perspectives de coopération et des initiatives internationales prévues au Maroc au cours de l'année.

La rencontre consacrée aux mécanismes nationaux s'inscrit dans la continuité des travaux engagés au sein de ce réseau, dont les orientations ont été discutées lors de la conférence tenue en janvier dernier à Lisbonne, au cours de laquelle le responsable marocain avait réaffirmé l'engagement du Royaume en faveur du renforcement de ces dispositifs de suivi.

https://telquel.ma/2026/02/23/onu-le-maroc-participe-a-la-61e-session-du-conseil-des-droits-de-l-homme_1976200

ONU : le Maroc participe à la 61e session du Conseil des droits de l'Homme

Monde — LE 23 FÉVRIER 2026



Le Conseil des droits de l'Homme des Nations Unies (CDH) a ouvert les travaux de sa 61e session, lundi au Palais des Nations à Genève, avec la participation du Maroc.

Par **La Rédaction**

La séance d'ouverture, présidée par l'ambassadeur indonésien Sidharto Reza Suryodipuro, représentant permanent de l'Indonésie à Genève, en sa qualité de président du CDH cette année, a été marquée par les allocutions du secrétaire général de l'ONU, António Guterres, de la présidente de l'Assemblée générale, Annalena Baerbock, du Haut-commissaire aux droits de l'Homme, Volker Türk, et du chef de la diplomatie suisse, Ignazio Cassis. A l'ordre du jour de cette session, qui se tient jusqu'au 31 mars prochain, figurent plus de 80 rapports et une vingtaine de débats

interactifs prévus avec des experts indépendants et titulaires de mandats. Durant plus de cinq semaines, les 47 États membres examineront la situation des droits humains dans près de quarante pays, ainsi que de nombreux rapports thématiques portant notamment sur la torture, les droits culturels, le droit à l'alimentation, l'environnement, la lutte antiterroriste ou encore la protection de la vie privée. Un segment de haut niveau, du 23 au 25 février, réunira des représentants de plus d'une centaine de pays. Y prendront la parole six chefs d'État ou de gouvernement, plus de 70 ministres des affaires étrangères et 13 ministres de la justice et procureurs généraux, ainsi que d'autres intervenants.

Au menu également figurent des tables rondes traitant de plusieurs questions notamment les droits de l'homme et la culture de la paix ; le financement du développement durable ; les infrastructures inclusives tenant compte du handicap, y compris le transport et le logement ; ainsi que le droit de l'enfant et les violations des droits de l'homme des enfants dans les conflits armés. Le Maroc est représenté à cette session par une délégation conduite par le Délégué interministériel aux droits de l'Homme, Mohamed El Habib Belkouch, qui prononcera l'allocution du Royaume lors de la séance plénière du segment de haut niveau. Le délégué interministériel présidera également un side-event de haut niveau consacré au Réseau international des Mécanismes nationaux de mise en œuvre, d'établissement de rapports et de suivi (NMIRF), dont le Maroc assure la coordination. Organisée le 24 février en partenariat avec le Haut-Commissariat des Nations unies aux droits de l'Homme, les Missions permanentes du Maroc, du Brésil, du Portugal et du Paraguay auprès de l'ONU-Genève, et le Universal Rights Group, la réunion sera consacrée à la présentation du bilan des travaux du Réseau, notamment l'adoption de son plan d'action pour la période 2026-2030 et le lancement de sa plateforme virtuelle. Elle visera également à renouveler l'appel à l'adhésion afin de favoriser l'échange d'expériences et de renforcer le rôle des mécanismes au niveau national.

En marge de cette importante session onusienne, M. Belkouch aura des entretiens bilatéraux avec plusieurs responsables onusiens et des personnalités internationales du domaine des droits de l'Homme, ce qui témoigne de l'ouverture de la DIDH sur les événements internationaux liés aux droits humains et de sa volonté de partager l'expérience du Maroc dans le domaine de la promotion de ces droits. Par la même occasion, seront également examinées les différentes formes de coopération avec les organismes et les experts concernés par les événements internationaux à se tenir cette année au Maroc. (avec MAP)

<https://leeco.ma/maroc/geneve-le-maroc-prend-part-a-la-61e-session-du-conseil-des-droits-de-lhomme.html>

Genève : le Maroc prend part à la 61e session du Conseil des Droits de l'Homme



Le Conseil des droits de l'Homme des Nations Unies (CDH) a ouvert les travaux de sa 61e session, ce lundi au Palais des Nations à Genève, avec la participation du Royaume du Maroc.

La séance d'ouverture, présidée par l'ambassadeur indonésien Sidharto Reza Suryodipuro, représentant permanent de l'Indonésie à Genève, en sa qualité de président du CDH cette année, a été marquée par les allocutions du secrétaire général de l'ONU, António Guterres, de la présidente de l'Assemblée générale, Annalena Baerbock, du Haut-commissaire aux droits de l'Homme, Volker Türk, et du chef de la diplomatie suisse, Ignazio Cassis.

A l'ordre du jour de cette session, qui se tient jusqu'au 31 mars prochain, figurent plus de 80 rapports et une vingtaine de débats interactifs prévus avec des experts indépendants et titulaires de mandats.

Durant plus de cinq semaines, les 47 États membres examineront la situation des droits humains dans près de quarante pays, ainsi que de nombreux rapports thématiques portant notamment sur la torture, les droits culturels, le droit à l'alimentation, l'environnement, la lutte antiterroriste ou encore la protection de la vie privée.

Un segment de haut niveau, du 23 au 25 février, réunira des représentants de plus d'une centaine de pays. Y prendront la parole six chefs d'État ou de gouvernement, plus de 70 ministres des

affaires étrangères et 13 ministres de la justice et procureurs généraux, ainsi que d'autres intervenants.

Au menu également figurent des tables rondes traitant de plusieurs questions notamment les droits de l'homme et la culture de la paix; le financement du développement durable; les infrastructures inclusives tenant compte du handicap, y compris le transport et le logement; ainsi que le droit de l'enfant et les violations des droits de l'homme des enfants dans les conflits armés. Le Maroc est représenté à cette session par une délégation conduite par le Délégué interministériel aux droits de l'Homme, Mohamed El Habib Belkouch, qui prononcera l'allocution du Royaume lors de la séance plénière du segment de haut niveau.

Le délégué interministériel présidera également un Side-event de haut niveau consacré au Réseau international des Mécanismes nationaux de mise en œuvre, d'établissement de rapports et de suivi (NMIRF), dont le Maroc assure la coordination.

Organisée le 24 février en partenariat avec le Haut-Commissariat des Nations unies aux droits de l'Homme, les Missions permanentes du Maroc, du Brésil, du Portugal et du Paraguay auprès de l'ONU-Genève, et le Universal Rights Group, la réunion sera consacrée à la présentation du bilan des travaux du Réseau, notamment l'adoption de son plan d'action pour la période 2026-2030 et le lancement de sa plateforme virtuelle.

Elle visera également à renouveler l'appel à l'adhésion afin de favoriser l'échange d'expériences et de renforcer le rôle des mécanismes au niveau national.

En marge de cette importante session onusienne, Belkouch aura des entretiens bilatéraux avec plusieurs responsables onusiens et des personnalités internationales du domaine des droits de l'Homme, ce qui témoigne de l'ouverture de la DIDH sur les événements internationaux liés aux droits humains et de sa volonté de partager l'expérience du Maroc dans le domaine de la promotion de ces droits.

Par la même occasion, seront également examinées les différentes formes de coopération avec les organismes et les experts concernés par les événements internationaux à se tenir cette année au Maroc.

<https://fr.hespress.com/463710-marc-limon-a-hespress-fr-le-maroc-a-ete-a-lavant-garde-mondiale-des-nmirf.html>

Marc Limon à Hespress Fr : « le Maroc a été à l'avant-garde mondiale des NMIRF »



© Hespress Fr [Hicham Oukerzaz](#) mardi 24 février 2026 - 22:00

Dans des déclarations accordées à Hespress FR à l'issue des travaux de la réunion parallèle de haut niveau, coprésidée par le Délégué interministériel aux droits de l'Homme, Mohammed El Habib Belkouch, ce mardi 26 février 2026 à Genève en marge de la 61^e session du Conseil des droits de l'homme des Nations unies, Marc Limon, directeur exécutif de l'Universal Rights Group (URG) et ancien diplomate britannique auprès du Conseil des droits de l'Homme de l'ONU, a mis en lumière le rôle central du Maroc dans le développement des NMIRF (National Mechanisms for Implementation, Reporting, and Follow-up).

Marc Limon, qui a travaillé au Conseil des droits de l'Homme dès sa création en 2006 jusqu'en 2012 et a participé à la négociation de son cadre institutionnel ainsi qu'à un large éventail de questions thématiques et spécifiques à certains pays au cours de vingt et une sessions ordinaires et dix-neuf sessions extraordinaires, a rappelé que le Maroc a été l'un des leaders mondiaux dès le début de cette dynamique.

« Le Maroc, dès le tout début, a joué l'un des rôles cruciaux dans le développement des NMIRF, qui, rappelons-le, il y a sept ou huit ans, étaient totalement inconnus. Personne ne pensait sérieusement à la manière dont les gouvernements pouvaient renforcer la mise en œuvre de leurs

obligations internationales en matière de droits humains », a-t-il affirmé dans des déclaration à Hespress Fr à de l'issue de la réunion parallèle de haut niveau sur les NMIRF, coprésidée par le Délégué interministériel aux droits de l'Homme, Mohammed El Habib Belkouch, ce mardi à Genève, en marge de la 61^e session du Conseil des droits de l'Homme.

Limon a expliqué que, à l'époque, les gouvernements fonctionnaient par « *différents comités interministériels pour chaque traité et chaque mécanisme* », souvent de manière « *dupliquée et non coordonnée* » et a insisté sur le fait que certains pays pionniers, parmi lesquels le Maroc en Afrique, le Paraguay en Amérique latine, Samoa dans le Pacifique et le Portugal en Europe, ont compris qu'il fallait centraliser la coordination.

Le directeur exécutif de ce think tank spécialisé dans les droits de l'homme a également rappelé que le Maroc avait organisé plusieurs réunions à Marrakech et travaillé avec l'Universal Rights Group à l'adoption du Marrakech Guidance Framework, qui a jeté les bases du Réseau international des NMIRF. Selon lui, le Royaume a probablement été le leader mondial de cette initiative.

Pour illustrer son propos, il a pris l'exemple des droits des femmes, mettant en avant les progrès considérables réalisés par le Maroc pour traduire ses obligations en vertu de la Convention sur l'élimination de toutes les formes de discrimination à l'égard des femmes (CEDAW) en réformes législatives et politiques concrètes, au point de pouvoir lever toutes ses réserves à la Convention. Il a ajouté que le Maroc avait étendu cette dynamique aux droits des enfants et des personnes en situation de handicap, ainsi qu'à la liberté de religion et à la lutte contre la haine et l'intolérance religieuses, notamment à travers le Plan d'action de Rabat et le dialogue interreligieux à Fès.

Selon lui, ces initiatives démontrent que le Maroc ne se contente pas d'améliorer sa législation nationale, mais qu'il contribue également à diffuser les bonnes pratiques au niveau international, renforçant ainsi sa crédibilité en tant qu'acteur clé dans le renforcement des mécanismes nationaux de protection des droits humains. L'ancien diplomate a conclu que le Royaume met à profit son engagement auprès des Nations unies pour impulser des progrès dans de nombreux domaines, au bénéfice non seulement de sa population, mais aussi de la communauté internationale.

Pour Marc Limon, le modèle marocain illustre comment un État peut passer d'un suivi fragmenté et inefficace à un système intégré, capable de traduire recommandations et normes internationales en résultats tangibles, tout en inspirant d'autres pays à suivre cette voie.

<https://www.lebrief.ma/cdh-le-maroc-annonce-deux-evenements-internationaux-pour-soutenir-laction-multilaterale-en-matiere-des-droits-de-lhomme-100143084/>

CDH : le Maroc annonce deux événements internationaux pour soutenir l'action multilatérale en matière des droits de l'Homme



61e session du Conseil des droits de l'Homme de l'ONU, avec la participation du Maroc

XFacebookWhatsAppEmailLinkedInPartager

Le Maroc organisera prochainement deux événements internationaux destinés à renforcer la coopération multilatérale et le consensus autour des normes fondamentales des droits de l'Homme, a annoncé, mercredi à Genève, le Délégué interministériel aux droits de l'Homme, Mohamed Elhabib Belkouch.

Il s'agit d'« *une retraite ciblée, prévue avant l'été, consacrée à la réflexion portant sur les voies de la réforme de l'Examen périodique universel (EPU), à l'approche de son cinquième cycle* », a précisé Belkouch, qui prononçait la déclaration du Royaume au débat général du segment de haut niveau de la 61e session du Conseil des droits de l'Homme (CDH).

Le Maroc organisera également un événement thématique dédié à la prévention de la torture, destiné à promouvoir l'échange de bonnes pratiques entre mécanismes nationaux de prévention, institutions indépendantes et partenaires internationaux, a-t-il ajouté.

Lire aussi : Ouverture de la 61e session du Conseil des droits de l'Homme de l'ONU avec la participation du Maroc

Un attachement au multilatéralisme

Ces deux initiatives s'inscrivent dans la dynamique d'efforts menés par le Maroc pour contribuer de manière constante à atteindre le consensus autour des normes fondamentales des mécanismes du Conseil des droits de l'Homme, a souligné Belkouch.

Le responsable n'a pas manqué de rappeler que le Maroc poursuit ses réformes structurelles visant à renforcer l'égalité et la protection des droits et libertés fondamentales, conformément aux orientations du roi Mohammed VI et aux principes consacrés par la Constitution.

Il a également réaffirmé l'attachement du Royaume au multilatéralisme et au renforcement du système international des droits de l'homme.

Belkouch a, dans ce cadre, exprimé le plein soutien du Maroc au Haut-Commissariat aux droits de l'Homme et, en particulier à l'engagement personnel du le Haut-Commissaire en faveur de plusieurs questions prioritaires, notamment la prévention des violations, le renforcement des capacités et la promotion des approches fondées sur les droits humains dans les politiques publiques.

<https://www.maroc-hebdo.com/article/geneve-le-maroc-annonce-deux-evenements-internationaux-pour-soutenir-laction-multilaterale-en-matiere-des-droits-de-lhomme>

Genève: le Maroc annonce deux événements internationaux pour soutenir l'action multilatérale en matière des droits de l'Homme

Le Délégué interministériel aux droits de l'Homme a réaffirmé l'attachement du Royaume au multilatéralisme et au renforcement du système international des droits de l'homme.



Le Royaume du Maroc organisera prochainement deux événements internationaux destinés à renforcer la coopération multilatérale et le consensus autour des normes fondamentales des droits de l'Homme, a annoncé, mercredi à Genève, le Délégué interministériel aux droits de l'Homme, Mohamed Elhabib Belkouch.

Il s'agit d'"une retraite ciblée, prévue avant l'été, consacrée à la réflexion portant sur les voies de la réforme de l'Examen périodique universel (EPU), à l'approche de son cinquième cycle", a précisé M. Belkouch, qui prononçait la déclaration du Royaume au débat général du segment de haut niveau de la 61e session du Conseil des droits de l'Homme (CDH).

Le Maroc organisera également un événement thématique dédié à la prévention de la torture, destiné à promouvoir l'échange de bonnes pratiques entre mécanismes nationaux de prévention, institutions indépendantes et partenaires internationaux, a-t-il ajouté.

Ces deux initiatives s'inscrivent dans la dynamique d'efforts menés par le Maroc pour contribuer de manière constante à atteindre le consensus autour des normes fondamentales des mécanismes du Conseil des droits de l'Homme, a souligné M. Belkouch.

Le responsable n'a pas manqué de rappeler que le Maroc poursuit ses réformes structurelles visant à renforcer l'égalité et la protection des droits et libertés fondamentales, conformément aux orientations de Sa Majesté le Roi Mohammed VI et aux principes consacrés par la Constitution.

Il a également réaffirmé l'attachement du Royaume au multilatéralisme et au renforcement du système international des droits de l'homme.

M. Belkouch a, dans ce cadre, exprimé le plein soutien du Maroc au Haut-Commissariat aux droits de l'Homme et, en particulier à l'engagement personnel du le Haut-Commissaire en faveur de plusieurs questions prioritaires, notamment la prévention des violations, le renforcement des capacités et la promotion des approches fondées sur les droits humains dans les politiques publiques.

<https://www.maroc-hebdo.com/article/le-maroc-participe-a-la-61e-session-du-conseil-des-droits-de-lhomme-des-nations-unies>

Le Maroc participe à la 61e session du Conseil des droits de l'homme des Nations unies

À travers cette participation, le Maroc entend réaffirmer son engagement en faveur du multilatéralisme et du dialogue international sur les droits de l'Homme, tout en valorisant les réformes et initiatives entreprises à l'échelle nationale.

Publié le 21 Février 2026 à 14:19. | 1 min de lecture



Le Maroc prendra part aux travaux de la 61e session du Conseil des droits de l'homme, prévue du 23 février au 31 mars 2026, avec une délégation conduite par le délégué interministériel chargé des droits de l'Homme, Mohamed El Habib Belkouch.

À cette occasion, le responsable marocain prononcera la déclaration officielle du Royaume lors de la séance plénière réservée aux délégations gouvernementales, exposant les priorités nationales et les avancées du pays en matière de promotion et de protection des droits humains.

Parmi les temps forts de cette participation figure la présidence par le délégué ministériel d'une rencontre de haut niveau consacrée au réseau international des mécanismes nationaux de mise en œuvre, de reporting et de suivi, dont le Maroc assure la coordination. Placée sous le thème du soutien au plan de déploiement et aux perspectives futures de ce réseau, cette réunion se tiendra le 24 février au Palais des Nations.

Organisé en partenariat avec le Haut-Commissariat des Nations unies aux droits de l'homme ainsi que les missions permanentes du Maroc, du Brésil, du Portugal et du Paraguay, cet événement vise à dresser le bilan des actions du réseau. Les participants examineront notamment l'adoption du plan d'action 2026-2030, le lancement d'une plateforme virtuelle et le renforcement de la coopération entre États à travers le partage d'expériences et de bonnes pratiques.

En marge de la session, le délégué ministériel tiendra également une série d'entretiens bilatéraux avec des responsables onusiens et des personnalités internationales du monde des droits humains. Ces échanges doivent permettre de consolider les partenariats, de promouvoir l'expérience marocaine et d'explorer de nouvelles formes de coopération, notamment en lien avec les rendez-vous internationaux que le Royaume accueillera au cours de l'année.

<https://www.laverite.ma/droits-de-lhomme-le-maroc-porte-sa-voix-et-son-expertise-a-la-tribune-de-geneve/>

Droits de l'Homme : Le Maroc porte sa voix et son expertise à la tribune de Genève

Description Mohammed El Habib Belkouch mène la délégation marocaine à Genève pour la 61e session du Conseil des Droits de l'Homme de l'ONU



Le Palais des Nations à Genève s'apprête à devenir, du 23 février au 31 mars 2026, le centre névralgique de la diplomatie mondiale des droits fondamentaux. Le Royaume y marquera sa présence lors de la 61e session du Conseil des Droits de l'Homme des Nations Unies, une participation d'envergure confirmée par la Délégation Interministérielle aux Droits de l'Homme. À la tête de la représentation marocaine, le Délégué Interministériel Mohammed El Habib Belkouch aura pour mission de porter le discours officiel du pays lors de la session plénière. Ce rendez-vous est l'occasion pour Rabat de réitérer ses engagements internationaux et de participer activement aux discussions de haut niveau qui structureront l'agenda global de protection des droits pour les mois à venir.

Une coordination internationale sous leadership marocain

L'un des moments forts de ce déplacement helvétique se déroulera en marge des débats officiels, le mardi 24 février. Mohammed El Habib Belkouch présidera une réunion de haut niveau consacrée au Réseau International des Mécanismes Nationaux de Mise en Œuvre, de Rapportage et de Suivi (MNMRS), une structure dont le Maroc assure la coordination. Organisée en collaboration avec le Haut-Commissariat des Nations Unies aux Droits de l'Homme et les missions

permanentes du Brésil, du Portugal et du Paraguay, cette rencontre vise à dresser le bilan des accomplissements du réseau. Ce sera également le point de départ d'une nouvelle ère opérationnelle avec l'adoption attendue du plan d'action pour la période 2026-2030 et le lancement d'une plateforme numérique innovante destinée à fluidifier la communication entre les États membres.

Le partage de l'expérience marocaine comme levier d'influence

Au-delà des procédures formelles, ce marathon diplomatique est une vitrine pour le « modèle marocain » en matière de réformes institutionnelles. Le Délégué Interministériel prévoit d'enchaîner les entretiens avec plusieurs hauts responsables onusiens et des figures internationales influentes. Ces échanges visent non seulement à partager les succès du Royaume dans la promotion des droits humains, mais aussi à explorer de nouvelles pistes de coopération technique. Cette ouverture proactive vers les experts et les organisations internationales s'inscrit dans une stratégie de long terme, alors que le Maroc se prépare à accueillir plusieurs événements d'envergure internationale sur son sol dès la fin de l'année 2026. En s'affirmant comme un acteur de proposition et de suivi, Rabat consolide son statut de pont indispensable entre les standards universels et les réalités régionales.

https://atlasinfo.fr/cdh-une-participation-marocaine-soutenue-au-service-dun-agenda-renouvele-des-droits-humains-belkouch.html#google_vignette

CDH : Une participation marocaine soutenue au service d'un agenda renouvelé des droits humains (Belkouch)



La participation du Maroc à la 61e session du Conseil des droits de l'Homme (CDH) constitue « une nouvelle confirmation de l'engagement du Royaume dans la dynamique internationale des droits de l'Homme », a affirmé le Délégué interministériel aux droits de l'Homme, Mohammed El Habib Belkouch.

Dans une déclaration à la presse, M. Belkouch, qui conduit la délégation marocaine aux travaux du segment de haut niveau de cette session, a souligné la nécessité de "créer de nouvelles dynamiques dépassant les approches classiques" en matière des droits de l'Homme pour répondre aux pressions et aux défis que connaît aujourd'hui le système multilatéral.

Il a indiqué que cette présence active du Maroc au sein du CDH s'inscrit d'abord dans une logique de suivi attentif de l'évolution des travaux des organes internationaux, tout en appuyant les efforts du Haut-Commissaire aux droits de l'Homme en faveur d'une réforme visant à renforcer l'efficacité et la performance du système onusien.

Le Délégué interministériel a également mis en avant l'organisation prochaine, au Maroc, d'activités nationales réunissant experts internationaux et représentants du Haut-Commissariat pour réfléchir aux pistes d'amélioration, notamment du mécanisme de l'Examen périodique universel (EPU), ainsi qu'aux attentes exprimées par les États membres. Il a, par ailleurs, rappelé le

rôle du Royaume dans la coordination de la 4ème édition du réseau international des mécanismes nationaux de mise en œuvre, de suivi et d'établissement des rapports, prévue au Maroc début 2027, ainsi que les initiatives programmées aux niveaux africain et arabe pour renforcer l'implication des mécanismes régionaux dans l'élaboration des nouvelles orientations mondiales en matière de droits humains.

Évoquant les "dynamiques d'accompagnement" prônées par le Haut-Commissaire, il a souligné la contribution du Maroc à l'alliance internationale pour le soutien à la Convention contre la torture, initiative dont il est l'un des chefs de file, insistant sur l'ouverture à de nouveaux acteurs – États, organisations internationales, société civile, artistes – afin de porter les causes des droits de l'Homme au-delà des cadres traditionnels.

De son côté, l'ambassadeur représentant permanent du Maroc auprès de l'ONU-Genève, Omar Zniber, a mis en avant la participation "dense et qualitative" de la délégation marocaine à cette 61e session, à travers notamment une intervention exposant la vision du Royaume fondée sur l'universalité et l'indivisibilité des droits, avec un accent particulier sur les droits économiques, sociaux et culturels, dans un contexte international marqué par de fortes tensions liées notamment aux enjeux du développement.

Il a indiqué que la délégation marocaine organisera deux side-events. Le premier traite du Réseau des Mécanismes nationaux de mise en œuvre, d'élaboration des rapports et de suivi recommandations en matière de droits de l'Homme (MNMRs), rappelant que le Maroc, aux côtés du Portugal et du Paraguay, a été à l'initiative de cette démarche visant à renforcer la coopération entre États et avec les organes du Conseil.

Dans le cadre de la politique marocaine de dialogue et d'échange, un autre side-event sera organisé, le 12 mars, autour de la lutte contre le discours de haine, avec la participation de représentants des religions monothéistes et de diverses sensibilités, afin de contrer un phénomène alimentant racisme, discrimination et intolérance, a-t-il ajouté.

M. Zniber a insisté sur le fait que, bien que son mandat triennal au sein du Conseil ait pris fin en décembre 2025, le Maroc demeure pleinement engagé dans l'agenda international des droits de l'Homme, tant à Genève qu'au niveau national et dans le cadre de la coopération internationale, fort de l'expérience accumulée sur le plan interne et d'une approche globale intégrant droits des femmes, des enfants, droits économiques et sociaux, tout en prenant en considération les défis émergents liés notamment aux nouvelles technologies.

<https://fr.le7tv.ma/amp/2026/02/21/onu-geneve-le-maroc-prend-part-a-la-61e-session-du-conseil-des-droits-de-lhomme-des-nations-unies-cdh-prevue-du-23-fevrier-au-31-mars/>

ONU- Genève: Le Maroc prend part à la 61e session du Conseil des Droits de l'Homme des Nations Unies (CDH) prévue du 23 février au 31 mars



Le Royaume du Maroc prendra part aux travaux de la 61e session du Conseil des droits de l'Homme des Nations unies (CDH), prévue du 23 février au 31 mars.

La délégation marocaine à cet événement comprendra notamment le Délégué interministériel aux droits de l'Homme, Mohammed El Habib Belkouch, qui prononcera l'allocution du Royaume lors de la séance plénière consacrée aux délégations gouvernementales, indique un communiqué de la Délégation interministérielle aux droits de l'Homme (DIDH).

M. Belkouch présidera également une rencontre de haut niveau sur le Réseau international des mécanismes nationaux de mise en œuvre, de reporting et de suivi (MNMRS), dont le Maroc est le coordinateur. La rencontre sur le soutien du plan de mise en œuvre et les enjeux futurs du Réseau des MNMRS aura lieu mardi 24 février au Palais des Nations.

Cet événement de haut niveau est organisé en partenariat avec le Haut-Commissariat des Nations unies aux droits de l'Homme et les missions permanentes auprès du CDH du Maroc, du Brésil, du Portugal et du Paraguay, ainsi que le groupe Global Rights.

La rencontre sera consacrée au bilan d'action du Réseau, notamment l'adoption de son plan d'action pour la période 2026-2030 et le lancement de sa plateforme virtuelle, outre le renouvellement de l'appel à y adhérer afin d'échanger et de partager les expériences et de renforcer le rôle des mécanismes au niveau des États.

En marge de cette 61e session, le Délégué interministériel aura des entretiens avec plusieurs responsables onusiens et des personnalités internationales du domaine des droits de l'Homme, ce qui témoigne de l'ouverture de la DIDH sur les événements internationaux liés aux droits humains et de sa volonté de partager l'expérience du Maroc dans le domaine de la promotion de ces droits, relève le communiqué.

Par la même occasion, seront également examinées les différentes formes de coopération avec les organismes et les experts concernés par les événements internationaux à se tenir cette année au Maroc.

<https://lareleve.ma/182951/>

Le Maroc prend part à la 61e session du CDH prévue du 23 février au 31 mars



Le Royaume du Maroc prendra part aux travaux de la 61e session du Conseil des droits de l'Homme des Nations unies (CDH), prévue du 23 février au 31 mars.

La délégation marocaine à cet événement comprendra notamment le Délégué interministériel aux droits de l'Homme, Mohammed El Habib Belkouch, qui prononcera l'allocution du Royaume lors de la séance plénière consacrée aux délégations gouvernementales, indique un communiqué de la Délégation interministérielle aux droits de l'Homme (DIDH).

M. Belkouch présidera également une rencontre de haut niveau sur le Réseau international des mécanismes nationaux de mise en œuvre, de reporting et de suivi (MNMRS), dont le Maroc est le coordinateur. La rencontre sur le soutien du plan de mise en œuvre et les enjeux futurs du Réseau des MNMRS aura lieu mardi 24 février au Palais des Nations.

Cet événement de haut niveau est organisé en partenariat avec le Haut-Commissariat des Nations unies aux droits de l'Homme et les missions permanentes auprès du CDH du Maroc, du Brésil, du Portugal et du Paraguay, ainsi que le groupe Global Rights.

La rencontre sera consacrée au bilan d'action du Réseau, notamment l'adoption de son plan d'action pour la période 2026-2030 et le lancement de sa plateforme virtuelle, outre le renouvellement de l'appel à y adhérer afin d'échanger et de partager les expériences et de renforcer le rôle des mécanismes au niveau des États.

En marge de cette 61e session, le Délégué interministériel aura des entretiens avec plusieurs responsables onusiens et des personnalités internationales du domaine des droits de l'Homme, ce qui témoigne de l'ouverture de la DIDH sur les événements internationaux liés aux droits humains et de sa volonté de partager l'expérience du Maroc dans le domaine de la promotion de ces droits, relève le communiqué.

Par la même occasion, seront également examinées les différentes formes de coopération avec les organismes et les experts concernés par les événements internationaux à se tenir cette année au Maroc.

<https://agadirtoday.com/fr/2026/02/21/le-maroc-prend-part-a-la-61e-session-du-cdh-prevue-du-23-fevrier-au-31-mars/>

Le Maroc prend part à la 61e session du CDH prévue du 23 février au 31 mars



Le Royaume du Maroc prendra part aux travaux de la 61e session du Conseil des droits de l'Homme des Nations unies (CDH), prévue du 23 février au 31 mars.

La délégation marocaine comprendra notamment le Délégué interministériel aux droits de l'Homme, Mohammed El Habib Belkouch, qui prononcera l'allocution du Royaume lors de la séance plénière consacrée aux délégations gouvernementales, indique un communiqué de la Délégation interministérielle aux droits de l'Homme (DIDH).

Quant à M. Belkouch, il présidera également une rencontre de haut niveau sur le Réseau international des mécanismes nationaux de mise en œuvre, de reporting et de suivi (MNMRS), dont le Maroc est le coordinateur. La rencontre sur le soutien du plan de mise en œuvre et les enjeux futurs du Réseau des MNMRS aura lieu mardi 24 février au Palais des Nations.

Cet événement de haut niveau est organisé en partenariat avec le Haut-Commissariat des Nations unies aux droits de l'Homme et les missions permanentes auprès du CDH du Maroc, du Brésil, du Portugal et du Paraguay, ainsi que le groupe Global Rights.

La rencontre sera consacrée au bilan d'action du Réseau, notamment l'adoption de son plan d'action pour la période 2026-2030 et le lancement de sa plateforme virtuelle, outre le renouvellement de l'appel à y adhérer afin d'échanger et de partager les expériences et de renforcer le rôle des mécanismes au niveau des États.

En marge de cette 61e session, le Délégué interministériel aura des entretiens avec plusieurs responsables onusiens et des personnalités internationales du domaine des droits de l'Homme, ce qui témoigne de l'ouverture de la DIDH sur les événements internationaux liés aux droits humains et de sa volonté de partager l'expérience du Maroc dans le domaine de la promotion de ces droits, relève le communiqué.

Par la même occasion, seront également examinées les différentes formes de coopération avec les organismes et les experts concernés par les événements internationaux à se tenir cette année au Maroc.

<https://atlasinfo.fr/le-maroc-prend-part-a-la-61e-session-du-conseil-des-droits-de-lhomme-prevue-du-23-fevrier-au-31-mars.html>

Le Maroc prend part à la 61e session du Conseil des droits de l'Homme prévue du 23 février au 31 mars



Le Royaume du Maroc prendra part aux travaux de la 61e session du Conseil des droits de l'Homme des Nations unies (CDH), prévue du 23 février au 31 mars.

La délégation marocaine à cet événement comprendra notamment le Délégué interministériel aux droits de l'Homme, Mohammed El Habib Belkouch, qui prononcera l'allocution du Royaume lors de la séance plénière consacrée aux délégations gouvernementales, indique un communiqué de la Délégation interministérielle aux droits de l'Homme (DIDH).

M. Belkouch présidera également une rencontre de haut niveau sur le Réseau international des mécanismes nationaux de mise en œuvre, de reporting et de suivi (MNMRS), dont le Maroc est le coordinateur. La rencontre sur le soutien du plan de mise en œuvre et les enjeux futurs du Réseau des MNMRS aura lieu mardi 24 février au Palais des Nations.

Cet événement de haut niveau est organisé en partenariat avec le Haut-Commissariat des Nations unies aux droits de l'Homme et les missions permanentes auprès du CDH du Maroc, du Brésil, du Portugal et du Paraguay, ainsi que le groupe Global Rights.

La rencontre sera consacrée au bilan d'action du Réseau, notamment l'adoption de son plan d'action pour la période 2026-2030 et le lancement de sa plateforme virtuelle, outre le

renouvellement de l'appel à y adhérer afin d'échanger et de partager les expériences et de renforcer le rôle des mécanismes au niveau des États.

En marge de cette 61e session, le Délégué interministériel aura des entretiens avec plusieurs responsables onusiens et des personnalités internationales du domaine des droits de l'Homme, ce qui témoigne de l'ouverture de la DIDH sur les événements internationaux liés aux droits humains et de sa volonté de partager l'expérience du Maroc dans le domaine de la promotion de ces droits, relève le communiqué.

Par la même occasion, seront également examinées les différentes formes de coopération avec les organismes et les experts concernés par les événements internationaux à se tenir cette année au Maroc.

<https://www.lebrief.ma/droits-humains-le-maroc-veut-renforcer-son-role-moteur-dans-les-mecanismes-internationaux-100142949/>

Droits humains : le Maroc veut renforcer son rôle moteur dans les mécanismes internationaux



Conseil des droits de l'homme. Ouverture de la 53e session le 19 juin 2023 © Nations Unies

L'action des mécanismes nationaux de mise en œuvre, d'établissement de rapports et de suivi (NMIRF) « excède la seule dimension technique pour atteindre celle, autrement substantielle, du politique », a affirmé, mardi à Genève, le Délégué Interministériel aux droits humains, Mohammed El Habib Belkouch.

L'action de ces mécanismes « engage la crédibilité des engagements internationaux des États, leur capacité à y répondre et la confiance que les citoyens placent dans leurs institutions et aux mécanismes internationaux », a expliqué Belkouch qui présidait un évènement parallèle de haut-niveau organisé en marge de la 61e session du Conseil des droits de l'Homme (23 février-31 mars).

Dans son allocution lors de cette rencontre, placée sous le thème: « *Faire avancer l'agenda de la mise en œuvre : prochaines étapes pour le réseau des mécanismes nationaux de mise en œuvre, d'établissement de rapport et de suivi et le hub virtuel des NMIRF* », le Délégué interministériel a relevé que puisque « *cet enjeu est d'abord politique, la réponse se doit de l'être également* ».

« *Les NMIRF ne sont pas de simples dispositifs administratifs : ce sont des mécanismes de mission qui procèdent d'une volonté politique clairement assumée, celle d'ériger la mise en œuvre*

des recommandations internationales en axe structurant de l'action gouvernementale », a-t-il expliqué.

Selon lui, l'inscription des NMIRF dans l'agenda onusien procède d'un mouvement engagé depuis près de deux décennies à travers une série de résolutions onusiennes, qui ont consacré ces mécanismes comme des instruments incontournables de l'architecture institutionnelle des Etats.

Un rôle plus prononcé dans la dynamique internationale

Passant en revue le bilan de l'action du Réseau, Belkouch a évoqué le bilan le Plan d'action 2026-2030 adopté lors du III^e Séminaire international à Lisbonne, et s'articulant autour de cinq priorités, à savoir l'expansion du Réseau ; la communication, via notamment, la plateforme numérique ; le soutien à la création et au développement des NMIRF ; le renforcement des capacités et l'apprentissage par les pairs ; ainsi que les partenariats et la mobilisation des ressources.

Le Délégué interministériel a affirmé que l'engagement du Royaume s'inscrit dans la vision du roi Mohammed VI, qui a érigé les droits de l'Homme comme fondements de notre projet démocratique, et la Constitution de 2011 ayant consacré leur prééminence et institué une architecture institutionnelle articulée autour de la bonne gouvernance et de la redevabilité.

Il a mis en avant le rôle moteur du Maroc dans la dynamique internationale des NMIRF, rappelant l'organisation, en décembre 2022 à Marrakech, du premier séminaire international ayant abouti à la « Déclaration de Marrakech » consacrant la création du Réseau international des NMIRF, puis l'adoption en mai 2024 de la Déclaration d'Asunción, acte constitutif du Réseau, élaborée en coordination avec le Paraguay et le Portugal.

Le responsable marocain a également souligné l'adoption, en octobre 2024, du Marrakech Guidance Framework à l'issue du 10^e Dialogue de Glion, présenté comme un référentiel de bonnes pratiques articulant mise en œuvre des recommandations internationales, Objectifs de développement durable et avancées technologiques.

Il a conclu en annonçant la disposition du Royaume du Maroc d'accueillir le IV^e Séminaire international sur les NMIRF, un événement destiné à consolider les acquis du Réseau, dans la continuité de l'esprit de Marrakech.

Au menu également figurent des tables rondes traitant de plusieurs questions notamment les droits de l'homme et la culture de la paix ; le financement du développement durable ; les infrastructures inclusives tenant compte du handicap, y compris le transport et le logement ; ainsi que le droit de l'enfant et les violations des droits de l'homme des enfants dans les conflits armés.

Le Maroc est représenté à cette session par une délégation conduite par le Délégué interministériel aux droits de l'Homme, Mohamed El Habib Belkouch, qui prononcera l'allocution du Royaume lors de la séance plénière du segment de haut niveau.

Le délégué interministériel présidera également un side-event de haut niveau consacré au Réseau international des Mécanismes nationaux de mise en œuvre, d'établissement de rapports et de suivi (NMIRF), dont le Maroc assure la coordination.

Organisée le 24 février en partenariat avec le Haut-Commissariat des Nations unies aux droits de l'Homme, les Missions permanentes du Maroc, du Brésil, du Portugal et du Paraguay auprès de l'ONU-Genève, et le Universal Rights Group, la réunion sera consacrée à la présentation du bilan des travaux du Réseau, notamment l'adoption de son plan d'action pour la période 2026-2030 et le lancement de sa plateforme virtuelle.

Elle visera également à renouveler l'appel à l'adhésion afin de favoriser l'échange d'expériences et de renforcer le rôle des mécanismes au niveau national.

Le Conseil des droits de l'Homme des Nations Unies (CDH) a ouvert les travaux de sa 61e session, lundi au Palais des Nations à Genève, avec la participation du Maroc.

<https://fr.apanews.net/diplomacy/le-maroc-participe-a-la-61e-session-du-cdh-a-geneve/>

Le Maroc participe à la 61e session du CDH à Genève



Les travaux de la 61e session du Conseil des droits de l'Homme des Nations Unies (CDH) ont débuté lundi 23 février au Palais des Nations à Genève, avec la participation de plusieurs pays, dont le Maroc.

La séance d'ouverture de la 61e session du CDH, présidée par l'ambassadeur indonésien Sidharto Reza Suryodipuro, représentant permanent de l'Indonésie à Genève, en sa qualité de président du Conseil cette année, a été marquée par les allocutions du secrétaire général de l'ONU, António Guterres, de la présidente de l'Assemblée générale, Annalena Baerbock, du Haut-commissaire aux droits de l'Homme, Volker Türk, et du chef de la diplomatie suisse, Ignazio Cassis.

Au menu de cette session qui se poursuivra jusqu'au 31 mars prochain, figurent plus de 80 rapports et une vingtaine de débats interactifs prévus avec des experts indépendants et titulaires de mandats.

Les 47 États membres examineront aussi la situation des droits humains dans près de quarante pays, ainsi que de nombreux rapports thématiques portant notamment sur la torture, les droits culturels, le droit à l'alimentation, l'environnement, la lutte antiterroriste ou encore la protection de la vie privée.

Un segment de haut niveau, du 23 au 25 février, réunira des représentants de plus d'une centaine de pays. Y prendront la parole six chefs d'État ou de gouvernement, plus de 70 ministres des

affaires étrangères et 13 ministres de la justice et procureurs généraux, ainsi que d'autres intervenants.

Figurent aussi au programme des tables rondes traitant de plusieurs questions, notamment les droits de l'homme et la culture de la paix; le financement du développement durable; les infrastructures inclusives tenant compte du handicap, y compris le transport et le logement; ainsi que le droit de l'enfant et les violations des droits de l'homme des enfants dans les conflits armés. Le Maroc est représenté à cette session par une délégation conduite par le Délégué interministériel aux droits de l'Homme, Mohamed El Habib Belkouch qui présidera un Side-event de haut niveau consacré au Réseau international des Mécanismes nationaux de mise en œuvre, d'établissement de rapports et de suivi (NMIRF), dont le Maroc assure la coordination.

Organisée le 24 février en partenariat avec le Haut-Commissariat des Nations Unies aux droits de l'Homme, les Missions permanentes du Maroc, du Brésil, du Portugal et du Paraguay auprès de l'ONU-Genève, et le Universal Rights Group, la réunion sera consacrée à la présentation du bilan des travaux du Réseau, notamment l'adoption de son plan d'action pour la période 2026-2030 et le lancement de sa plateforme virtuelle.

Elle visera également à renouveler l'appel à l'adhésion afin de favoriser l'échange d'expériences et de renforcer le rôle des mécanismes au niveau national.

En marge de cette session onusienne, Belkouch aura des entretiens bilatéraux avec plusieurs responsables onusiens et des personnalités internationales du domaine des droits de l'Homme, ce qui témoigne de l'ouverture de la DIDH sur les événements internationaux liés aux droits humains et de sa volonté de partager l'expérience du Maroc dans le domaine de la promotion de ces droits, indique-t-on de source marocaine.

Par la même occasion, seront également examinées les différentes formes de coopération avec les organismes et les experts concernés par les événements internationaux devant se tenir cette année au Maroc.

Libération

https://www.libe.ma/Le-Maroc-et-l-enjeu-de-la-transformation-structurelle-du-systeme-des-droits-de-l-homme_a159724.html

Le Maroc et l'enjeu de la transformation structurelle du système des droits de l'homme

Sami El Moudni

Vendredi 27 Février 2026



Alors que se déroule la 61ème session du Conseil des droits de l'homme à Genève, le système onusien opère une mue historique : le passage de la proclamation des normes à l'impératif de leur mise en œuvre. Entre diplomatie d'influence et réformes structurelles, le Maroc s'impose comme un acteur clé de cette transformation. Analyse d'un tournant politique où la crédibilité des Etats se joue désormais sur l'impact réel de leurs politiques publiques.

La présidence marocaine du Conseil des droits de l'homme (CDH) en 2024 n'a pas été une simple étape protocolaire éphémère. Elle a constitué un moment significatif au sein d'un processus international marqué par un repositionnement profond du système des droits de l'homme. Dans un contexte mondial de tensions géopolitiques croissantes, de multiplication des conflits armés et de polarisation politique accrue, des questions fondamentales ont émergé quant à la capacité du Conseil onusien à passer de la production de recommandations à la garantie de leur mise en œuvre effective au sein des Etats.

Aujourd'hui, alors que se déroule la 61ème session du Conseil au Palais des Nations à Genève, il apparaît clairement que le débat ne porte plus sur le nombre de résolutions ou la nature des déclarations politiques, mais sur une question bien plus profonde : comment reconstruire la

crédibilité du système onusien de protection des droits de l'homme en renforçant la mise en œuvre nationale des engagements internationaux ? Et comment transformer les recommandations, de leur forme déclarative, en politiques publiques mesurables ? C'est dans ce contexte que s'inscrit la présence marocaine, conduite par le Délégué interministériel aux droits de l'homme, Mohamed Habib Belkouch, aux côtés de l'Ambassadeur Représentant Permanent du Maroc auprès de l'Office des Nations Unies à Genève, Omar Zniber, ainsi que des représentants des départements gouvernementaux et de la société civile. Cette présence est le prolongement d'un parcours institutionnel de plus d'une décennie, et non une simple participation conjoncturelle. Elle doit être lue non seulement sous l'angle diplomatique, mais comme l'expression d'une trajectoire institutionnelle progressive ayant fait de la mise en œuvre un pilier de la vision nationale dans son interaction avec le système onusien. La portée ici est double : d'une part, cette participation marque la première présence de la Délégation Interministérielle aux Droits de l'Homme (DIDH) sous l'ère de l'actuel Délégué dans une session de cette envergure ; d'autre part, elle intervient à un moment où le système onusien redéfinit ses priorités, plaçant l'effectivité de la mise en œuvre au cœur des débats.

L'ONU et les enjeux politiques

L'adoption par le Conseil des droits de l'homme, en octobre dernier, de la résolution 60/27 relative au renforcement de la coopération internationale pour soutenir les mécanismes nationaux de mise en œuvre, d'élaboration de rapports et de suivi (A/HRC/RES/60/27), reflète un changement structurel dans la philosophie du Conseil. La résolution ne propose pas de nouvelles normes, mais reconnaît implicitement que le défi majeur ne réside plus dans la formulation des engagements, mais dans le déficit de mise en œuvre.

Au fil des années, les organes de traités, les procédures spéciales et l'Examen Périodique Universel (EPU) ont accumulé des milliers de recommandations. Cependant, l'absence de mécanismes nationaux stables et institutionnalisés pour la coordination et le suivi a rendu l'interaction et l'exécution inégales, et parfois d'un impact limité. Ce fossé a commencé à affecter la crédibilité même du système, particulièrement dans un environnement international où les pressions politiques sur le multilatéralisme s'intensifient.

Dans ce cadre, la résolution 60/27 marque une transition claire d'une logique de pur contrôle vers une logique d'appui institutionnel. L'objectif n'est plus seulement de demander des comptes aux Etats, mais de leur permettre de bâtir des mécanismes d'exécution efficaces, de favoriser l'échange d'expertises et de consacrer le Réseau International des mécanismes nationaux en tant que partenaire stratégique du Haut-Commissariat.

Cette transformation s'est concrétisée par la réunion de haut niveau tenue le 24 février 2026 au Palais des Nations, intitulée «Faire progresser l'agenda de la mise en œuvre». Cette rencontre n'était pas technique, mais éminemment politique. Il y a été souligné que la crédibilité des Etats au sein du Conseil se mesure désormais à leur capacité à transformer les recommandations onusiennes en politiques publiques quantifiables. Lors de cette rencontre, le Délégué interministériel, Mohamed Habib Belkouch, a affirmé que la mise en œuvre des recommandations du système des Nations Unies n'est plus une question technique, mais un enjeu politique lié à la crédibilité des Etats et à la confiance des citoyens envers leurs institutions. En ce sens, l'exécution devient un critère de gouvernance et non une simple procédure administrative.

Le Maroc et la redéfinition des priorités

Ce débat n'est pas isolé de la dynamique plus large du Réseau International des Mécanismes Nationaux de Mise en œuvre, de Reporting et de Suivi, devenu progressivement un levier central au sein du système du CDH. Ce réseau dépasse désormais le stade du simple espace technique d'échange pour s'affirmer comme une plateforme politique et institutionnelle visant à structurer et pérenniser la mise en œuvre nationale des engagements internationaux.

Le Maroc se positionne comme l'un des acteurs fondateurs de ce réseau et comme contributeur à l'élaboration de ses orientations stratégiques, que ce soit par son implication dans son comité exécutif ou par sa participation à la rédaction de ses documents de référence et de ses plans d'action pour la période 2026-2030. Ce rôle traduit le passage du Maroc du statut d'Etat réagissant aux recommandations à celui d'Etat contribuant à l'organisation de l'écosystème de mise en œuvre au niveau international.

Le Haut-Commissariat des Nations Unies aux droits de l'homme a renforcé cette orientation en considérant le Réseau comme un partenaire essentiel. Cela confère à l'expérience marocaine une dimension supplémentaire : la DIDH n'est plus un simple outil de coordination nationale, mais un modèle cité dans les discussions internationales sur les meilleures méthodes de gestion des obligations des Etats.

L'opérationnalisation de cette mutation a été marquée par le lancement de la nouvelle plateforme numérique "Knowledge Gateway". Cet outil, qui héberge un espace dédié aux mécanismes nationaux, constitue une infrastructure cognitive visant à soutenir la mise en œuvre par la mutualisation des ressources, l'échange de bonnes pratiques et le développement d'outils de suivi et d'évaluation.

Une expérience marocaine précurseur

Pour le Maroc, cette mutation ne constitue pas une rupture mais reflète une cohérence avec une approche travaillée au niveau national dès 2011, date de la création d'une structure interministérielle de coordination. A cette époque, l'attention internationale portait principalement sur la régularité des rapports. Le Maroc a pourtant choisi d'édifier un mécanisme permanent et institutionnalisé pour garantir la continuité et éviter toute réaction conjoncturelle. Au fil des ans, la DIDH a évolué pour devenir un organe de coordination complet, gérant les échéances, collectant les données des différents départements et suivant l'exécution des recommandations acceptées. Ce travail de fond a ancré une culture de la mise en œuvre au sein de l'administration marocaine, intégrant l'interaction avec les mécanismes onusiens dans la logique de la gouvernance publique.

Cette expérience a été saluée par le Haut-Commissariat aux droits de l'homme. Cette reconnaissance internationale confirme que le modèle marocain offre un exemple concret de transformation des engagements internationaux en processus institutionnels durables. Le travail de la Délégation ne se limite pas à la rédaction de rapports ; il contribue à l'harmonisation des politiques publiques, à l'amélioration du dialogue avec les experts onusiens et au renforcement de la crédibilité du Royaume dans l'espace multilatéral. Dans un monde où les défis pesant sur le système international des droits de l'homme se multiplient, la mise en œuvre devient le véritable curseur de la légitimité. Le Maroc, à travers sa Délégation Interministérielle, fait le pari que l'engagement ne se limite pas à une présence dans les salles de réunion, mais s'étend à la construction d'outils, au développement de réseaux et à l'amélioration du cadre onusien lui-même.

C'est un choix stratégique : transformer l'engagement international d'un texte en politique, d'une recommandation en impact, et d'une symbolique diplomatique en une pratique institutionnelle pérenne.

Genève: Par Sami El Moudni

Journaliste et chercheur en droits humains

Les mécanismes nationaux d'établissement de rapports sur les droits de l'homme au centre d'une réunion à Genève



HIBAPRESS – ع.پ.ع

Les mécanismes nationaux de mise en œuvre, d'établissement de rapports et de suivi ont constitué le centre d'une réunion de haut niveau, coprésidée mardi à Genève par le délégué ministériel chargé des droits de l'homme, Mohamed El Habib Belkouch, en marge de la 61e session du Conseil des droits de l'homme.

Cet événement, intitulé « Accélérer l'agenda de mise en œuvre : les prochaines étapes pour le réseau et le centre virtuel des mécanismes nationaux de mise en œuvre, d'établissement de rapports et de suivi », a été organisé en partenariat avec le Haut-Commissariat des Nations Unies aux droits de l'homme et les missions permanentes du Maroc, du Brésil, du Portugal et du Paraguay auprès du Conseil des droits de l'homme, ainsi que le Global Rights Group. Les mécanismes nationaux de mise en œuvre, d'établissement de rapports et de suivi jouent un rôle essentiel pour assurer le suivi efficace des obligations et recommandations internationales en matière de droits de l'homme au niveau national. Ils constituent également des cadres institutionnels gouvernementaux multiples qui facilitent l'interaction entre les États et les mécanismes nationaux des droits de l'homme, tout en garantissant le suivi systématique des recommandations émanant des mécanismes internationaux et régionaux. Consciente du rôle central des mécanismes nationaux de mise en œuvre, d'établissement de rapports et de suivi, la communauté internationale a accordé une attention croissante à la création et au renforcement de ces mécanismes, notamment par les travaux du groupe des amis des mécanismes nationaux de mise en œuvre, d'établissement de rapports et de suivi, dirigé par le Portugal, ainsi que par l'augmentation du nombre de recommandations formulées à cet égard dans le cadre de l'Examen périodique universel. Cette dynamique s'est manifestée

dans de nombreuses résolutions du Conseil des droits de l'homme, dont la dernière est la résolution 60/27, présentée par le Paraguay et le Brésil. Cette résolution souligne l'importance du partage d'expériences entre les États et appelle à la poursuite du développement de la plateforme des mécanismes nationaux de mise en œuvre, d'établissement de rapports et de suivi, lancée le 2 أكتوبر 2025, afin de faciliter le partage d'expériences et de bonnes pratiques. Dans le cadre du suivi de ces efforts, et dans la continuité des travaux préparatoires menés en vertu de la Déclaration de Marrakech, publiée en دجنبر 2022 lors du premier séminaire international sur les mécanismes nationaux de mise en œuvre, d'établissement de rapports et de suivi au Maroc, le Réseau international des mécanismes nationaux de mise en œuvre, d'établissement de rapports et de suivi a été créé en vertu de la Déclaration d'Asunción, adoptée en 2024 ماي lors du deuxième séminaire international sur les mécanismes nationaux de mise en œuvre, d'établissement de rapports et de suivi, organisé par le Paraguay. Le réseau, qui compte actuellement 25 États membres, vise à renforcer la coopération, l'échange de bonnes pratiques et à soutenir la création de mécanismes nationaux de mise en œuvre, d'établissement de rapports et de suivi dans le monde entier. La dixième

édition du Dialogue Jlioun sur les droits de l'homme (أكتوبر 2024) a constitué une nouvelle étape importante avec l'adoption du Cadre de référence mondial de Marrakech, un document de référence basé sur les bonnes pratiques visant à aider les États à mettre en place et à renforcer les mécanismes nationaux de mise en œuvre, d'établissement de rapports et de suivi. Le réseau des mécanismes nationaux de mise en œuvre, d'établissement de rapports et de suivi s'est réuni le 27 يناير à Lisbonne pour adopter son plan d'action pour la période 2026-2030, qui repose sur six axes prioritaires, axés principalement sur l'échange d'expériences et le renforcement des capacités. Cet événement parallèle vise à mettre en lumière les principaux développements concernant l'agenda des mécanismes nationaux de mise en œuvre, d'établissement de rapports et de suivi, notamment l'adoption de la résolution 60/27 du Conseil des droits de l'homme, le plan d'action du réseau international pour la période 2026-2030, et le lancement de la plateforme (NMIRF Hub). Il vise également à faire connaître le réseau et ses principaux objectifs, à lancer un appel à l'engagement, à présenter la plateforme (NMIRF Hub) et ses dernières fonctionnalités, et à discuter des bonnes pratiques et des défis liés à la mise en place et au renforcement des mécanismes nationaux de mise en œuvre, d'établissement de rapports et de suivi. Cette rencontre, animée par le directeur exécutif de l'organisation « Global Rights Group », Mark Lymon, a été marquée par la participation de représentants de haut niveau des États partenaires, notamment la secrétaire d'État portugaise aux affaires étrangères et à la coopération, Ana Isabel Xavier, et le vice-ministre des affaires étrangères du Paraguay, Victor Alfredo Verdún Bitar, ainsi que de hauts fonctionnaires du Haut-Commissariat des Nations unies aux droits de

<https://www.yabiladi.com/articles/details/188864/conseil-droits-l-homme-ouverture-session.html>

Conseil des droits de l'Homme : Ouverture de la 61e session avec la participation du Maroc



Le Conseil des droits de l'Homme des Nations unies (CDH) a ouvert les travaux de sa 61e session, lundi au Palais des Nations à Genève, avec la participation du Maroc.

A l'ordre du jour de cette session, qui se tient jusqu'au 31 mars prochain, figurent plus de 80 rapports et une vingtaine de débats interactifs prévus avec des experts indépendants et titulaires de mandats.

Le Maroc est représenté par une délégation conduite par le délégué interministériel aux droits de l'Homme, Mohamed El Habib Belkouch, qui prononcera l'allocution du royaume lors de la séance plénière du segment de haut niveau.

Le délégué interministériel présidera également un Side-event de haut niveau consacré au Réseau international des Mécanismes nationaux de mise en œuvre, d'établissement de rapports et de suivi (NMIRF), dont le Maroc assure la coordination.

Organisée le 24 février en partenariat avec le Haut-Commissariat des Nations unies aux droits de l'Homme, les Missions permanentes du Maroc, du Brésil, du Portugal et du Paraguay auprès de l'ONU-Genève, et le Universal Rights Group, la réunion sera consacrée à la présentation du bilan des travaux du Réseau, notamment l'adoption de son plan d'action pour la période 2026-2030 et le lancement de sa plateforme virtuelle.

Durant plus de cinq semaines, les 47 États membres examineront globalement la situation des droits humains dans près de quarante pays, ainsi que de nombreux rapports thématiques portant notamment sur la torture, les droits culturels, le droit à l'alimentation, l'environnement, la lutte antiterroriste ou encore la protection de la vie privée.

Un segment de haut niveau, du 23 au 25 février, réunira des représentants de plus d'une centaine de pays. Y prendront la parole six chefs d'État ou de gouvernement, plus de 70 ministres des affaires étrangères et 13 ministres de la justice et procureurs généraux, ainsi que d'autres intervenants.



<https://le212news.ma/geneve-le-maroc-participe-a-la-61e-session-du-conseil-des-droits-de-lhomme-de-lonu/>

Genève : le Maroc participe à la 61e session du Conseil des droits de l'Homme de l'NU

Le Royaume du Maroc prend part à la 61e session du Conseil des droits de l'Homme des Nations unies, du 23 février au 31 mars à Genève. La délégation, conduite par le Délégué interministériel aux droits de l'Homme, Mohammed El Habib Belkouch, présidera une rencontre de haut niveau sur le Réseau international des MNMRS et renforcera la coopération avec les partenaires onusiens.

Le Royaume du Maroc prendra part aux travaux de la 61e session du Conseil des droits de l'Homme des Nations unies (CDH), prévue du 23 février au 31 mars.

La délégation marocaine à cet événement comprendra notamment le Délégué interministériel aux droits de l'Homme, Mohammed El Habib Belkouch, qui prononcera l'allocution du Royaume lors de la séance plénière consacrée aux délégations gouvernementales, indique un communiqué de la Délégation interministérielle aux droits de l'Homme (DIDH).

Mohammed El Habib Belkouch présidera également une rencontre de haut niveau sur le Réseau international des mécanismes nationaux de mise en œuvre, de reporting et de suivi (MNMRS), dont le Maroc est le coordinateur. La rencontre sur le soutien du plan de mise en œuvre et les enjeux futurs du Réseau des MNMRS aura lieu mardi 24 février au Palais des Nations.

Cet événement de haut niveau est organisé en partenariat avec le Haut-Commissariat des Nations unies aux droits de l'Homme et les missions permanentes auprès du CDH du Maroc, du Brésil, du Portugal et du Paraguay, ainsi que le groupe Global Rights.

La rencontre sera consacrée au bilan d'action du Réseau, notamment l'adoption de son plan d'action pour la période 2026-2030 et le lancement de sa plateforme virtuelle, outre le renouvellement de l'appel à y adhérer afin d'échanger et de partager les expériences et de renforcer le rôle des mécanismes au niveau des États.

En marge de cette 61e session, le Délégué interministériel aura des entretiens avec plusieurs responsables onusiens et des personnalités internationales du domaine des droits de l'Homme, ce qui témoigne de l'ouverture de la DIDH sur les événements internationaux liés aux droits humains et de sa volonté de partager l'expérience du Maroc dans le domaine de la promotion de ces droits, relève le communiqué.

Par la même occasion, seront également examinées les différentes formes de coopération avec les organismes et les experts concernés par les événements internationaux à se tenir cette année au Maroc.

https://maroc-diplomatique.net/ouverture-de-la-61e-session-du-conseil-des-droits-de-lhomme/?fbclid=IwDGRzaAQKSJ9jbGNrBAplaWV4dG4DYWWtAjExAHNydgMGYXBwX2lkDDM1MDY4NTUzMTcyOAABHgG6JM3qJnkYZ99F2d1WCf_MG3ejjZCrk6PJtfVJOL2QsbdXRf68Whcf1al_aem_fa17e-aKL-T7irKTjVRKbw&sfnsn=wa

Ouverture de la 61e session du Conseil des Droits de l'Homme, avec la participation du Maroc



Le Conseil des droits de l'Homme des Nations Unies (CDH) a ouvert les travaux de sa 61e session, lundi au Palais des Nations à Genève, avec la participation du Royaume du Maroc.

La séance d'ouverture, présidée par l'ambassadeur indonésien Sidharto Reza Suryodipuro, représentant permanent de l'Indonésie à Genève, en sa qualité de président du CDH cette année, a été marquée par les allocutions du secrétaire général de l'ONU, António Guterres, de la présidente de l'Assemblée générale, Annalena Baerbock, du Haut-commissaire aux droits de l'Homme, Volker Türk, et du chef de la diplomatie suisse, Ignazio Cassis.

A l'ordre du jour de cette session, qui se tient jusqu'au 31 mars prochain, figurent plus de 80 rapports et une vingtaine de débats interactifs prévus avec des experts indépendants et titulaires de mandats.

Durant plus de cinq semaines, les 47 États membres examineront la situation des droits humains dans près de quarante pays, ainsi que de nombreux rapports thématiques portant notamment sur la torture, les droits culturels, le droit à l'alimentation, l'environnement, la lutte antiterroriste ou encore la protection de la vie privée.

Un segment de haut niveau, du 23 au 25 février, réunira des représentants de plus d'une centaine de pays. Y prendront la parole six chefs d'État ou de gouvernement, plus de 70 ministres des affaires étrangères et 13 ministres de la justice et procureurs généraux, ainsi que d'autres intervenants.

Lire aussi : UIP : Le Maroc élu à la Commission permanente de la démocratie et des droits de l'Homme

Au menu également figurent des tables rondes traitant de plusieurs questions notamment les droits de l'homme et la culture de la paix; le financement du développement durable; les infrastructures inclusives tenant compte du handicap, y compris le transport et le logement; ainsi que le droit de l'enfant et les violations des droits de l'homme des enfants dans les conflits armés. Le Maroc est représenté à cette session par une délégation conduite par le Délégué interministériel aux droits de l'Homme, Mohamed El Habib Belkouch, qui prononcera l'allocution du Royaume lors de la séance plénière du segment de haut niveau.

Le délégué interministériel présidera également un Side-event de haut niveau consacré au Réseau international des Mécanismes nationaux de mise en œuvre, d'établissement de rapports et de suivi (NMIRF), dont le Maroc assure la coordination.

Organisée le 24 février en partenariat avec le Haut-Commissariat des Nations unies aux droits de l'Homme, les Missions permanentes du Maroc, du Brésil, du Portugal et du Paraguay auprès de l'ONU-Genève, et le Universal Rights Group, la réunion sera consacrée à la présentation du bilan des travaux du Réseau, notamment l'adoption de son plan d'action pour la période 2026-2030 et le lancement de sa plateforme virtuelle.

Elle visera également à renouveler l'appel à l'adhésion afin de favoriser l'échange d'expériences et de renforcer le rôle des mécanismes au niveau national.

En marge de cette importante session onusienne, M. Belkouch aura des entretiens bilatéraux avec plusieurs responsables onusiens et des personnalités internationales du domaine des droits de l'Homme, ce qui témoigne de l'ouverture de la DIDH sur les événements internationaux liés aux droits humains et de sa volonté de partager l'expérience du Maroc dans le domaine de la promotion de ces droits.

Par la même occasion, seront également examinées les différentes formes de coopération avec les organismes et les experts concernés par les événements internationaux à se tenir cette année au Maroc.

Avec MAP

<https://www.telegraphe.ma/fr/le-maroc-participe-a-la-61e-session-du-conseil-des-droits-de-lhomme>

Le Maroc participe à la 61e session du Conseil des droits de l'homme



Le Maroc participe aux travaux de la 61e session du Conseil des droits de l'homme, qui se tiendra du 23 février au 31 mars 2026. Le délégué ministériel chargé des droits de l'homme, Mohamed El Habib Belkouch, représentera le Maroc à cette session et prononcera un discours au nom du Royaume. Le délégué ministériel présidera également une réunion de haut niveau sur le réseau international des mécanismes nationaux de mise en œuvre et de suivi, dont le Maroc est coordinateur.

La réunion, qui se tiendra le 24 février 2026, sera consacrée à l'examen du plan d'action du réseau pour la période 2026-2030 et au lancement de sa plateforme virtuelle. Cette participation du Maroc à la 61e session du Conseil des droits de l'homme reflète l'engagement du pays en faveur de la promotion et de la protection des droits de l'homme. Le Maroc a toujours été un acteur clé dans la promotion des droits de l'homme au niveau international et a pris des mesures importantes pour renforcer son cadre juridique et institutionnel en matière de droits de l'homme.

Le délégué ministériel, Mohamed El Habib Belkouch, profitera de cette occasion pour rencontrer des responsables internationaux et des personnalités du domaine des droits de l'homme pour discuter des moyens de renforcer la coopération et de promouvoir les droits de l'homme. La 61e session du Conseil des droits de l'homme sera une occasion pour le Maroc de réaffirmer son engagement en faveur des droits de l'homme et de contribuer aux efforts internationaux pour promouvoir et protéger ces droits fondamentaux.



<https://laayouneinfo.fr/?p=5747>

Le Maroc participe à la 61e session du Conseil des droits de l'homme : présence institutionnelle et activation de l'agenda des mécanismes nationaux



La délégation marocaine est conduite par M. Mohamed Habib Belkouch, Ministre délégué aux Droits de l'homme, qui prononcera la déclaration du Royaume lors de la séance plénière consacrée aux délégations gouvernementales et présentera les approches nationales en matière de promotion et de protection des droits de l'homme. Dans le cadre de ce programme de participation, le Ministre délégué présidera une réunion de haut niveau sur le Réseau international des mécanismes nationaux de mise en œuvre, de notification et de suivi, que le Royaume coordonne. La réunion, intitulée « Appui au plan de mise en œuvre et aux défis futurs du Réseau des mécanismes nationaux de mise en œuvre, de notification et de suivi », se tiendra le 24 février 2026 au Palais des Nations, en partenariat avec le Haut-Commissariat des Nations Unies aux droits de l'homme, les Missions permanentes auprès du Conseil des droits de l'homme du Maroc, du Brésil, du Portugal et du Paraguay, et le Global Rights Group. Cette réunion sera l'occasion de mettre en lumière les réalisations du réseau, notamment l'adoption de son plan d'action 2026-2030 et le lancement de sa plateforme virtuelle. Elle renouvellera également l'appel aux États à rejoindre le réseau afin de partager leurs expériences et de renforcer l'efficacité des mécanismes nationaux de mise en œuvre des engagements internationaux. En marge de la session, le chef de la délégation marocaine devrait tenir une série de réunions bilatérales avec des représentants des

Nations Unies et des personnalités internationales des droits de l'homme afin de renforcer la coopération, d'échanger des expertises et de présenter l'expérience du Maroc en matière de promotion des droits de l'homme. Ces réunions aborderont également les modalités de coordination des événements internationaux que le Royaume accueillera cette année, dans le cadre de ses efforts pour consolider sa présence au sein du système multilatéral des droits de l'homme. Cette participation s'inscrit dans le cadre d'une diplomatie dynamique des droits de l'homme visant à renforcer l'engagement du Maroc dans les mécanismes de suivi et de mise en œuvre, en particulier sur les plans institutionnel et technique, notamment en ce qui concerne l'élaboration de rapports nationaux et l'interaction avec les recommandations des organes conventionnels et du mécanisme d'Examen périodique universel. La 61e session du Conseil des droits de l'homme constitue ainsi une nouvelle étape importante pour la mise en valeur de l'expérience nationale et le renforcement des partenariats internationaux en matière de protection des droits et libertés, dans une perspective de dialogue et de coopération multilatérale.

<https://www.innovantmagazine.ma/le-maroc-participe-a-la-61e-session-du-conseil-des-droits-de-lhomme-a-geneve/>



Le Conseil des droits de l'Homme des Nations Unies (CDH) a ouvert, lundi au Palais des Nations à Genève, les travaux de sa 61e session, avec la participation du Royaume du Maroc.

La séance inaugurale, présidée par Sidharto Reza Suryodipuro, représentant permanent de l'Indonésie à Genève et président du CDH pour l'année en cours, a été marquée par les interventions du Secrétaire général de l'ONU, António Guterres, de la présidente de l'Assemblée générale, Annalena Baerbock, du Haut-Commissaire aux droits de l'Homme, Volker Türk, ainsi que du chef de la diplomatie suisse, Ignazio Cassis.

Cette session, qui se poursuivra jusqu'au 31 mars, comprend à son ordre du jour plus de 80 rapports et une vingtaine de débats interactifs avec des experts indépendants et titulaires de mandats. Pendant plus de cinq semaines, les 47 États membres examineront la situation des droits humains dans près de quarante pays, ainsi que plusieurs rapports thématiques portant notamment sur la torture, les droits culturels, le droit à l'alimentation, l'environnement, la lutte contre le terrorisme et la protection de la vie privée.

Un segment de haut niveau, prévu du 23 au 25 février, réunira des représentants de plus d'une centaine de pays. Six chefs d'État ou de gouvernement, plus de 70 ministres des Affaires étrangères et 13 ministres de la Justice et procureurs généraux y prendront la parole, aux côtés d'autres responsables internationaux.

Parmi les temps forts figurent également des tables rondes consacrées aux droits de l'Homme et à la culture de la paix, au financement du développement durable, aux infrastructures inclusives intégrant le handicap — notamment dans les domaines du transport et du logement — ainsi qu'aux droits de l'enfant et aux violations subies par les enfants dans les conflits armés.

Le Maroc est représenté par une délégation conduite par Mohamed El Habib Belkouch, Délégué interministériel aux droits de l'Homme, qui prononcera l'allocution du Royaume lors de la séance plénière du segment de haut niveau.

M. Belkouch présidera également un side-event de haut niveau consacré au Réseau international des Mécanismes nationaux de mise en œuvre, d'établissement de rapports et de suivi (NMIRF), dont le Maroc assure la coordination. Organisée le 24 février en partenariat avec le Haut-Commissariat des Nations unies aux droits de l'Homme, ainsi qu'avec les Missions permanentes du Maroc, du Brésil, du Portugal et du Paraguay auprès de l'ONU à Genève et le Universal Rights Group, cette rencontre portera sur le bilan des travaux du Réseau, l'adoption de son plan d'action 2026-2030 et le lancement de sa plateforme virtuelle.

Elle visera également à encourager de nouvelles adhésions afin de renforcer l'échange d'expériences et le rôle des mécanismes nationaux au service de la promotion et de la protection des droits humains.

En marge de cette session onusienne, le responsable marocain tiendra plusieurs entretiens bilatéraux avec des responsables onusiens et des personnalités internationales, illustrant l'engagement du Royaume à partager son expérience et à renforcer les formes de coopération dans le domaine des droits de l'Homme, notamment en perspective des événements internationaux que le Maroc accueillera cette année.

<https://industries.ma/le-maroc-prend-part-a-la-61e-session-du-conseil-des-droits-de-lhomme-de-lonu/>

Le Maroc prend part à la 61e session du Conseil des droits de l'Homme de l'ONU

21 février 2026



Le Maroc participe à la 61e session du Conseil des droits de l'Homme de l'ONU à Genève, avec une délégation conduite par Mohammed El Habib Belkouch, mettant en avant l'engagement du Royaume en faveur des droits humains et de la coopération internationale.

Le Royaume du Maroc participera aux travaux de la 61e session du Conseil des droits de l'Homme des Nations unies (CDH), qui se tiendra du 23 février au 31 mars au Palais des Nations à Genève.

La délégation marocaine sera conduite notamment par le Délégué interministériel aux droits de l'Homme, Mohammed El Habib Belkouch, qui prononcera l'allocution du Royaume lors de la séance plénière dédiée aux délégations gouvernementales, selon un communiqué de la Délégation interministérielle aux droits de l'Homme (DIDH).

En marge des travaux officiels, M. Belkouch présidera une rencontre de haut niveau consacrée au Réseau international des mécanismes nationaux de mise en œuvre, de reporting et de suivi (MNMRs), dont le Maroc assure la coordination. Cette réunion, prévue le 24 février, portera sur le soutien au plan de mise en œuvre du Réseau ainsi que sur ses perspectives futures.

Organisé en partenariat avec le Haut-Commissariat des Nations unies aux droits de l'Homme, ainsi qu'avec les missions permanentes du Maroc, du Brésil, du Portugal et du Paraguay auprès du CDH, en collaboration avec l'organisation Global Rights, cet événement examinera notamment l'adoption du plan d'action 2026-2030 du Réseau et le lancement de sa plateforme virtuelle. Il sera également l'occasion de renouveler l'appel à l'adhésion afin de renforcer l'échange d'expériences et le rôle des mécanismes nationaux au sein des États.

Par ailleurs, le Délégué interministériel tiendra une série d'entretiens avec des responsables onusiens et des personnalités internationales actives dans le domaine des droits humains. Ces rencontres illustrent l'engagement constant du Maroc en faveur de la promotion et de la protection des droits de l'Homme, ainsi que sa volonté de consolider la coopération internationale dans ce domaine.

Enfin, des discussions porteront sur les différentes formes de coopération avec les organismes et experts concernés par les événements internationaux prévus cette année au Maroc, confirmant l'ouverture et la dynamique proactive du Royaume sur la scène internationale des droits humains.

<https://dpress.ma/fr/2026/02/23/ouverture-de-la-61e-session-du-conseil-des-droits-de-lhomme-avec-la-participation-du-maroc/?amp=1>

Ouverture de la 61e session du Conseil des Droits de l'Homme, avec la participation du Maroc



Le Conseil des droits de l'Homme des Nations Unies (CDH) a ouvert les travaux de sa 61e session, lundi au Palais des Nations à Genève, avec la participation du Royaume du Maroc.

La séance d'ouverture, présidée par l'ambassadeur indonésien Sidharto Reza Suryodipuro, représentant permanent de l'Indonésie à Genève, en sa qualité de président du CDH cette année, a été marquée par les allocutions du secrétaire général de l'ONU, António Guterres, de la présidente de l'Assemblée générale, Annalena Baerbock, du Haut-commissaire aux droits de l'Homme, Volker Türk, et du chef de la diplomatie suisse, Ignazio Cassis.

A l'ordre du jour de cette session, qui se tient jusqu'au 31 mars prochain, figurent plus de 80 rapports et une vingtaine de débats interactifs prévus avec des experts indépendants et titulaires de mandats.

Durant plus de cinq semaines, les 47 États membres examineront la situation des droits humains dans près de quarante pays, ainsi que de nombreux rapports thématiques portant notamment sur la torture, les droits culturels, le droit à l'alimentation, l'environnement, la lutte antiterroriste ou encore la protection de la vie privée.

Un segment de haut niveau, du 23 au 25 février, réunira des représentants de plus d'une centaine de pays. Y prendront la parole six chefs d'État ou de gouvernement, plus de 70 ministres des

affaires étrangères et 13 ministres de la justice et procureurs généraux, ainsi que d'autres intervenants.

Au menu également figurent des tables rondes traitant de plusieurs questions notamment les droits de l'homme et la culture de la paix; le financement du développement durable; les infrastructures inclusives tenant compte du handicap, y compris le transport et le logement; ainsi que le droit de l'enfant et les violations des droits de l'homme des enfants dans les conflits armés. Le Maroc est représenté à cette session par une délégation conduite par le Délégué interministériel aux droits de l'Homme, Mohamed El Habib Belkouch, qui prononcera l'allocution du Royaume lors de la séance plénière du segment de haut niveau.

Le délégué interministériel présidera également un Side-event de haut niveau consacré au Réseau international des Mécanismes nationaux de mise en œuvre, d'établissement de rapports et de suivi (NMIRF), dont le Maroc assure la coordination.

Organisée le 24 février en partenariat avec le Haut-Commissariat des Nations unies aux droits de l'Homme, les Missions permanentes du Maroc, du Brésil, du Portugal et du Paraguay auprès de l'ONU-Genève, et le Universal Rights Group, la réunion sera consacrée à la présentation du bilan des travaux du Réseau, notamment l'adoption de son plan d'action pour la période 2026-2030 et le lancement de sa plateforme virtuelle.

Elle visera également à renouveler l'appel à l'adhésion afin de favoriser l'échange d'expériences et de renforcer le rôle des mécanismes au niveau national.

En marge de cette importante session onusienne, M. Belkouch aura des entretiens bilatéraux avec plusieurs responsables onusiens et des personnalités internationales du domaine des droits de l'Homme, ce qui témoigne de l'ouverture de la DIDH sur les événements internationaux liés aux droits humains et de sa volonté de partager l'expérience du Maroc dans le domaine de la promotion de ces droits.

Par la même occasion, seront également examinées les différentes formes de coopération avec les organismes et les experts concernés par les événements internationaux à se tenir cette année au Maroc.

<https://dpress.ma/fr/2026/02/21/le-maroc-prend-part-a-la-61e-session-du-cdh-prevue-du-23-fevrier-au-31-mars/>

Le Maroc prend part à la 61e session du CDH prévue du 23 février au 31 mars



Le Royaume du Maroc prendra part aux travaux de la 61e session du Conseil des droits de l'Homme des Nations unies (CDH), prévue du 23 février au 31 mars.

La délégation marocaine à cet événement comprendra notamment le Délégué interministériel aux droits de l'Homme, Mohammed El Habib Belkouch, qui prononcera l'allocution du Royaume lors de la séance plénière consacrée aux délégations gouvernementales, indique un communiqué de la Délégation interministérielle aux droits de l'Homme (DIDH).

M. Belkouch présidera également une rencontre de haut niveau sur le Réseau international des mécanismes nationaux de mise en œuvre, de reporting et de suivi (MNMRS), dont le Maroc est le coordinateur. La rencontre sur le soutien du plan de mise en œuvre et les enjeux futurs du Réseau des MNMRS aura lieu mardi 24 février au Palais des Nations.

Cet événement de haut niveau est organisé en partenariat avec le Haut-Commissariat des Nations unies aux droits de l'Homme et les missions permanentes auprès du CDH du Maroc, du Brésil, du Portugal et du Paraguay, ainsi que le groupe Global Rights.

La rencontre sera consacrée au bilan d'action du Réseau, notamment l'adoption de son plan d'action pour la période 2026-2030 et le lancement de sa plateforme virtuelle, outre le renouvellement de l'appel à y adhérer afin d'échanger et de partager les expériences et de renforcer le rôle des mécanismes au niveau des États.

En marge de cette 61e session, le Délégué interministériel aura des entretiens avec plusieurs responsables onusiens et des personnalités internationales du domaine des droits de l'Homme, ce qui témoigne de l'ouverture de la DIDH sur les événements internationaux liés aux droits humains et de sa volonté de partager l'expérience du Maroc dans le domaine de la promotion de ces droits, relève le communiqué.

Par la même occasion, seront également examinées les différentes formes de coopération avec les organismes et les experts concernés par les événements internationaux à se tenir cette année au Maroc.

<https://www.kaweru.com/politique-societe/2026/02/23/le-maroc-participe-a-la-61e-session-du-conseil-des-droits-de-lhomme-a-geneve/>

Le Maroc participe à la 61e session du Conseil des droits de l'Homme à Genève



La 61e session du Conseil des droits de l'Homme des Nations Unies (CDH) a débuté lundi 23 février au Palais des Nations à Genève, avec la participation de plusieurs pays, dont le Maroc. La séance d'ouverture, dirigée par l'ambassadeur indonésien Sidharto Reza Suryodipuro, président du Conseil cette année, a accueilli les interventions du secrétaire général de l'ONU António Guterres, de la présidente de l'Assemblée générale Annalena Baerbock, du Haut-commissaire aux droits de l'Homme Volker Türk et du chef de la diplomatie suisse Ignazio Cassis.

Durant cette session, qui se poursuivra jusqu'au 31 mars, plus de 80 rapports et une vingtaine de débats interactifs avec des experts indépendants sont prévus. Les 47 États membres examineront la situation des droits humains dans près de quarante pays, ainsi que de nombreux rapports thématiques sur la torture, les droits culturels, le droit à l'alimentation, l'environnement, la lutte antiterroriste ou la protection de la vie privée.

Un segment de haut niveau, prévu du 23 au 25 février, réunira des représentants de plus d'une centaine de pays, avec la participation de six chefs d'État ou de gouvernement, plus de 70 ministres des affaires étrangères et 13 ministres de la justice et procureurs généraux. Des tables rondes aborderont les droits de l'homme et la culture de la paix, le financement du développement durable, les infrastructures inclusives pour les personnes en situation de handicap et le droit de l'enfant, notamment dans les conflits armés.

Le Maroc est représenté par une délégation conduite par le Délégué interministériel aux droits de l'Homme Mohamed El Habib Belkouch, qui présidera un événement parallèle de haut niveau consacré au Réseau international des Mécanismes nationaux de mise en œuvre, d'établissement de rapports et de suivi (NMIRF), coordonné par le Maroc.

Cette réunion, organisée le 24 février en partenariat avec le Haut-Commissariat aux droits de l'Homme, les Missions permanentes du Maroc, du Brésil, du Portugal et du Paraguay auprès de l'ONU-Genève, ainsi que l'Universal Rights Group, présentera le bilan des travaux du Réseau, l'adoption de son plan d'action 2026-2030 et le lancement de sa plateforme virtuelle. Elle encouragera également l'adhésion de nouveaux membres pour renforcer l'échange d'expériences et le rôle des mécanismes nationaux.

Le Maroc et l'enjeu de la transformation structurelle du système des droits de l'Homme

Alors que se déroule la 61^{ème} session du Conseil des droits de l'homme à Genève, le système onusien opère une mue historique : le passage de la proclamation des normes à l'impératif de leur mise en œuvre. Entre diplomatie d'influence et réformes structurelles, le Maroc s'impose comme un acteur clé de cette transformation. Analyse d'un tournant politique où la crédibilité des Etats se joue désormais sur l'impact réel de leurs politiques publiques.

La présidence marocaine du Conseil des droits de l'homme (CDH) en 2024 n'a pas été une simple étape protocolaire éphémère. Elle a constitué un moment significatif au sein d'un processus international marqué par un repositionnement profond du système des droits de l'homme. Dans un contexte mondial de tensions géopolitiques croissantes, de multiplication des conflits armés et de polarisation politique accrue, des questions fondamentales ont émergé quant à la capacité du Conseil onusien à passer de la production de recommandations à la garantie de leur mise en œuvre effective au sein des Etats.

Aujourd'hui, alors que se déroule la 61^{ème} session du Conseil au Palais des Nations à Genève, il apparaît clairement que le débat ne porte plus sur le nombre de résolutions ou la nature des déclarations politiques, mais sur une question bien plus profonde : comment reconstruire la crédibilité du système onusien de protection des droits de l'homme en renforçant la mise en œuvre nationale des engagements internationaux ? Et comment transformer les recommandations, de leur forme déclarative, en politiques publiques mesurables ?

C'est dans ce contexte que s'inscrit la présence marocaine, conduite par le Délégué interministériel aux droits de l'homme, Mohamed Habib Belkouch, aux côtés de l'Ambassadeur Représentant Permanent du Maroc auprès de l'Office des Nations Unies à Genève, Omar Zniber, ainsi que des représentants des départements gouvernementaux et de la société civile. Cette présence est le prolongement d'un parcours institutionnel de plus d'une décennie, et non une simple participation conjoncturelle. Elle doit être lue non seulement sous l'angle diplomatique, mais comme l'expression d'une trajectoire institutionnelle progressive ayant fait de la mise en œuvre un pilier de la vision nationale dans son interaction avec le système onusien.

La portée ici est double : d'une part, cette participation marque la première présence de la Délégalion Interministérielle aux Droits de l'Homme (DIDH) sous l'ère de l'actuel Délégué dans une session de cette envergure ; d'autre part, elle intervient à un moment où le système onusien redéfinit ses priorités, pla-



çant l'effectivité de la mise en œuvre au cœur des débats.

L'ONU et les enjeux politiques

L'adoption par le Conseil des droits de l'homme, en octobre dernier, de la résolution 60/27 relative au renforcement de la coopération internationale pour soutenir les mécanismes nationaux de mise en œuvre, d'élaboration de rapports et de suivi (A/HRC/RES/60/27), reflète un changement structurel dans la philosophie du Conseil. La résolution ne propose pas de nouvelles normes, mais reconnaît implicitement que le défi majeur ne réside plus dans la formulation des engagements, mais dans le déficit de mise en œuvre.

Au fil des années, les organes de traités, les procédures spéciales et l'Examen Périodique Universel (EPU) ont accumulé des milliers de recommandations. Cependant, l'absence de mécanismes nationaux stables et institutionnalisés pour la coordination et le suivi a rendu l'interaction et l'exécution inégales, et parfois d'un impact limité. Ce fossé a commencé à affecter la crédibilité même du système, particulièrement dans un environnement international où les pressions politiques sur le multilatéralisme s'intensifient.

Dans ce cadre, la résolution 60/27 marque une transition claire d'une logique de pur contrôle vers une logique d'appui institutionnel. L'objectif n'est plus seulement de demander des comptes aux Etats, mais de leur permettre de bâtir des mécanismes d'exécution efficaces, de favoriser l'échange d'expertises et de consacrer le Réseau International des mécanismes nationaux en tant que partenaire stratégique du Haut-Commissariat.

Cette transformation s'est concrétisée par la réunion de haut niveau tenue le 24 février 2026 au Palais des Nations, intitulée « Faire progresser l'agenda de la mise en œuvre ». Cette rencontre n'était pas technique, mais éminemment politique. Il y a été souligné que la crédibilité des Etats au sein du Conseil se mesure désormais

à leur capacité à transformer les recommandations onusiennes en politiques publiques quantifiables.

Lors de cette rencontre, le Délégué interministériel, Mohamed Habib Belkouch, a affirmé que la mise en œuvre des recommandations du système des Nations Unies n'est plus une question technique, mais un enjeu politique lié à la crédibilité des Etats et à la confiance des citoyens envers leurs institutions. En ce sens, l'exécution devient un critère de gouvernance et non une simple procédure administrative.

Le Maroc et la redéfinition des priorités

Ce débat n'est pas isolé de la dynamique plus large du Réseau International des Mécanismes Nationaux de Mise en œuvre, de Reporting et de Suivi, devenu progressivement un levier central au sein du système du CDH. Ce réseau dépasse désormais le stade du simple espace technique d'échange pour s'affirmer comme une plateforme politique et institutionnelle visant à structurer et pérenniser la mise en œuvre nationale des engagements internationaux.

Le Maroc se positionne comme l'un des acteurs fondateurs de ce réseau et comme contributeur à l'élaboration de ses orientations stratégiques, que ce soit par son implication dans son comité exécutif ou par sa participation à la rédaction de ses documents de référence et de ses plans d'action pour la période 2026-2030. Ce rôle traduit le passage du Maroc du statut d'Etat réagissant aux recommandations à celui d'Etat contribuant à l'organisation de l'écosystème de mise en œuvre au niveau international.

Le Haut-Commissariat des Nations Unies aux droits de l'homme a renforcé cette orientation en considérant le Réseau comme un partenaire essentiel. Cela confère à l'expérience marocaine une dimension supplémentaire : la DIDH n'est plus un simple outil de coordination nationale, mais un modèle cité dans les discussions internationales sur les meil-

leures méthodes de gestion des obligations des Etats.

L'opérationnalisation de cette mutation a été marquée par le lancement de la nouvelle plateforme numérique "Knowledge Gateway". Cet outil, qui héberge un espace dédié aux mécanismes nationaux, constitue une infrastructure cognitive visant à soutenir la mise en œuvre par la mutualisation des ressources, l'échange de bonnes pratiques et le développement d'outils de suivi et d'évaluation.

Une expérience marocaine précurseur

Pour le Maroc, cette mutation ne constitue pas une rupture mais reflète une cohérence avec une approche travaillée au niveau national dès 2011, date de la création d'une structure interministérielle de coordination. A cette époque, l'attention internationale portait principalement sur la régularité des rapports. Le Maroc a pourtant choisi d'édifier un mécanisme permanent et institutionnalisé pour garantir la continuité et éviter toute réaction conjoncturelle.

Au fil des ans, la DIDH a évolué pour devenir un organe de coordination complet, gérant les échéances, collectant les données des différents départements et suivant l'exécution des recommandations acceptées. Ce travail de fond a ancré une culture de la mise en œuvre au sein de l'administration marocaine, intégrant l'interaction avec les mécanismes onusiens dans la logique de la gouvernance publique.

Cette expérience a été saluée par le Haut-Commissariat aux droits de l'homme. Cette reconnaissance internationale confirme que le modèle marocain offre un exemple concret de transformation des engagements internationaux en processus institutionnels durables. Le travail de la Délégalion ne se limite pas à la rédaction de rapports ; il contribue à l'harmonisation des politiques publiques, à l'amélioration du dialogue avec les experts onusiens et au renforcement de la crédibilité du Royaume dans l'espace multilatéral.

Dans un monde où les défis pesant sur le système international des droits de l'homme se multiplient, la mise en œuvre devient le véritable curseur de la légitimité. Le Maroc, à travers sa Délégalion Interministérielle, fait le pari que l'engagement ne se limite pas à une présence dans les salles de réunion, mais s'étend à la construction d'outils, au développement de réseaux et à l'amélioration du cadre onusien lui-même.

C'est un choix stratégique : transformer l'engagement international d'un texte en politique, d'une recommandation en impact, et d'une symbolique diplomatique en une pratique institutionnelle pérenne.

Genève: Par Sami El Moudni
Journaliste et chercheur en droits humains

<https://lematin.ma/nation/droits-de-lhomme-le-maroc-annonce-deux-evenements-internationaux/331977>

Droits de l'Homme: le Maroc annonce deux événements internationaux pour soutenir l'action multilatérale

Le Royaume du Maroc organisera prochainement deux événements internationaux destinés à renforcer la coopération multilatérale et le consensus autour des normes fondamentales des droits de l'Homme, a annoncé, mercredi à Genève, le Délégué interministériel aux droits de l'Homme, Mohamed Elhabib Belkouch.



Il s'agit d'"une retraite ciblée, prévue avant l'été, consacrée à la réflexion portant sur les voies de la réforme de l'Examen périodique universel (EPU), à l'approche de son cinquième cycle", a précisé Mohamed Elhabib Belkouch, qui prononçait la déclaration du Royaume au débat général du segment de haut niveau de la 61e session du Conseil des droits de l'Homme (CDH).

Le Maroc organisera également un événement thématique dédié à la prévention de la torture, destiné à promouvoir l'échange de bonnes pratiques entre mécanismes nationaux de prévention, institutions indépendantes et partenaires internationaux, a-t-il ajouté.

Ces deux initiatives s'inscrivent dans la dynamique d'efforts menés par le Maroc pour contribuer de manière constante à atteindre le consensus autour des normes fondamentales des mécanismes du Conseil des droits de l'Homme, a souligné M. Belkouch. Le responsable n'a pas manqué de rappeler que le Maroc poursuit ses réformes structurelles visant à renforcer l'égalité et la protection des droits et libertés fondamentales, conformément

aux orientations de Sa Majesté le Roi Mohammed VI et aux principes consacrés par la Constitution.

Il a également réaffirmé l'attachement du Royaume au multilatéralisme et au renforcement du système international des droits de l'homme.

M. Belkoucha, dans ce cadre, exprimé le plein soutien du Maroc au Haut-Commissariat aux droits de l'Homme et, en particulier, à l'engagement personnel du Haut-Commissaire en faveur de plusieurs questions prioritaires, notamment la prévention des violations, le renforcement des capacités et la promotion des approches fondées sur les droits humains dans les politiques publiques.

<https://medias24.com/2026/02/26/cdh-le-maroc-organisera-deux-evenements-internationaux-a-geneve-1634258>

CDH : le Maroc organisera deux événements internationaux à Genève

L Le Maroc organisera prochainement deux événements internationaux visant à renforcer la coopération multilatérale et à promouvoir les normes fondamentales des droits de l'Homme, a annoncé, mercredi 25 février à Genève (Suisse), le délégué interministériel aux droits de l'Homme, Mohamed Elhabib Belkouch.



Il s'agit d'"**une retraite ciblée, prévue avant l'été, consacrée à la réflexion portant sur les voies de la réforme de l'examen périodique universel (EPU), à l'approche de son cinquième cycle**", a précisé M. Belkouch, qui prononçait la déclaration du Royaume au débat général du segment de haut niveau de la 61e session du Conseil des droits de l'Homme (CDH).

Le Maroc organisera également un événement thématique dédié à la prévention de la torture, destiné à promouvoir l'échange de bonnes pratiques entre mécanismes nationaux de prévention, institutions indépendantes et partenaires internationaux, a-t-il ajouté.

Ces deux initiatives s'inscrivent dans la dynamique d'efforts menés par le Maroc pour contribuer de manière constante à atteindre le consensus autour des normes fondamentales des mécanismes du Conseil des droits de l'Homme, a souligné M. Belkouch.

Le responsable n'a pas manqué de rappeler que le Maroc poursuit ses réformes structurelles visant à renforcer l'égalité et la protection des droits et libertés fondamentales, conformément aux orientations du Roi Mohammed VI et aux principes consacrés par la Constitution.

Il a également réaffirmé l'attachement du Royaume au multilatéralisme et au renforcement du système international des droits de l'homme.

M. Belkouch a, dans ce cadre, exprimé le plein soutien du Maroc au Haut-commissariat aux droits de l'Homme et, en particulier, à l'engagement personnel du Haut-commissaire en faveur de plusieurs questions prioritaires, notamment la prévention des violations, le renforcement des capacités et la promotion des approches fondées sur les droits humains dans les politiques publiques.

Droits de l'Homme: le Maroc prend part à la 61e session du CDH à Genève



Le Conseil des droits de l'Homme des Nations Unies (CDH) a ouvert les travaux de sa 61e session, lundi au Palais des Nations à Genève, avec la participation du Royaume du Maroc.

La séance d'ouverture, présidée par l'ambassadeur indonésien Sidharto Reza Suryodipuro, représentant permanent de l'Indonésie à Genève, en sa qualité de président du CDH cette année, a été marquée par les allocutions du secrétaire général de l'ONU, António Guterres, de la présidente de l'Assemblée générale, Annalena Baerbock, du Haut-commissaire aux droits de l'Homme, Volker Türk, et du chef de la diplomatie suisse, Ignazio Cassis.

A l'ordre du jour de cette session, qui se tient jusqu'au 31 mars prochain, figurent plus de 80 rapports et une vingtaine de débats interactifs prévus avec des experts indépendants et titulaires de mandats.

Durant plus de cinq semaines, les 47 États membres examineront la situation des droits humains dans près de quarante pays, ainsi que de nombreux rapports thématiques portant notamment sur la torture, les droits culturels, le droit à l'alimentation, l'environnement, la lutte antiterroriste ou encore la protection de la vie privée. Un segment de haut niveau, du 23 au 25 février, réunira des représentants de plus d'une centaine de pays.

Y prendront la parole six chefs d'État ou de gouvernement, plus de 70 ministres des affaires étrangères et 13 ministres de la justice et procureurs généraux, ainsi que d'autres intervenants.

Au menu également figurent des tables rondes traitant de plusieurs questions notamment les droits de l'homme et la culture de la paix; le financement du développement durable; les infrastructures inclusives tenant compte du handicap, y compris le transport et le logement; ainsi que le droit de l'enfant et les violations des droits de l'homme des enfants dans les conflits armés. Le Maroc est représenté à cette session par une délégation conduite par le Délégué interministériel aux droits de l'Homme, Mohamed El Habib Belkouch, qui prononcera l'allocution du Royaume lors de la séance plénière du segment de haut niveau.

Le délégué interministériel présidera également un Side-event de haut niveau consacré au Réseau international des Mécanismes nationaux de mise en œuvre, d'établissement de rapports et de suivi (NMIRF), dont le Maroc assure la coordination.

Organisée le 24 février en partenariat avec le Haut-Commissariat des Nations unies aux droits de l'Homme, les Missions permanentes du Maroc, du Brésil, du Portugal et du Paraguay auprès de l'ONU-Genève, et le Universal Rights Group, la réunion sera consacrée à la présentation du bilan des travaux du Réseau, notamment l'adoption de son plan d'action pour la période 2026-2030 et le lancement de sa plateforme virtuelle.

Elle visera également à renouveler l'appel à l'adhésion afin de favoriser l'échange d'expériences et de renforcer le rôle des mécanismes au niveau national.

En marge de cette importante session onusienne, M. Belkouch aura des entretiens bilatéraux avec plusieurs responsables onusiens et des personnalités internationales du domaine des droits de l'Homme, ce qui témoigne de l'ouverture de la DIDH sur les événements internationaux liés aux droits humains et de sa volonté de partager l'expérience du Maroc dans le domaine de la promotion de ces droits.

Par la même occasion, seront également examinées les différentes formes de coopération avec les organismes et les experts concernés par les événements internationaux à se tenir cette année au Maroc.

Coup d'envoi de la 61e session du Conseil des droits de l'homme, avec la participation du Maroc



Le Conseil des droits de l'homme des Nations Unies a entamé sa 61e session au Palais des Nations, à Genève.

Les travaux se poursuivront jusqu'au 31 mars prochain, avec la participation du Royaume du Maroc.

Au programme: plus de 80 rapports et près d'une vingtaine de débats interactifs réunissant des experts des 47 États membres.

Les discussions porteront notamment sur la situation des droits humains dans le monde, la torture, les droits culturels, le droit à l'alimentation, l'environnement, la lutte antiterroriste ainsi que la protection de la vie privée.

Genève | Ouverture de la 61e session du CDH, avec la participation du Royaume du Maroc



Le Conseil des droits de l'Homme des Nations Unies (CDH) a ouvert les travaux de sa 61e session, lundi au Palais des Nations à Genève, avec la participation du Royaume du Maroc.

La séance d'ouverture, présidée par l'ambassadeur indonésien Sidharto Reza Suryodipuro, représentant permanent de l'Indonésie à Genève, en sa qualité de président du CDH cette année, a été marquée par les allocutions du secrétaire général de l'ONU, António Guterres, de la présidente de l'Assemblée générale, Annalena Baerbock, du Haut-commissaire aux droits de l'Homme, Volker Türk, et du chef de la diplomatie suisse, Ignazio Cassis.

A l'ordre du jour de cette session, qui se tient jusqu'au 31 mars prochain, figurent plus de 80 rapports et une vingtaine de débats interactifs prévus avec des experts indépendants et titulaires de mandats.

Durant plus de cinq semaines, les 47 États membres examineront la situation des droits humains dans près de quarante pays, ainsi que de nombreux rapports thématiques portant notamment sur la torture, les droits culturels, le droit à l'alimentation, l'environnement, la lutte antiterroriste ou encore la protection de la vie privée.

Un segment de haut niveau, du 23 au 25 février, réunira des représentants de plus d'une centaine de pays. Y prendront la parole six chefs d'État ou de gouvernement, plus de 70 ministres des affaires étrangères et 13 ministres de la justice et procureurs généraux, ainsi que d'autres intervenants.

Au menu également figurent des tables rondes traitant de plusieurs questions notamment les droits de l'homme et la culture de la paix; le financement du développement durable; les infrastructures inclusives tenant compte du handicap, y compris le transport et le logement; ainsi que le droit de l'enfant et les violations des droits de l'homme des enfants dans les conflits armés. Le Maroc est représenté à cette session par une délégation conduite par le Délégué interministériel aux droits de l'Homme, Mohamed El Habib Belkouch, qui prononcera l'allocution du Royaume lors de la séance plénière du segment de haut niveau.



Le délégué interministériel présidera également un Side -event de haut niveau consacré au Réseau international des Mécanismes nationaux de mise en œuvre, d'établissement de rapports et de suivi (NMIRF), dont le Maroc assure la coordination.

Organisée le 24 février en partenariat avec le Haut-Commissariat des Nations unies aux droits de l'Homme, les Missions permanentes du Maroc, du Brésil, du Portugal et du Paraguay auprès de l'ONU-Genève, et le Universal Rights Group, la réunion sera consacrée à la présentation du bilan des travaux du Réseau, notamment l'adoption de son plan d'action pour la période 2026-2030 et le lancement de sa plateforme virtuelle.

Elle visera également à renouveler l'appel à l'adhésion afin de favoriser l'échange d'expériences et de renforcer le rôle des mécanismes au niveau national.

En marge de cette importante session onusienne, M. Belkouch aura des entretiens bilatéraux avec plusieurs responsables onusiens et des personnalités internationales du domaine des droits de l'Homme, ce qui témoigne de l'ouverture de la DIDH sur les événements internationaux liés aux droits humains et de sa volonté de partager l'expérience du Maroc dans le domaine de la promotion de ces droits.

Par la même occasion, seront également examinées les différentes formes de coopération avec les organismes et les experts concernés par les événements internationaux à se tenir cette année au Maroc.

<https://www.lereporter.ma/cdh-une-participation-marocaine-soutenue-au-service-dun-agenda-renouvele-des-droits-humains-m-belkouch>

CDH | Une participation marocaine soutenue au service d'un agenda renouvelé des droits humains (M. Belkouch)



La participation du Maroc à la 61e session du Conseil des droits de l'Homme (CDH) constitue "une nouvelle confirmation de l'engagement du Royaume dans la dynamique internationale des droits de l'Homme", a affirmé le Délégué interministériel aux droits de l'Homme, Mohammed El Habib Belkouch.

Dans une déclaration à la presse, M. Belkouch, qui conduit la délégation marocaine aux travaux du segment de haut niveau de cette session, a souligné la nécessité de "créer de nouvelles dynamiques dépassant les approches classiques" en matière des droits de l'Homme pour répondre aux pressions et aux défis que connaît aujourd'hui le système multilatéral.

Il a indiqué que cette présence active du Maroc au sein du CDH s'inscrit d'abord dans une logique de suivi attentif de l'évolution des travaux des organes internationaux, tout en appuyant les efforts du Haut-Commissaire aux droits de l'Homme en faveur d'une réforme visant à renforcer l'efficacité et la performance du système onusien.

Le Délégué interministériel a également mis en avant l'organisation prochaine, au Maroc, d'activités nationales réunissant experts internationaux et représentants du Haut-Commissariat pour réfléchir aux pistes d'amélioration, notamment du mécanisme de l'Examen périodique universel (EPU), ainsi qu'aux attentes exprimées par les États membres. Il a, par ailleurs, rappelé le

rôle du Royaume dans la coordination de la 4ème édition du réseau international des mécanismes nationaux de mise en œuvre, de suivi et d'établissement des rapports, prévue au Maroc début 2027, ainsi que les initiatives programmées aux niveaux africain et arabe pour renforcer l'implication des mécanismes régionaux dans l'élaboration des nouvelles orientations mondiales en matière de droits humains.

Évoquant les "dynamiques d'accompagnement" prônées par le Haut-Commissaire, il a souligné la contribution du Maroc à l'alliance internationale pour le soutien à la Convention contre la torture, initiative dont il est l'un des chefs de file, insistant sur l'ouverture à de nouveaux acteurs – États, organisations internationales, société civile, artistes – afin de porter les causes des droits de l'Homme au-delà des cadres traditionnels.

De son côté, l'ambassadeur représentant permanent du Maroc auprès de l'ONU-Genève, Omar Zniber, a mis en avant la participation "dense et qualitative" de la délégation marocaine à cette 61e session, à travers notamment une intervention exposant la vision du Royaume fondée sur l'universalité et l'indivisibilité des droits, avec un accent particulier sur les droits économiques, sociaux et culturels, dans un contexte international marqué par de fortes tensions liées notamment aux enjeux du développement.

Il a indiqué que la délégation marocaine organisera deux side-events. Le premier traite du Réseau des Mécanismes nationaux de mise en œuvre, d'élaboration des rapports et de suivi recommandations en matière de droits de l'Homme (MNMRs), rappelant que le Maroc, aux côtés du Portugal et du Paraguay, a été à l'initiative de cette démarche visant à renforcer la coopération entre États et avec les organes du Conseil.

Dans le cadre de la politique marocaine de dialogue et d'échange, un autre side-event sera organisé, le 12 mars, autour de la lutte contre le discours de haine, avec la participation de représentants des religions monothéistes et de diverses sensibilités, afin de contrer un phénomène alimentant racisme, discrimination et intolérance, a-t-il ajouté.

M. Zniber a insisté sur le fait que, bien que son mandat triennal au sein du Conseil ait pris fin en décembre 2025, le Maroc demeure pleinement engagé dans l'agenda international des droits de l'Homme, tant à Genève qu'au niveau national et dans le cadre de la coopération internationale, fort de l'expérience accumulée sur le plan interne et d'une approche globale intégrant droits des femmes, des enfants, droits économiques et sociaux, tout en prenant en considération les défis émergents liés notamment aux nouvelles technologies.

<https://labass.net/91013-geneve-cdh-le-maroc-annonce-deux-evenements-internationaux-pour-soutenir-laction-multilaterale-en-matiere-de-droits-de-lhomme.html>

Genève-CDH : Le Maroc annonce deux événements internationaux pour soutenir l'action multilatérale en matière de droits de l'Homme

- by Semlali Khalid 26 février 2026



Le Maroc organisera prochainement deux événements internationaux destinés à renforcer la coopération multilatérale et le consensus autour des normes fondamentales des droits de l'Homme, a annoncé le Délégué interministériel aux droits de l'Homme, Mohamed Elhabib Belkouch, mercredi au Conseil des droits de l'Homme (CDH) à Genève.

Le premier événement concerne « une retraite ciblée, prévue avant l'été, consacrée à la réflexion portant sur les voies de la réforme de l'Examen périodique universel (EPU), à l'approche de son cinquième cycle », a précisé M. Belkouch, qui prononçait la déclaration du Royaume au débat général du segment de haut niveau de la 61e session du Conseil des droits de l'Homme (CDH).

Le Maroc organisera également un événement thématique dédié à la prévention de la torture, destiné à promouvoir l'échange de bonnes pratiques entre mécanismes nationaux de prévention, institutions indépendantes et partenaires internationaux, a-t-il ajouté.

Ces deux initiatives s'inscrivent dans la dynamique d'efforts menés par le Maroc pour contribuer de manière constante à atteindre le consensus autour des normes fondamentales des mécanismes du Conseil des droits de l'Homme, a souligné M. Belkouch.

Le Maroc poursuit aussi ses réformes structurelles visant à renforcer l'égalité et la protection des droits et libertés fondamentales, conformément aux orientations de Sa Majesté le Roi Mohammed VI et aux principes consacrés par la Constitution, a rappelé le responsable.

Il a également réaffirmé l'attachement du Royaume au multilatéralisme et au renforcement du système international des droits de l'homme.

M. Belkouch a, dans ce cadre, exprimé le plein soutien du Maroc au Haut-Commissariat aux droits de l'Homme et, en particulier à l'engagement personnel du Haut-Commissaire en faveur de plusieurs questions prioritaires, notamment la prévention des violations, le renforcement des capacités et la promotion des approches fondées sur les droits humains dans les politiques publiques.

<https://www.lereporter.ma/l'action-des-nmirf-depasse-la-seule-dimension-technique-pour-atteindre-celle-du-politique-belkouch>

L'action des NMIRF dépasse la seule dimension technique pour atteindre celle du politique (Belkouch)



L'action des mécanismes nationaux de mise en œuvre, d'établissement de rapports et de suivi (NMIRF) "excède la seule dimension technique pour atteindre celle, autrement substantielle, du politique", a affirmé, mardi à Genève, le Délégué Interministériel aux droits de l'Homme, Mohammed El Habib Belkouch.

L'action de ces mécanismes "engage la crédibilité des engagements internationaux des États, leur capacité à y répondre et la confiance que les citoyens placent dans leurs institutions et aux mécanismes internationaux", a expliqué M. Belkouch qui présidait un événement parallèle de haut-niveau organisé en marge de la 61e session du Conseil des droits de l'Homme (23 février - 31 mars).

Dans son allocution lors de cette rencontre, placée sous le thème: "Faire avancer l'agenda de la mise en œuvre : prochaines étapes pour le réseau des mécanismes nationaux de mise en œuvre, d'établissement de rapport et de suivi et le hub virtuel des NMIRF", le Délégué interministériel a relevé que puisque "cet enjeu est d'abord politique, la réponse se doit de l'être également".

"Les NMIRF ne sont pas de simples dispositifs administratifs : ce sont des mécanismes de mission qui procèdent d'une volonté politique clairement assumée, celle d'ériger la mise en œuvre des

recommandations internationales en axe structurant de l'action gouvernementale", a-t-il expliqué.

Selon lui, l'inscription des NMIRF dans l'agenda onusien procède d'un mouvement engagé depuis près de deux décennies à travers une série de résolutions onusiennes, qui ont consacré ces mécanismes comme des instruments incontournables de l'architecture institutionnelle des Etats.

Passant en revue le bilan de l'action du Réseau, M. Belkouch a évoqué le bilan le Plan d'action 2026-2030 adopté lors du IIIe Séminaire international à Lisbonne, et s'articulant autour de cinq priorités, à savoir l'expansion du Réseau ; la communication, via notamment, la plateforme numérique ; le soutien à la création et au développement des NMIRF ; le renforcement des capacités et l'apprentissage par les pairs ; ainsi que les partenariats et la mobilisation des ressources.

Le Délégué interministériel a affirmé que l'engagement du Royaume s'inscrit dans la vision de Sa Majesté le Roi Mohammed VI, qui a érigé les droits de l'Homme comme fondements de notre projet démocratique, et la Constitution de 2011 ayant consacré leur prééminence et institué une architecture institutionnelle articulée autour de la bonne gouvernance et de la redevabilité.

Il a mis en avant le rôle moteur du Maroc dans la dynamique internationale des NMIRF, rappelant l'organisation, en décembre 2022 à Marrakech, du premier séminaire international ayant abouti à la "Déclaration de Marrakech" consacrant la création du Réseau international des NMIRF, puis l'adoption en mai 2024 de la Déclaration d'Asunción, acte constitutif du Réseau, élaborée en coordination avec le Paraguay et le Portugal.

Le responsable marocain a également souligné l'adoption, en octobre 2024, du Marrakech Guidance Framework à l'issue du 10e Dialogue de Glion, présenté comme un référentiel de bonnes pratiques articulant mise en œuvre des recommandations internationales, Objectifs de développement durable et avancées technologiques.

Il a conclu en annonçant la disposition du Royaume du Maroc d'accueillir le IVe Séminaire international sur les NMIRF, un événement destiné à consolider les acquis du Réseau, dans la continuité de l'esprit de Marrakech.

[/https://fr.aljareeda.net/2026/02/28/evenements-internationaux-droits-de-lhomme-maroc](https://fr.aljareeda.net/2026/02/28/evenements-internationaux-droits-de-lhomme-maroc)

Le Maroc organise deux événements internationaux sur les droits de l'Homme



Le Royaume du Maroc a annoncé l'organisation de deux événements internationaux majeurs dédiés au renforcement de l'action multilatérale dans le domaine des Droits de l'Homme. Ces initiatives, révélées dans le cadre du Conseil des droits de l'Homme des Nations Unies à Genève, visent à soutenir et à réformer les mécanismes onusiens, en particulier l'Examen périodique universel (EPU).

Le calendrier des deux rendez-vous internationaux

Le premier événement consiste en une retraite ciblée, prévue avant l'été. Cette rencontre sera exclusivement consacrée à une réflexion approfondie sur les voies de la réforme de l'Examen périodique universel, à l'approche de son quatrième cycle. L'objectif déclaré est d'engager des discussions franches et constructives entre les États membres pour améliorer l'efficacité et l'impact de ce mécanisme clé.

Le second événement est une conférence internationale de haut niveau, programmée pour le dernier trimestre de l'année 2024. Cette conférence aura pour thème central la protection des droits des personnes en situation de handicap dans le contexte des changements climatiques. Elle s'inscrit dans la continuité de l'engagement marocain sur ces questions, notamment après son rôle lors de la COP22.

Un engagement en faveur du système multilatéral

L'annonce de ces deux rendez-vous a été faite par l'ambassadeur représentant permanent du Maroc auprès de l'Office des Nations Unies à Genève. Dans sa déclaration, le diplomate a souligné que ces initiatives témoignent de la conviction constante du Royaume en la valeur du multilatéralisme et de la coopération internationale. Le Maroc positionne ainsi ces événements comme des contributions pratiques au débat global sur l'amélioration des mécanismes des droits de l'Homme.

Cette démarche s'aligne sur la politique étrangère marocaine, qui accorde une place importante au renforcement du dialogue et de la concertation entre les nations. Elle intervient dans un contexte où le système des Nations Unies fait face à des appels répétés pour une modernisation de ses outils et une plus grande efficacité sur le terrain.

L'Examen périodique universel au cœur des réflexions

Le choix de consacrer une retraite à la réforme de l'EPU n'est pas anodin. Ce mécanisme, qui passe en revue la situation des droits de l'Homme de chaque État membre de l'ONU tous les quatre ans et demi, est considéré comme l'une des innovations majeures du Conseil. Cependant, son processus, devenu très chargé, fait l'objet de discussions sur son optimisation et son suivi.

En prenant l'initiative d'organiser cette réflexion en amont du prochain cycle, le Maroc cherche à offrir un espace informel pour des échanges directs entre délégations. L'ambition est de dégager des pistes concrètes pour que l'EPU conserve sa pertinence et son rôle de catalyseur pour les réformes nationales.

Une conférence à la croisée de deux agendas prioritaires

La conférence prévue en fin d'année abordera une problématique émergente et cruciale : l'intersection entre le handicap, les droits de l'Homme et l'urgence climatique. Les personnes handicapées sont en effet reconnues comme étant parmi les plus vulnérables aux effets des dérèglements climatiques, tout en étant souvent exclues des processus de décision et des plans d'adaptation.

En plaçant ce sujet à l'agenda international, le Maroc entend mettre en lumière les défis spécifiques rencontrés par cette catégorie de la population et promouvoir des approches inclusives dans les politiques climatiques. Cette initiative fait écho aux Principes directeurs relatifs aux droits de l'Homme et à la protection de l'environnement, récemment adoptés.

Prochaines étapes et implications

Les préparatifs pour ces deux événements vont maintenant entrer dans une phase active. Le ministère des Affaires étrangères, de la Coopération africaine et des Marocains résidant à l'étranger, en coordination avec les autres départements concernés, devra finaliser les modalités pratiques, l'agenda détaillé et la liste des participants invités.

Sur le plan diplomatique, ces annonces renforcent le profil du Maroc en tant qu'acteur constructif et facilitateur au sein des enceintes internationales des droits de l'Homme. Elles démontrent une volonté de passer des déclarations de principe à l'organisation d'espaces de travail concrets destinés à produire des résultats tangibles.

La réussite de ces événements sera jugée à l'aune de la participation qu'ils susciteront et de la qualité des contributions qu'ils généreront. Les recommandations issues de la retraite sur l'EPU pourraient alimenter les discussions formelles au Conseil des droits de l'Homme, tandis que les conclusions de la conférence sur le handicap et le climat sont susceptibles d'influencer les futures négociations climatiques et les travaux du Comité des droits des personnes handicapées.

<https://www.lereporter.ma/les-mecanismes-nationaux-detablissement-de-rapports-sur-les-droits-de-lhomme-au-centre-dune-reunion-a-geneve>

Les mécanismes nationaux d'établissement de rapports sur les droits de l'homme au centre d'une réunion à Genève



Les mécanismes nationaux de mise en œuvre, d'établissement de rapport et de suivi (NMIRF) ont été au centre des travaux d'une réunion parallèle de haut niveau, coprésidée par le Délégué interministériel aux droits de l'Homme, Mohammed El Habib Belkouch, mardi à Genève, en marge de la 61^e session du Conseil des droits de l'Homme.

Placé sous le thème "Faire avancer l'agenda de la mise en œuvre : prochaines étapes pour le Réseau et le hub virtuel des NMIRF", cet événement est organisé en partenariat avec le Haut-Commissariat des Nations Unies aux droits de l'Homme, ainsi qu'avec les missions permanentes auprès du Conseil des droits de l'Homme du Maroc, du Brésil, du Portugal et du Paraguay, en plus du Groupe des droits universels.

Les NMIRF jouent un rôle essentiel pour assurer un suivi efficace des obligations internationales et des recommandations en matière de droits de l'Homme au niveau national. Ils constituent des cadres institutionnels gouvernementaux polyvalents facilitant l'interaction entre les États et les mécanismes internationaux des droits de l'Homme, tout en garantissant un suivi systématique des recommandations émanant des mécanismes internationaux et régionaux.

Reconnaissant le rôle central des NMIRF, la communauté internationale a mis un accent croissant sur leur création et leur renforcement, notamment à travers les travaux du Groupe des amis des NMIRF, dirigé par le Portugal, ainsi que par l'augmentation du nombre de recommandations formulées à cet effet dans le cadre de l'Examen périodique universel (EPU).

Cette dynamique s'est également traduite par plusieurs résolutions du Conseil des droits de l'Homme, la plus récente étant la résolution 60/27, coparrainée par le Paraguay et le Brésil. Cette résolution souligne l'importance du partage d'expériences entre États et appelle à la poursuite du développement de la plateforme des mécanismes nationaux (NMIRF Hub), lancée le 2 octobre 2025 afin de faciliter l'échange de connaissances et le partage des bonnes pratiques.

Dans le prolongement de ces efforts, et à la suite des travaux préparatoires engagés par la Déclaration de Marrakech, adoptée en décembre 2022 lors du premier Séminaire international sur les NMIRF au Maroc, le Réseau international des NMIRF a été officiellement établi par la Déclaration d'Asunción, adoptée en mai 2024 lors du deuxième Séminaire international sur les NMIRF, organisé par le Paraguay. Le Réseau, qui compte actuellement 25 États membres, vise à renforcer la coopération, à échanger les bonnes pratiques et à promouvoir l'établissement de NMIRF efficaces à l'échelle mondiale.

Le 10^e Dialogue des droits de l'Homme de Glion (octobre 2024) a marqué une nouvelle étape avec l'adoption du Cadre d'orientation de Marrakech (Marrakech Guidance Framework – MGF), un document de référence fondé sur les bonnes pratiques et destiné à aider les États à mettre en place et à renforcer des NMIRF efficaces.

Enfin, le 27 janvier, le Réseau s'est réuni à Lisbonne pour adopter son plan d'action 2026-2030, articulé autour de six axes prioritaires, principalement axés sur l'apprentissage entre pairs et le renforcement des capacités.

Ce Side event a pour objectifs de mettre en lumière les principales avancées relatives à l'agenda des NMIRF, notamment l'adoption de la résolution 60/27 du Conseil des droits de l'Homme, le plan d'action 2026-2030 du réseau international des NMIRF et le lancement de la plateforme NMIRF Hub.

Il vise aussi à présenter le Réseau et ses principaux objectifs, et lancer un appel à l'adhésion; présenter la plateforme NMIRF Hub et ses fonctionnalités les plus récentes, et échanger sur les bonnes pratiques et les défis liés à la mise en place et au renforcement des mécanismes nationaux de mise en œuvre, d'établissement de rapports et de suivi.

Animée par M. Marc Limon, Directeur exécutif de l'Universal Rights Group (URG), la rencontre a été marquée par la participation de hauts représentants des pays partenaires notamment de la Secrétaire d'État portugaise aux Affaires étrangères et à la Coopération, Ana Isabel Xavier, M. Victor Alfredo Verdún Bitar, Vice-ministre des Affaires étrangères du Paraguay, ainsi que de hauts responsables du Haut-Commissariat des Nations Unies aux droits de l'Homme.

Genève: le Maroc présent à la 61e session du Conseil des droits de l'Homme



Le Maroc prend part à la 61e session du Conseil des droits de l'Homme des Nations Unies, ouverte au Palais des Nations à Genève. Le Royaume est représenté par une délégation officielle conduite par le Délégué interministériel aux droits de l'Homme, Mohamed El Habib Belkouch.

Cette session, qui se poursuit jusqu'au 31 mars, s'inscrit dans un agenda dense, marqué par l'examen de plus de 80 rapports et l'organisation d'une vingtaine de débats interactifs avec des experts indépendants et titulaires de mandats.

Un rendez-vous international de premier plan

La séance inaugurale a été présidée par l'ambassadeur indonésien Sidharto Reza Suryodipuro, président du Conseil pour l'année en cours. Elle a été marquée par les interventions de figures majeures du système onusien, notamment :

- António Guterres, Secrétaire général de l'ONU ;
- Annalena Baerbock, Présidente de l'Assemblée générale ;
- Volker Türk, Haut-Commissaire aux droits de l'Homme ;
- Ignazio Cassis, chef de la diplomatie suisse.

Durant plus de cinq semaines, les 47 États membres examineront la situation des droits humains dans près de quarante pays, ainsi que des thématiques transversales majeures : lutte contre la torture, droits culturels, droit à l'alimentation, protection de l'environnement, lutte antiterroriste et respect de la vie privée.

Un segment de haut niveau stratégique

Du 23 au 25 février, un segment de haut niveau réunira des représentants de plus d'une centaine de pays. Six chefs d'État ou de gouvernement, plus de 70 ministres des Affaires étrangères et 13 ministres de la Justice et procureurs généraux doivent y intervenir.

Le Maroc y prendra la parole à travers l'allocution officielle qui sera prononcée par Mohamed El Habib Belkouch, mettant en avant l'engagement du Royaume en faveur de la promotion et de la protection des droits humains.

Un rôle actif au-delà de la participation

En marge des travaux, la délégation marocaine présidera un side-event consacré au Réseau international des mécanismes nationaux de mise en œuvre, d'établissement de rapports et de suivi (MNMRS), dont le Maroc assure la coordination.

Organisée en partenariat avec le Haut-Commissariat aux droits de l'Homme et plusieurs missions permanentes auprès de l'ONU à Genève, cette rencontre sera consacrée:

- au bilan des activités du Réseau ;
- à l'adoption de son plan d'action 2026-2030 ;
- au lancement de sa plateforme virtuelle.

L'objectif est de renforcer la coopération entre États et d'encourager de nouvelles adhésions, afin d'améliorer le suivi et l'effectivité des engagements internationaux en matière de droits humains.

Diplomatie et coopération renforcées

Parallèlement aux travaux officiels, plusieurs entretiens bilatéraux sont programmés entre le responsable marocain et des personnalités onusiennes et internationales. Ces rencontres s'inscrivent dans une dynamique de consolidation de la coopération internationale et de partage d'expériences.

À travers cette participation active, le Maroc confirme sa volonté de s'inscrire dans un dialogue multilatéral constructif, dans un contexte international où les enjeux liés aux droits humains demeurent au cœur des équilibres politiques et sociaux mondiaux.

https://fr.lequipenews.ma/avec-la-participation-du-maroc-ouverture-des-travaux-de-la-61%E1%B5%89-session-du-conseil-des-droits-de-lhomme-a-geneve/#google_vignette

Avec la participation du Maroc, ouverture des travaux de la 61^e session du Conseil des droits de l'homme à Genève



Le Conseil des droits de l'homme des Nations Unies a ouvert, ce lundi au Palais des Nations à Genève (Suisse), les travaux de sa 61^e session, avec la participation active du Royaume du Maroc à cet important rendez-vous onusien.

La séance d'ouverture, présidée par l'ambassadeur et représentant permanent de l'Indonésie auprès de l'ONU à Genève, Siddharto Reza Suryodipuro, en sa qualité de président du Conseil pour l'année en cours, a été marquée par plusieurs allocutions officielles. Ont notamment pris la parole le Secrétaire général des Nations Unies, António Guterres, la Présidente de l'Assemblée générale, Annalena Baerbock, le Haut-Commissaire aux droits de l'homme, Volker Türk, ainsi que le ministre suisse des Affaires étrangères, Ignazio Cassis. Les interventions ont porté sur les défis actuels liés à la protection des droits humains à l'échelle mondiale.

Les travaux de cette session se poursuivront jusqu'au 31 mars prochain. L'ordre du jour comprend plus de 80 rapports officiels et près de 20 dialogues interactifs avec des experts indépendants et des titulaires de mandat des procédures spéciales. Au cours de cette session, la situation des droits de l'homme dans environ 40 pays sera examinée.

Les 47 États membres du Conseil débattront également de plusieurs thématiques prioritaires, notamment la lutte contre la torture, les droits culturels, le droit à l'alimentation, la protection de

l'environnement, la lutte contre le terrorisme, ainsi que la protection de la vie privée et des données personnelles.

Le segment de haut niveau, prévu du 23 au 25 février, connaîtra une large participation diplomatique, avec des représentants de plus de 100 pays, dont six chefs d'État ou de gouvernement, plus de 70 ministres des Affaires étrangères, 13 ministres de la Justice et procureurs généraux, ainsi que d'autres hauts responsables et experts internationaux.

Le programme prévoit également des tables rondes consacrées à des sujets stratégiques tels que la promotion des droits de l'homme et de la culture de la paix, le financement du développement durable, la mise en place d'infrastructures inclusives tenant compte des personnes en situation de handicap — notamment dans les domaines du transport et du logement — ainsi que la protection des droits de l'enfant et la lutte contre les violations commises à l'encontre des enfants dans les conflits armés.

Le Maroc est représenté à cette session par une délégation officielle conduite par le Délégué interministériel aux droits de l'homme, Mohamed Habib Belkouch, qui prononcera une allocution au nom du Royaume lors du segment de haut niveau, mettant en avant l'expérience marocaine en matière de promotion du système des droits humains.

Le responsable marocain présidera également un événement parallèle de haut niveau consacré au Réseau international des mécanismes nationaux de mise en œuvre, d'établissement des rapports et de suivi, dont le Maroc assure la coordination au niveau international. Cette rencontre permettra de présenter le bilan des travaux du réseau, notamment l'adoption de son plan d'action pour la période 2026-2030 et le lancement de sa plateforme numérique.

Cette initiative vise à élargir l'adhésion internationale au réseau, à encourager l'échange d'expériences et à renforcer le rôle des mécanismes nationaux dans le suivi et la mise en œuvre des recommandations en matière de droits de l'homme.

En marge de cette importante session onusienne, le délégué marocain tiendra plusieurs réunions bilatérales avec des responsables onusiens et des personnalités internationales œuvrant dans le domaine des droits humains, illustrant l'ouverture de la diplomatie marocaine en matière de droits de l'homme et sa volonté de partager son expérience.

Cette occasion permettra également d'examiner les perspectives de coopération avec les instances et experts concernés par des échéances internationales que le Maroc accueillera au cours de l'année, dans le cadre du renforcement de sa présence au sein des débats mondiaux relatifs aux droits de l'homme.

<https://www.infomediaire.net/maroc-61e-session-conseil-droits-homme-geneve-23-fevrier-31-mars-2026/>

Genève, 61e session du Conseil des droits de l'Homme : le Maroc joue la carte de l'implémentation



Le Royaume du Maroc participe à la 61e session du Conseil des droits de l'Homme des Nations unies, organisée à Genève du 23 février 2026 au 31 mars 2026, au Palais des Nations.

La délégation marocaine comprend notamment le Délégué interministériel aux droits de l'Homme, Mohammed El Habib Belkouch, appelé à porter l'allocution du Royaume lors de la séance plénière dédiée aux délégations gouvernementales.

En marge de cette session, Mohammed El Habib Belkouch présidera une rencontre de haut niveau consacrée au Réseau international des mécanismes nationaux de mise en œuvre, de reporting et de suivi, dont le Maroc assure la coordination. Cette réunion est programmée le 24 février 2026, au Palais des Nations (salle XII), et mettra l'accent sur les prochaines étapes du Réseau, dont le plan d'action 2026-2030 et le lancement d'une plateforme virtuelle.

Selon la Délégation interministérielle aux droits de l'Homme, cette séquence s'inscrit dans une dynamique d'échanges et de coopération avec les acteurs onusiens et les experts internationaux, avec, en toile de fond, plusieurs rendez-vous liés aux droits humains prévus au Maroc au cours de l'année.

<https://mafrique.ma/2026/02/26/cdh-le-maroc-annonce-deux-evenements-internationaux-pour-soutenir-laction-multilaterale-en-matiere-des-droits-de-lhomme/>

CDH: Le Maroc annonce deux événements internationaux pour soutenir l'action multilatérale en matière des droits de l'Homme



Le Royaume du Maroc organisera prochainement deux événements internationaux destinés à renforcer la coopération multilatérale et le consensus autour des normes fondamentales des droits de l'Homme, a annoncé, mercredi à Genève, le Délégué interministériel aux droits de l'Homme, M. Mohamed Elhabib Belkouch.

Il s'agit d'« *une retraite ciblée, prévue avant l'été, consacrée à la réflexion portant sur les voies de la réforme de l'Examen périodique universel (EPU), à l'approche de son cinquième cycle* », a précisé M. Belkouch, qui prononçait la déclaration du Royaume au débat général du segment de haut niveau de la 61e session du Conseil des droits de l'Homme (CDH).

Le Maroc organisera également un événement thématique dédié à la prévention de la torture, destiné à promouvoir l'échange de bonnes pratiques entre mécanismes nationaux de prévention, institutions indépendantes et partenaires internationaux, a-t-il ajouté, cité par l'agence MAP.

Ces deux initiatives s'inscrivent dans la dynamique d'efforts menés par le Maroc pour contribuer de manière constante à atteindre le consensus autour des normes fondamentales des mécanismes du Conseil des droits de l'Homme, a souligné M. Belkouch.

Le responsable n'a pas manqué de rappeler que le Maroc poursuit ses réformes structurelles visant à renforcer l'égalité et la protection des droits et libertés fondamentales, conformément aux orientations de Sa Majesté le Roi Mohammed VI et aux principes consacrés par la Constitution.

Il a également réaffirmé l'attachement du Royaume au multilatéralisme et au renforcement du système international des droits de l'homme.

M. Belkoucha, dans ce cadre, exprimé le plein soutien du Maroc au Haut-Commissariat aux droits de l'Homme et, en particulier à l'engagement personnel du Haut-Commissaire en faveur de plusieurs questions prioritaires, notamment la prévention des violations, le renforcement des capacités et la promotion des approches fondées sur les droits humains dans les politiques publiques.

<https://www.laverite.ma/droits-de-lhomme-le-maroc-porte-sa-voix-et-son-expertise-a-la-tribune-de-geneve/>

Droits de l'Homme: Le Maroc porte sa voix et son expertise à la tribune de Genève

Mohammed El Habib Belkouch mène la délégation marocaine à Genève pour la 61e session du Conseil des Droits de l'Homme de l'ONU



Le Palais des Nations à Genève s'apprête à devenir, du 23 février au 31 mars 2026, le centre névralgique de la diplomatie mondiale des droits fondamentaux. Le Royaume y marquera sa présence lors de la 61e session du Conseil des Droits de l'Homme des Nations Unies, une participation d'envergure confirmée par la Délégation Interministérielle aux Droits de l'Homme. À la tête de la représentation marocaine, le Délégué Interministériel Mohammed El Habib Belkouch aura pour mission de porter le discours officiel du pays lors de la session plénière. Ce rendez-vous est l'occasion pour Rabat de réitérer ses engagements internationaux et de participer activement aux discussions de haut niveau qui structureront l'agenda global de protection des droits pour les mois à venir.

<https://barlamane.com/fr/le-conseil-des-droits-de-lhomme-ouvre-a-geneve-sa-61%E1%B5%89-session-en-presence-du-maroc/>

Le Conseil des droits de l'homme ouvre, à Genève, sa 61^e session en présence du Maroc



Le Conseil des droits de l'homme des Nations unies (CDH) a ouvert, lundi, au Palais des Nations, les travaux de sa 61^e session, en présence du Maroc.

La séance inaugurale, présidée par l'ambassadeur indonésien Sidharto Reza Suryodipuro, représentant permanent de l'Indonésie à Genève, en sa qualité de président du CDH cette année, a été marquée par les allocutions du secrétaire général de l'Organisation des Nations unies, António Guterres, de la présidente de l'Assemblée générale, Annalena Baerbock, du haut-commissaire aux droits de l'homme, Volker Türk, et du chef de la diplomatie suisse, Ignazio Cassis.

L'ordre du jour de cette session, qui se poursuivra jusqu'au 31 mars, comprend plus de 80 rapports et une vingtaine de débats interactifs prévus avec des experts indépendants et titulaires de mandats.

Durant plus de cinq semaines, les 47 États membres examineront la situation des droits humains dans près de 40 pays, de même que de nombreux rapports thématiques portant notamment sur la torture, les droits culturels, le droit à l'alimentation, l'environnement, la lutte antiterroriste ou la protection de la vie privée.

Un segment de haut niveau, du 23 au 25 février, réunira des représentants de plus de 100 pays. Six chefs d'État ou de gouvernement, plus de 70 ministres des affaires étrangères et 13 ministres de la justice et procureurs généraux doivent y prendre la parole.

Figurent également au programme plusieurs tables rondes consacrées aux droits de l'homme et à la culture de la paix ; au financement du développement durable ; aux infrastructures inclusives tenant compte du handicap, y compris le transport et le logement ; au droit de l'enfant et aux violations des droits des enfants dans les conflits armés.

Le Maroc est représenté par une délégation conduite par le délégué interministériel aux droits de l'homme, Mohamed El Habib Belkouch, qui prononcera l'allocution de Rabat lors de la séance plénière du segment de haut niveau.

Le délégué interministériel présidera également un side event de haut niveau consacré au Réseau international des mécanismes nationaux de mise en œuvre, d'établissement de rapports et de suivi (NMIRF), dont le Maroc assure la coordination.

Organisée le 24 février en partenariat avec le Haut-Commissariat des Nations unies aux droits de l'homme, les missions permanentes du Maroc, du Brésil, du Portugal et du Paraguay auprès de l'ONU à Genève, et le Universal Rights Group, la réunion sera consacrée à la présentation du bilan des travaux du réseau, notamment l'adoption de son plan d'action pour la période 2026-2030 et le lancement de sa plate-forme virtuelle.

Elle tendra aussi à renouveler l'appel à l'adhésion, afin de favoriser l'échange d'expériences et d'affermir le rôle des mécanismes au niveau national. En marge de cette session, Mohamed El Habib Belkouch tiendra des entretiens bilatéraux avec plusieurs responsables onusiens et personnalités du domaine des droits de l'homme.

Seront en outre examinées les différentes formes de coopération avec les organismes et experts concernés par les rencontres internationales appelées à se tenir cette année au Maroc.

<https://fr.aljareeda.net/2026/02/26/droits-de-lhomme-Maroc/>

Maroc réaffirme son engagement pour les droits de l'Homme à Genève



Le délégué interministériel aux droits de l'Homme, Mohamed El Habib Belkouch, a réaffirmé, lundi 23 février à Genève, l'engagement constant du Maroc à soutenir et réformer les mécanismes internationaux des droits de l'Homme. Cette déclaration a été faite à l'ouverture de la 61^e session du Conseil des droits de l'Homme (CDH), où la participation du Royaume illustre sa volonté de s'inscrire activement dans la dynamique mondiale en la matière.

Selon Mohamed El Habib Belkouch, la présence marocaine à cette session se fonde d'abord sur le suivi des évolutions au sein de ces institutions internationales. Il a précisé, dans des déclarations à la presse, que la situation générale est caractérisée par diverses pressions sur ce système, mais qu'il est nécessaire de réfléchir à sa réforme pour améliorer les performances de ses différentes instances. Le Maroc confirme ainsi son soutien aux efforts du Haut-Commissariat aux droits de l'Homme dans ce domaine.

Les axes de la participation marocaine

Le deuxième axe de la participation marocaine porte sur les activités nationales préparées par le Royaume. L'objectif est de favoriser une réflexion conjointe avec des experts internationaux et ceux du Haut-Commissariat. Cette démarche vise à réformer le système et à améliorer ses performances, répondant ainsi aux attentes des États et aux évaluations du Haut-Commissariat. Mohamed El Habib Belkouch a également indiqué que le Maroc réfléchit avec plusieurs instances et institutions sur les rôles qu'il joue, notamment au niveau du réseau international des institutions équivalentes à la Délégation interministérielle aux droits de l'Homme (DIDH). La quatrième session de ce réseau se tiendra au Maroc au début de l'année 2027.

Une approche régionale et internationale

Le Royaume organise par ailleurs des activités à l'échelle africaine et arabe, traduisant son engagement dans différents mécanismes régionaux et internationaux. Cet engagement ne vise pas seulement à exploiter les résultats des travaux menés, mais également à contribuer à définir de nouvelles orientations mondiales en matière de droits de l'Homme.

Le délégué interministériel a ajouté que ces nouvelles orientations, selon le Haut-Commissaire aux droits de l'Homme, visent également à créer des dynamiques accompagnatrices qui tiennent compte des préoccupations relatives aux droits de l'Homme. Le Maroc participe à ces dynamiques de manière innovante, en dépassant le modèle classique du système pour s'ouvrir à différents acteurs, qu'il s'agisse d'États, d'organisations internationales, d'organisations civiles, ou encore de personnalités engagées.

Un atelier prévu à Rabat

Cette approche concrète se traduira par l'organisation d'un atelier à Rabat, durant l'été de cette année, en collaboration avec le Haut-Commissariat. Cet événement aura pour but de réfléchir aux exigences de réforme du mécanisme universel d'examen périodique et d'améliorer les performances et les résultats de ce travail.

La 61^e session du Conseil des droits de l'Homme, qui se poursuivra jusqu'au 31 mars, prévoit l'examen de la situation des droits humains dans près de quarante pays. Elle inclura également l'étude de plus de 80 rapports et l'organisation d'une vingtaine de débats interactifs avec des experts indépendants. Les prochaines étapes pour le Maroc consisteront à préparer les contributions pour cet atelier estival et à finaliser l'organisation de la session du réseau international prévue en 2027, consolidant ainsi son rôle actif sur la scène internationale des droits humains.

<https://www.yabiladi.com/articles/details/188864/conseil-droits-l-homme-ouverture-session.html>

Conseil des droits de l'Homme: Ouverture de la 61e session avec la participation du Maroc



Le Conseil des droits de l'Homme des Nations unies (CDH) a ouvert les travaux de sa 61e session, lundi au Palais des Nations à Genève, avec la participation du Maroc.

A l'ordre du jour de cette session, qui se tient jusqu'au 31 mars prochain, figurent plus de 80 rapports et une vingtaine de débats interactifs prévus avec des experts indépendants et titulaires de mandats.

Le Maroc est représenté par une délégation conduite par le délégué interministériel aux droits de l'Homme, Mohamed El Habib Belkouch, qui prononcera l'allocution du royaume lors de la séance plénière du segment de haut niveau.

Le délégué interministériel présidera également un Side-event de haut niveau consacré au Réseau international des Mécanismes nationaux de mise en œuvre, d'établissement de rapports et de suivi (NMIRF), dont le Maroc assure la coordination.

Organisée le 24 février en partenariat avec le Haut-Commissariat des Nations unies aux droits de l'Homme, les Missions permanentes du Maroc, du Brésil, du Portugal et du Paraguay auprès de l'ONU-Genève, et le Universal Rights Group, la réunion sera consacrée à la présentation du bilan des travaux du Réseau, notamment l'adoption de son plan d'action pour la période 2026-2030 et le lancement de sa plateforme virtuelle. Durant plus de cinq semaines, les 47 États membres examineront globalement la situation des droits humains dans près de quarante pays, ainsi que de nombreux rapports thématiques portant notamment sur la torture, les droits culturels, le droit à l'alimentation, l'environnement, la lutte antiterroriste ou encore la protection de la vie privée.

Un segment de haut niveau, du 23 au 25 février, réunira des représentants de plus d'une centaine de pays. Y prendront la parole six chefs d'État ou de gouvernement, plus de 70 ministres des affaires étrangères et 13 ministres de la justice et procureurs généraux, ainsi que d'autres intervenants.

<https://fr.allafrica.com/stories/202602240585.html>

Afrique: Ouverture de la 61e session du Conseil des droits de l'Homme avec la participation du Maroc

Le Conseil des droits de l'Homme des Nations Unies (CDH) a ouvert les travaux de sa 61e session, lundi au Palais des Nations à Genève, avec la participation du Royaume du Maroc.

La séance d'ouverture, présidée par l'ambassadeur indonésien Sidharto Reza Suryodipuro, représentant permanent de l'Indonésie à Genève, en sa qualité de président du CDH cette année, a été marquée par les allocutions du Secrétaire général de l'ONU, António Guterres, de la présidente de l'Assemblée générale, Annalena Baerbock, du Haut-commissaire aux droits de l'Homme, Volker Türk, et du chef de la diplomatie suisse, Ignazio Cassis.

A l'ordre du jour de cette session, qui se tient jusqu'au 31 mars prochain, figurent plus de 80 rapports et une vingtaine de débats interactifs prévus avec des experts indépendants et titulaires de mandats.

Durant plus de cinq semaines, les 47 Etats membres examineront la situation des droits humains dans près de quarante pays, ainsi que de nombreux rapports thématiques portant notamment sur la torture, les droits culturels, le droit à l'alimentation, l'environnement, la lutte antiterroriste ou encore la protection de la vie privée. Un segment de haut niveau, du 23 au 25 février, réunira des représentants de plus d'une centaine de pays. Y prendront la parole six chefs d'Etat ou de gouvernement, plus de 70 ministres des Affaires étrangères et 13 ministres de la Justice et procureurs généraux, ainsi que d'autres intervenants.



<https://lecollimateur.ma/205491>

Genève: El Habib Belkouch conduit une importante délégation à la 61e session du Conseil des droits de l'Homme

Le Royaume du Maroc prendra part aux travaux de la 61e session du Conseil des droits de l'Homme des Nations unies (CDH), prévue du 23 février au 31 mars.

La délégation marocaine à cet événement comprendra notamment le Délégué interministériel aux droits de l'Homme, Mohammed El Habib Belkouch, qui prononcera l'allocution du Royaume lors de la séance plénière consacrée aux délégations gouvernementales, indique un communiqué de la Délégation interministérielle aux droits de l'Homme (DIDH).

M. Belkouch présidera également une rencontre de haut niveau sur le Réseau international des mécanismes nationaux de mise en œuvre, de reporting et de suivi (MNMRS), dont le Maroc est le coordinateur. La rencontre sur le soutien du plan de mise en œuvre et les enjeux futurs du Réseau des MNMRS aura lieu mardi 24 février au Palais des Nations.

Cet événement de haut niveau est organisé en partenariat avec le Haut-Commissariat des Nations unies aux droits de l'Homme et les missions permanentes auprès du CDH du Maroc, du Brésil, du Portugal et du Paraguay, ainsi que le groupe Global Rights. La rencontre sera consacrée au bilan d'action du Réseau, notamment l'adoption de son plan d'action pour la période 2026-2030 et le lancement de sa plateforme virtuelle, outre le renouvellement de l'appel à y adhérer afin d'échanger et de partager les expériences et de renforcer le rôle des mécanismes au niveau des États.

En marge de cette 61e session, le Délégué interministériel aura des entretiens avec plusieurs responsables onusiens et des personnalités internationales du domaine des droits de l'Homme, ce qui témoigne de l'ouverture de la DIDH sur les événements internationaux liés aux droits humains et de sa volonté de partager l'expérience du Maroc dans le domaine de la promotion de ces droits, relève le communiqué. Par la même occasion, seront également examinées les différentes formes de coopération avec les organismes et les experts concernés par les événements internationaux à se tenir cette année au Maroc.

<https://www.lecourrierdelatlas.com/cdh-le-maroc-pour-une-action-multilaterale-en-matiere-de-droits-de-lhomme/>

CDH: le Maroc pour une action multilatérale en matière de droits de l'homme



Le Maroc prépare une réflexion portant sur les voies de la réforme de l'Examen périodique universel (EPU), ainsi qu'un événement thématique dédié à la prévention de la torture, destiné à promouvoir l'échange de bonnes pratiques entre mécanismes nationaux de prévention.

L'annonce a été faite mercredi 25 février à Genève par le Délégué interministériel aux droits de l'homme, Mohamed Elhabib Belkouch. Il s'agit de deux événements internationaux destinés à renforcer la coopération multilatérale et le consensus autour des normes fondamentales des droits de l'homme.

D'une part, « une retraite ciblée, prévue avant l'été, consacrée à la réflexion portant sur les voies de la réforme de l'Examen périodique universel (EPU), à l'approche de son cinquième cycle », a précisé M. Belkouch, qui prononçait la déclaration du Royaume lors du débat général du segment de haut niveau de la 61e session du Conseil des droits de l'homme (CDH).

D'autre part, le Maroc organisera également un événement thématique dédié à la prévention de la torture, destiné à promouvoir l'échange de bonnes pratiques entre mécanismes nationaux de prévention, institutions indépendantes et partenaires internationaux, a-t-il ajouté.

Ces deux initiatives s'inscrivent dans la dynamique des efforts menés par le Maroc pour contribuer de manière constante à atteindre un consensus autour des normes fondamentales des mécanismes du Conseil des droits de l'homme, a souligné M. Belkouch. Le responsable n'a pas manqué de rappeler que le Maroc poursuit ses réformes structurelles visant à renforcer l'égalité et la protection des droits et libertés fondamentales, conformément aux orientations du Roi Mohammed VI et aux principes consacrés par la Constitution. Il a également réaffirmé l'attachement du Royaume au multilatéralisme et au renforcement du système international des droits de l'homme.

M. Belkouch a, dans ce cadre, exprimé le plein soutien du Maroc au Haut-Commissariat aux droits de l'homme et, en particulier, à l'engagement personnel du Haut-Commissaire en faveur de plusieurs questions prioritaires, notamment la prévention des violations, le renforcement des capacités et la promotion des approches fondées sur les droits humains dans les politiques publiques.



<https://fr.mcg24.com/43264-le-maroc-participe-a-la-61e-session-du-conseil-des-droits-de-lhomme>

Le Maroc participe à la 61e session du Conseil des droits de l'homme



Le Royaume du Maroc prend part aux travaux de la 61e session du Conseil des droits de l'homme des Nations Unies, prévue du 23 février au 31 mars 2026, réaffirmant ainsi son engagement constant en faveur des droits humains au niveau international.

Une participation marquée par une intervention officielle

Selon un communiqué de la Délégation interministérielle chargée des droits de l'homme, la délégation marocaine comprendra le Délégué interministériel, Mohamed El Habib Belkouch, qui prononcera l'allocution du Royaume lors de la séance plénière consacrée aux délégations gouvernementales.

Réunion de haut niveau au Palais des Nations

Le responsable marocain présidera également une réunion de haut niveau consacrée au Réseau international des mécanismes nationaux de mise en œuvre, d'établissement de rapports et de suivi, dont le Maroc assure la coordination. Cette rencontre se tiendra le mardi 24 février 2026 au Palais des Nations, sous le thème : « Soutien au plan de mise en œuvre et enjeux futurs du réseau des mécanismes nationaux ».

L'événement est organisé en partenariat avec le Haut-Commissariat des Nations Unies aux droits de l'homme, ainsi qu'avec les missions permanentes auprès du Conseil des droits de l'homme du Maroc, du Brésil, du Portugal et du Paraguay, en plus du Groupe des droits mondiaux.

Mise en lumière des réalisations et coopération internationale

La réunion sera l'occasion de mettre en avant les réalisations du réseau, notamment l'adoption de son plan d'action pour la période 2026-2030, le lancement de sa plateforme virtuelle et le renouvellement de l'appel à l'adhésion afin de favoriser l'échange d'expériences et de renforcer le rôle des mécanismes nationaux au niveau des États.

En marge de cette session, le Délégué interministériel tiendra également des entretiens bilatéraux avec plusieurs responsables onusiens et personnalités internationales des droits de l'homme, illustrant l'ouverture du Maroc aux dynamiques internationales et sa volonté de partager son expérience en matière de promotion et de protection des droits humains.

Marc Limon à Hespress Fr : « le Maroc a été à l'avant-garde mondiale des NMIRF »

Hicham Oukerzaz Publié dans *Hespress* le 24 - 02 - 2026



Dans des déclarations accordées à Hespress FR à l'issue des travaux de la réunion parallèle de haut niveau, coprésidée par le Délégué interministériel aux droits de l'Homme, Mohammed El Habib Belkouch, ce mardi 26 février 2026 à Genève en marge de la 61e session du Conseil des droits de l'homme des Nations unies, Marc Limon, directeur exécutif de l'Universal Rights Group (URG) et ancien diplomate britannique auprès du Conseil des droits de l'Homme de l'ONU, a mis en lumière le rôle central du Maroc dans le développement des NMIRF (National Mechanisms for Implementation, Reporting, and Follow-up).

Marc Limon, qui a travaillé au Conseil des droits de l'Homme dès sa création en 2006 jusqu'en 2012 et a participé à la négociation de son cadre institutionnel ainsi qu'à un large éventail de questions thématiques et spécifiques à certains pays au cours de vingt et une sessions ordinaires et dix-neuf sessions extraordinaires, a rappelé que le Maroc a été l'un des leaders mondiaux dès le début de cette dynamique.

« Le Maroc, dès le tout début, a joué l'un des rôles cruciaux dans le développement des NMIRF, qui, rappelons-le, il y a sept ou huit ans, étaient totalement inconnus. Personne ne pensait sérieusement à la manière dont les gouvernements pouvaient renforcer la mise en œuvre de leurs obligations internationales en matière de droits humains », a-t-il affirmé dans des déclarations à Hespress Fr à l'issue de la réunion parallèle de haut niveau sur les NMIRF, coprésidée par le

Délégué interministériel aux droits de l'Homme, Mohammed El Habib Belkouch, ce mardi à Genève, en marge de la 61e session du Conseil des droits de l'Homme.

Limon a expliqué que, à l'époque, les gouvernements fonctionnaient par « différents comités interministériels pour chaque traité et chaque mécanisme », souvent de manière « dupliquée et non coordonnée » et a insisté sur le fait que certains pays pionniers, parmi lesquels le Maroc en Afrique, le [Paraguay](#) en Amérique latine, [Samoa](#) dans le Pacifique et le [Portugal](#) en Europe, ont compris qu'il fallait centraliser la coordination.

Le directeur exécutif de ce think tank spécialisé dans les droits de l'homme a également rappelé que le Maroc avait organisé plusieurs réunions à [Marrakech](#) et travaillé avec l'Universal Rights Group à l'adoption du [Marrakech](#) Guidance Framework, qui a jeté les bases du Réseau international des NMIRF. Selon lui, le Royaume a probablement été le leader mondial de cette initiative.

Pour illustrer son propos, il a pris l'exemple des droits des femmes, mettant en avant les progrès considérables réalisés par le Maroc pour traduire ses obligations en vertu de la Convention sur l'élimination de toutes les formes de discrimination à l'égard des femmes (CEDAW) en réformes législatives et politiques concrètes, au point de pouvoir lever toutes ses réserves à la Convention. Il a ajouté que le Maroc avait étendu cette dynamique aux droits des enfants et des personnes en situation de handicap, ainsi qu'à la liberté de religion et à la lutte contre la haine et l'intolérance religieuses, notamment à travers le Plan d'action de [Rabat](#) et le dialogue interreligieux à [Fès](#). Selon lui, ces initiatives démontrent que le Maroc ne se contente pas d'améliorer sa législation nationale, mais qu'il contribue également à diffuser les bonnes pratiques au niveau international, renforçant ainsi sa crédibilité en tant qu'acteur clé dans le renforcement des mécanismes nationaux de protection des droits humains. L'ancien diplomate a conclu que le Royaume met à profit son engagement auprès des Nations unies pour impulser des progrès dans de nombreux domaines, au bénéfice non seulement de sa population, mais aussi de la communauté internationale.

Pour Marc Limon, le modèle marocain illustre comment un État peut passer d'un suivi fragmenté et inefficace à un système intégré, capable de traduire recommandations et normes internationales en résultats tangibles, tout en inspirant d'autres pays à suivre cette voie.

Droits de l'Homme: Belkouch plaide pour des NMIRF renforcés et opérationnels



Hicham Oukerzaz Publié dans *Hespress* le 24 - 02 - 2026

À Genève, en marge des travaux de la 61e session du Conseil des droits de l'Homme, le délégué interministériel aux Droits de l'Homme, Mohamed El Habib Belkouch, a placé la question des mécanismes nationaux de mise en œuvre, d'établissement de rapports et de suivi (NMIRF) au cœur d'une réflexion plus large sur l'effectivité des engagements internationaux en matière de droits de l'Homme. Coprésidant ce mardi 24 février 2026 un événement parallèle de haut niveau consacré à ces mécanismes, il a insisté sur leur dimension éminemment politique et sur le rôle structurant qu'ils peuvent jouer dans l'action publique.

Intervenant lors de cette rencontre consacrée aux prochaines étapes du Réseau international des NMIRF et au développement de sa plateforme virtuelle, Mohamed El Habib Belkouch a souligné que les enjeux liés à ces mécanismes dépassent largement la seule dimension technique. Selon lui, ils touchent directement à la crédibilité des engagements internationaux des États, à leur capacité à traduire ces engagements en politiques publiques concrètes et à la confiance que les citoyens placent dans les institutions nationales comme dans les mécanismes internationaux des droits de l'Homme.

« Les NMIRF ne sont pas de simples dispositifs administratifs », a-t-il affirmé, les présentant comme des instruments qui procèdent d'une volonté politique visant à faire de la mise en œuvre des recommandations internationales un axe structurant de l'action gouvernementale. Cette approche repose sur la conviction que l'efficacité du système international des droits de l'Homme se mesure d'abord à la capacité des États à transformer les recommandations formulées par les mécanismes internationaux en résultats tangibles, dans le cadre d'un dialogue constructif et positif.

Le délégué interministériel a rappelé que l'inscription des NMIRF dans l'agenda onusien s'inscrit dans un processus engagé depuis près de deux décennies, marqué notamment par l'adoption successive de plusieurs résolutions consacrant progressivement ces mécanismes comme des composantes essentielles de l'architecture institutionnelle des États. Cette évolution traduit, selon lui, une prise de conscience croissante de la nécessité de renforcer les capacités nationales de suivi et de mise en œuvre des engagements internationaux.

Dans cette perspective, Mohamed El Habib Belkouch a mis en avant l'importance du Plan d'action 2026-2030 adopté par le Réseau international des NMIRF lors du troisième séminaire international tenu à Lisbonne. Ce document fixe les priorités de la coopération entre les États membres, notamment l'élargissement du réseau, le développement des outils de communication et de partage des connaissances, le soutien à la création et au renforcement des mécanismes nationaux, ainsi que la promotion de l'apprentissage entre pairs et la mobilisation de partenariats. Il a souligné que ce plan s'inscrit dans le cadre de l'Agenda 2030 des Nations Unies, en particulier les objectifs de développement durable relatifs aux institutions efficaces et aux partenariats internationaux.

L'intervention de Mohamed El Habib Belkouch a également été l'occasion de revenir sur l'engagement du Maroc en faveur du développement des NMIRF, qu'il a replacé dans le cadre de l'évolution institutionnelle du Royaume. Il a rappelé que la Constitution de 2011 consacre la prééminence des droits de l'Homme et établit une architecture institutionnelle fondée sur la bonne gouvernance et la redevabilité, tandis que la Délégation interministérielle aux droits de l'Homme assure la coordination des engagements internationaux du pays dans ce domaine. Sur le plan multilatéral, il a mis en exergue la contribution du Maroc à la structuration progressive du Réseau international des NMIRF. Il a notamment évoqué l'organisation, à Marrakech en décembre 2022, du premier séminaire international consacré à ces mécanismes, qui a abouti à

l'adoption de la Déclaration de Marrakech consacrant le lancement du processus de création du réseau. Chargé, aux côtés du Paraguay et du Portugal, de l'élaboration de cette initiative, le mécanisme national marocain a coordonné les travaux ayant conduit à l'adoption, en mai 2024, de la Déclaration d'Asunción, acte constitutif du Réseau.

Cette dynamique s'est poursuivie avec l'adoption du Marrakech Guidance Framework lors du dixième Dialogue des droits de l'Homme de Glion en octobre 2024. Présenté comme un référentiel fondé sur les bonnes pratiques, ce cadre vise à accompagner les États dans la mise en place et le renforcement de mécanismes nationaux efficaces, en articulation avec les objectifs de développement durable et les évolutions technologiques.

Mohamed El Habib Belkouch a par ailleurs exprimé le soutien du Maroc au développement de la plateforme virtuelle des NMIRF, élaborée par le Haut-Commissariat aux droits de l'Homme. Cette plateforme est destinée à faciliter le partage d'expériences et d'outils entre les États membres, le Royaume s'engageant à contribuer activement à son enrichissement tout en encourageant les autres membres du réseau à faire de même.

Évoquant les perspectives d'évolution du Réseau international des NMIRF, il a indiqué que l'objectif commun consiste désormais à progresser vers une formalisation institutionnelle permettant de doter ce cadre de coopération d'une structure durable. En sa qualité de coordinateur du comité exécutif du réseau, aux côtés du Paraguay et du Portugal, le Maroc œuvre à cette consolidation progressive, présentée comme une étape nécessaire pour accompagner la maturité de cette initiative.

Le délégué interministériel a également lancé un appel aux États qui ne font pas encore partie du réseau afin qu'ils rejoignent cette initiative, estimant que l'universalité de sa composition constitue une condition essentielle pour lui permettre de remplir pleinement sa mission de promotion de la mise en œuvre effective des droits de l'Homme.

Il a enfin annoncé que le Maroc est disposé à accueillir le quatrième séminaire international consacré aux NMIRF, destiné à consolider les acquis du réseau et à poursuivre la dynamique engagée depuis la Déclaration de Marrakech. Selon lui, le Royaume poursuivra son engagement aux côtés de ses partenaires afin de contribuer au renforcement de la coopération internationale et à la promotion d'une mise en œuvre effective des droits de l'Homme.

Conseil des droits de l'Homme: Ouverture de la 61e session avec la participation du Maroc

Le Conseil des droits de l'Homme des Nations unies (CDH) a ouvert les travaux de sa 61e session, lundi au Palais des Nations à Genève, avec la participation du Maroc. A l'ordre du jour de cette session, qui se tient jusqu'au 31 mars prochain, figurent plus de 80 rapports et une vingtaine de débats interactifs prévus avec des experts indépendants et titulaires de mandats.

Le Maroc est représenté par une délégation conduite par le délégué interministériel aux droits de l'Homme, Mohamed El Habib Belkouch, qui prononcera l'allocution du royaume lors de la séance plénière du segment de haut niveau.

Le délégué interministériel présidera également un Side-event de haut niveau consacré au Réseau international des Mécanismes nationaux de mise en œuvre, d'établissement de rapports et de suivi (NMIRF), dont le Maroc assure la coordination.

Organisée le 24 février en partenariat avec le Haut-Commissariat des Nations unies aux droits de l'Homme, les Missions permanentes du Maroc, du Brésil, du [Portugal](#) et du [Paraguay](#) auprès de l'ONU-Genève, et le Universal Rights Group, la réunion sera consacrée à la présentation du bilan des travaux du Réseau, notamment l'adoption de son plan d'action pour la période 2026-2030 et le lancement de sa plateforme virtuelle.

Durant plus de cinq semaines, les 47 Etats membres examineront globalement la situation des droits humains dans près de quarante pays, ainsi que de nombreux rapports thématiques portant notamment sur la torture, les droits culturels, le droit à l'alimentation, l'environnement, la lutte antiterroriste ou encore la protection de la vie privée.

Un segment de haut niveau, du 23 au 25 février, réunira des représentants de plus d'une centaine de pays. Y prendront la parole six chefs d'Etat ou de gouvernement, plus de 70 ministres des affaires étrangères et 13 ministres de la justice et procureurs généraux, ainsi que d'autres intervenants.

Droits de l'Homme: le Maroc coordonne le débat sur les mécanismes nationaux de suivi à Genève

Publié dans Hespress le 23 - 02 - 2026 Hicham Oukerzaz

Les travaux de la 61e session du Conseil des droits de l'Homme des Nations unies s'ouvrent ce lundi 23 février à Genève, où le Maroc participe aux discussions prévues jusqu'au 31 mars. Cette session constitue l'un des principaux rendez-vous internationaux consacrés aux droits humains, réunissant délégations gouvernementales, institutions spécialisées et organisations internationales au Palais des Nations.

La 61e session du Conseil des droits de l'Homme des Nations unies s'ouvre ce lundi au Palais des Nations, siège genevois des grandes réunions multilatérales consacrées aux droits de l'Homme. Pendant plusieurs semaines, les délégations nationales y participent aux travaux inscrits à l'ordre du jour du Conseil ainsi qu'aux différentes rencontres organisées en marge de la session. Le Maroc prend part à ces travaux dans le cadre de sa participation aux activités du Conseil et aux initiatives qui accompagnent ses sessions. Selon les informations communiquées par la Délégation interministérielle aux droits de l'Homme (DIDH), le Délégué interministériel aux droits de l'Homme, Mohammed El Habib Belkouch, doit prononcer l'allocution du Royaume lors de la séance plénière consacrée aux délégations gouvernementales.

Au cours de cette session, une rencontre de haut niveau consacrée au Réseau international des mécanismes nationaux de mise en œuvre, de reporting et de suivi doit se tenir le 24 février au Palais des Nations, sous la présidence de Mohammed El Habib Belkouch. Cet événement est organisé en partenariat avec le Haut-Commissariat des Nations unies aux droits de l'Homme ainsi que les missions permanentes auprès du Conseil du Maroc, du Brésil, du [Portugal](#) et du [Paraguay](#), en association avec le groupe Universal Rights. La réunion doit être consacrée au bilan d'activité de ce réseau ainsi qu'à ses perspectives de développement, notamment à travers l'adoption de son plan d'action pour la période 2026-2030 et le lancement d'une plateforme virtuelle destinée à faciliter la coopération entre les États participants.

المغرب ورهان قيادة التحول البنيوي لمنظومة حقوق الإنسان

لتنسيق تنفيذ الالتزامات الدولية. ففي تلك المرحلة، كان التركيز الدولي منصبا أساسا على انتظام التقارير، غير أن المغرب اختار بناء البنية الدائمة ومعالجة تضمن الاستمرارية، وتتمتع الطابع التفرقي للتفاعل مع الاستحقاقات الأهمية. ومع مرور السنوات، تطورت المنهجية الوزارية إلى جهاز تنسيقي متكامل بضبط آجال الالتزامات، ويجمع المعطيات من مختلف القطاعات الحكومية، ويتابع تنفيذ التوصيات المقبولة، والتفاعل المخطط مع مختلف الآليات الأهمية لحماية حقوق الإنسان. هذا الانشغال الهادئ والمتواصل أسهم في ترسيخ ثقافة تنفيذ داخل الإدارة المغربية، وجعل التفاعل مع الآليات الأهمية جزءا من منطق الحكامة العمومية، لا مجرد استحقاق دبلوماسي دوري.

وقد حظيت هذه التجربة بإشادة من طرف مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. الاعتراف الأسمى هنا يعكس أن النموذج المغربي يقدم مثالا عمليا على كيفية تحويل الالتزامات الدولية إلى مسارات مؤسسية مستدامة. الفاعل الذي تضطلع به المنهجية الوزارية لا يقتصر على إعداد التقارير، بل يساهم في تعزيز انسجام السياسات العمومية مع الالتزامات الدولية، وتحسين جودة التفاعل مع الآليات الأهمية، وترسيخ ثقافة التمتع بالتعليم داخل القطاعات الحكومية، ودعم مصادقية المغرب داخل الفضاء متعدد الأطراف. إضافة إلى ذلك، ساهم المغرب في تأسيس الشبكة الدولية للآليات الوطنية، ويضطلع بدور تنسيقي داخلها، ما يعكس انتقاله من موقع الدولة المتفاعلة مع التوصيات إلى موقع الدولة المساهمة في بلورة أدوات تنفيذها. وفي عالم تتزايد فيه التحديات التي تواجه النظام الدولي لحقوق الإنسان، يصبح التنفيذ هو معيار الشرعية. والمغرب عبر المنهجية الوزارية، يراهن على أن الانخراط في المنظومة لا يقتصر على الحضور في الفاعل، بل يمتد إلى بناء أدوات، وتطوير شبكات، والمساهمة في تجويد الإطار الأسمى. إنه خيار استراتيجي: تحويل الالتزام الدولي من نص إلى سياسة، ومن توصية إلى أثر، ومن رمزية دبلوماسية إلى ممارسة مؤسسية مستدامة.



المغربية بعدا إيجابيا، فالمندوبية الوزارية لم تعد مجرد آلية وطنية للتنسيق، بل نموذجا يستحضر في النقاشات الدولية حول أفضل السبل لتبنيير التزامات الدول في مجال حقوق الإنسان. وفي هذا الإطار، جاء إطلاق المنصة الرقمية الجديدة Knowledge Gateway، لمعطي بعدا عمليا إضافيا لهذا التحول. فالمنصة، التي تحضن فضاء مخصصا للآليات الوطنية، لا تعمل مجرد أداة معلوماتية، بل بنية تحتية معرفية تروم دعم التنفيذ عبر تجميع الموارد، وتبادل الممارسات الفضلى، وتطوير أدوات التتبع والتقييم.

هذا التطور يعكس انتقالا نوعيا داخل منظومة مجلس حقوق الإنسان: التنفيذ لم يعد شعرا سياسيا عاما، بل أصبح مجالا مؤطرا بأدوات رقمية ومنهجيات عمل مشتركة، فتعزيز فترات الآليات الوطنية لم يعد رهين المبادرات الفردية للدول، بل بات جزءا من تصور مؤسسي دولي يسعى إلى خلق بيئة مواتية للتنفيذ الفعلي للالتزامات.

تجربة مغربية سبقت التحول

بالنسبة للمغرب، فإن هذا التحول لا يشكل قطيعة بحد ذاتها، بل يعكس انسجاما مع مقاربة انشغلت عليها، وبهذا منذ سنة 2011، حين تم إعداد بنية بين وزارية

إجراء إداري، وهو ما يتسجم مع التحول العام الذي تعرفه المنظومة الأهمية.

المغرب وإعادة تعريف الأولويات

لم يكن هذا النقاش معروفا عن الدينامية الأوسع التي تعرفها الشبكة الدولية للآليات الوطنية للتنفيذ والإبلاغ والمتابعة، والتي تحولت تدريجيا إلى رافعة مركزية داخل منظومة مجلس حقوق الإنسان. فهذه الشبكة لم تعد فضاء تقنيا لتبادل التجارب فقط، بل أصبحت منصة سياسية ومؤسسية تهدف إلى تقوية البنيات الوطنية الفاعلة على تنزيل الالتزامات الدولية بشكل منظم ومستدام.

في هذا السياق، يتوقع المغرب كأحد الفاعلين المؤسسين لهذه الشبكة، وكعناصر مهم في بلورة توجهاتها الاستراتيجية، سواء من خلال انخراطه في لجانها التنفيذية أو عبر مساهمته في إعداد وثائقها المرجعية وخطة عملها للفترة 2026 - 2030. هذا الدور لا يعكس مشاركة رمزية، بل يبرمج انتقال المغرب من موقع الدولة التي تتفاعل مع توصيات الآليات الأهمية إلى موقع الدولة التي تساهم في تنظيم بيئة تنفيذها على المستوى الدولي.

وقد عززت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان هذا التوجه، باعتبار الشبكة شريكا أساسيا في دعم فعالية التنفيذ، وهو ما يمنح للتجربة

دولي يعرف إعادة تموضع عميقة لمنظومة حقوق الإنسان. ففي سياق عالمي يشهد بتسارع التغيرات الجيوسياسية، وتنامي النزاعات المسلحة، وتزايد الاستقطاب السياسي، برزت منذ ذلك الحين أسئلة جوهرية حول قدرة المجلس الأسمى على الانتقال من إنتاج التوصيات إلى ضمان تنفيذها الفعلي داخل الدول.

اليوم، مع انطلاق الدورة الحادية والستين للمجلس بقرارات الأهم في جنيف، يتأكد أن النقاش داخل المجلس لم يعد يدور حول عدد القرارات أو طبيعة البيانات السياسية، بل حول سؤال أكثر عمقا: كيف يمكن إعادة بناء مصادقية المنظومة الأهمية لحماية حقوق الإنسان عبر تعزيز التنفيذ الوطني للالتزامات الدولية، وكيف يمكن تحويل التوصيات من صيغة التقريرية إلى سياسات عمومية قابلة للتطبيق؟

في هذا السياق، يتوقع الحضور المغربي، برئاسة المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان محمد الحبيب بلعكوش، إلى جانب السفير الممثل الدائم للمغرب لدى مكتب الأمم المتحدة بجنيف عمر زعيتر، وممثلين عن قطاعات حكومية ومجتمع مدني، باعتبارهم امتدادا لانسجام مؤسسي ممتد منذ أكثر من عقد، لا مجرد مشاركة ظرفية. لهذه المشاركة لا تقف فقط من زاوية الحضور الدبلوماسي، بل باعتبارها تعبيرا عن مسار مؤسسي ممتد جعل التنفيذ جزءا من الرؤية الوطنية في التعاطي مع المنظومة الأهمية.

الدالة هنا مزدوجة: فمن جهة، تمثل هذه المشاركة أول حضور للمنظومة الوزارية في عهد المندوب الحالي ضمن دورة بهذا الحجم، ومن جهة ثانية، تأتي في لحظة تعيد فيها المنظومة الأهمية تعريف أولوياتها، وأضعة التنفيذ في قلب النقاش.

الأمم المتحدة والرهانات السياسية

اعتماد مجلس حقوق الإنسان في أكتوبر الماضي للقرار 60/27 بشأن تعزيز التعاون الدولي لدعم الآليات الوطنية للتنفيذ والإبلاغ والمتابعة (HRC/RES/60/27)، يعكس تحولا بنيويا في فلسفة المجلس. فالقرار لا يقدم معايير جديدة بحد ذاتها، بل يعترف ضمنا بأن التحدي الأساسي لم يعد في صياغة الالتزامات، بل في قوة التنفيذ. فعلى مدى سنوات، راكمت اللجان



جليف سامي الموهدي

بينما تفتتح الدورة 61 لمجلس حقوق الإنسان بجنيف، تشهد المنظومة الأهمية تحولا جذريا ينتقل بها من مرحلة «إعلان المبادئ» إلى حتمية «التنفيذ الفعلي». ولم تكن الرئاسة المغربية للمجلس في 2024 مجرد محطة بروتوكولية، بل شكلت قوة دفع لإعادة صياغة العلاقة بين التعهدات الدولية والسياسات العمومية الوطنية. في هذا المقال، قراءة في تحول المغرب من دولة «متفاعلة» مع التوصيات الأهمية لحقوق الإنسان إلى فاعل استراتيجي في بناء منصة سياسية ومؤسسية، دولية، تجعل من نجاعة التنفيذ المعيار الجديد لمصادقية الدول في المنتظم الدولي.

لم تكن رئاسة المغرب لمجلس حقوق الإنسان سنة 2024 محطة بروتوكولية عابرة، بل شكلت لحظة دالة داخل مسار

Le Maroc et l'enjeu de la transformation structurelle du système des droits de l'Homme

Alors que se déroule la 61ème session du Conseil des droits de l'homme à Genève, le système onusien opère une mue historique : le passage de la proclamation des normes à l'impératif de leur mise en œuvre. Entre diplomatie d'influence et réformes structurelles, le Maroc s'impose comme un acteur clé de cette transformation. Analyse d'un tournant politique où la crédibilité des Etats se joue désormais sur l'impact réel de leurs politiques publiques.

La présidence marocaine du Conseil des droits de l'homme (CDH) en 2024 n'a pas été une simple étape protocolaire éphémère. Elle a constitué un moment significatif au sein d'un processus international marqué par un repositionnement profond du système des droits de l'homme. Dans un contexte mondial de tensions géopolitiques croissantes, de multiplication des conflits armés et de polarisation politique accrue, des questions fondamentales ont émergé quant à la capacité du Conseil onusien à passer de la production de recommandations à la garantie de leur mise en œuvre effective au sein des Etats.

Aujourd'hui, alors que se déroule la 61ème session du Conseil au Palais des Nations à Genève, il apparaît clairement que le débat ne porte plus sur le nombre de résolutions ou la nature des déclarations politiques, mais sur une question bien plus profonde : comment reconstruire la crédibilité du système onusien de protection des droits de l'homme en renforçant la mise en œuvre nationale des engagements internationaux ? Et comment transformer les recommandations, de leur forme déclarative, en politiques publiques mesurables ?

C'est dans ce contexte que s'inscrit la présence marocaine, conduite par le Délégué interministériel aux droits de l'homme, Mohamed Habib Belkouch, aux côtés de l'Ambassadeur Représentant Permanent du Maroc auprès de l'Office des Nations Unies à Genève, Omar Zniber, ainsi que des représentants des départements gouvernementaux et de la société civile. Cette présence est le prolongement d'un parcours institutionnel de plus d'une décennie, et non une simple participation conjoncturelle. Elle doit être lue non seulement sous l'angle diplomatique, mais comme l'expression d'une trajectoire institutionnelle progressive ayant fait de la mise en œuvre un pilier de la vision nationale dans son interaction avec le système onusien.

La portée ici est double : d'une part, cette participation marque la première présence de la Délégation Interministérielle aux Droits de l'Homme (DIDH) sous l'ère de l'actuel Délégué dans une session de cette envergure ; d'autre part, elle intervient à un moment où le système onusien redéfinit ses priorités, pla-



çant l'effectivité de la mise en œuvre au cœur des débats.

L'ONU et les enjeux politiques

L'adoption par le Conseil des droits de l'homme, en octobre dernier, de la résolution 60/27 relative au renforcement de la coopération internationale pour soutenir les mécanismes nationaux de mise en œuvre, d'élaboration de rapports et de suivi (A/HRC/RES/60/27), reflète un changement structurel dans la philosophie du Conseil. La résolution ne propose pas de nouvelles normes, mais reconnaît implicitement que le défi majeur ne réside plus dans la formulation des engagements, mais dans le déficit de mise en œuvre.

Au fil des années, les organes de traités, les procédures spéciales et l'Examen Périodique Universel (EPU) ont accumulé des milliers de recommandations. Cependant, l'absence de mécanismes nationaux stables et institutionnalisés pour la coordination et le suivi a rendu l'interaction et l'exécution inégales, et parfois d'un impact limité. Ce fossé a commencé à affecter la crédibilité même du système, particulièrement dans un environnement international où les pressions politiques sur le multilatéralisme s'intensifient.

Dans ce cadre, la résolution 60/27 marque une transition claire d'une logique de pur contrôle vers une logique d'appui institutionnel. L'objectif n'est plus seulement de demander des comptes aux Etats, mais de leur permettre de bâtir des mécanismes d'exécution efficaces, de favoriser l'échange d'expertises et de consacrer le Réseau International des mécanismes nationaux en tant que partenaire stratégique du Haut-Commissariat.

Cette transformation s'est concrétisée par la réunion de haut niveau tenue le 24 février 2026 au Palais des Nations, intitulée « Faire progresser l'agenda de la mise en œuvre ». Cette rencontre n'était pas technique, mais éminemment politique. Il y a été souligné que la crédibilité des Etats au sein du Conseil se mesure désormais

à leur capacité à transformer les recommandations onusiennes en politiques publiques quantifiables.

Lors de cette rencontre, le Délégué interministériel, Mohamed Habib Belkouch, a affirmé que la mise en œuvre des recommandations du système des Nations Unies n'est plus une question technique, mais un enjeu politique lié à la crédibilité des Etats et à la confiance des citoyens envers leurs institutions. En ce sens, l'exécution devient un critère de gouvernance et non une simple procédure administrative.

Le Maroc et la redéfinition des priorités

Ce débat n'est pas isolé de la dynamique plus large du Réseau International des Mécanismes Nationaux de Mise en œuvre, de Reporting et de Suivi, devenu progressivement un levier central au sein du système du CDH. Ce réseau dépasse désormais le stade du simple espace technique d'échange pour s'affirmer comme une plateforme politique et institutionnelle visant à structurer et pérenniser la mise en œuvre nationale des engagements internationaux.

Le Maroc se positionne comme l'un des acteurs fondateurs de ce réseau et comme contributeur à l'élaboration de ses orientations stratégiques, que ce soit par son implication dans son comité exécutif ou par sa participation à la rédaction de ses documents de référence et de ses plans d'action pour la période 2026-2030. Ce rôle traduit le passage du Maroc du statut d'Etat réagissant aux recommandations à celui d'Etat contribuant à l'organisation de l'écosystème de mise en œuvre au niveau international.

Le Haut-Commissariat des Nations Unies aux droits de l'homme a renforcé cette orientation en considérant le Réseau comme un partenaire essentiel. Cela confère à l'expérience marocaine une dimension supplémentaire : la DIDH n'est plus un simple outil de coordination nationale, mais un modèle cité dans les discussions internationales sur les meil-

leures méthodes de gestion des obligations des Etats.

L'opérationnalisation de cette mutation a été marquée par le lancement de la nouvelle plateforme numérique « Knowledge Gateway ». Cet outil, qui héberge un espace dédié aux mécanismes nationaux, constitue une infrastructure cognitive visant à soutenir la mise en œuvre par la mutualisation des ressources, l'échange de bonnes pratiques et le développement d'outils de suivi et d'évaluation.

Une expérience marocaine précurseur

Pour le Maroc, cette mutation ne constitue pas une rupture mais reflète une cohérence avec une approche travaillée au niveau national dès 2011, date de la création d'une structure interministérielle de coordination. A cette époque, l'attention internationale portait principalement sur la régularité des rapports. Le Maroc a pourtant choisi d'édifier un mécanisme permanent et institutionnalisé pour garantir la continuité et éviter toute réaction conjoncturelle.

Au fil des ans, la DIDH a évolué pour devenir un organe de coordination complet, gérant les échéances, collectant les données des différents départements et suivant l'exécution des recommandations acceptées. Ce travail de fond a ancré une culture de la mise en œuvre au sein de l'administration marocaine, intégrant l'interaction avec les mécanismes onusiens dans la logique de la gouvernance publique.

Cette expérience a été saluée par le Haut-Commissariat aux droits de l'homme. Cette reconnaissance internationale confirme que le modèle marocain offre un exemple concret de transformation des engagements internationaux en processus institutionnels durables. Le travail de la Délégation ne se limite pas à la rédaction de rapports ; il contribue à l'harmonisation des politiques publiques, à l'amélioration du dialogue avec les experts onusiens et au renforcement de la crédibilité du Royaume dans l'espace multilatéral.

Dans un monde où les défis pesant sur le système international des droits de l'homme se multiplient, la mise en œuvre devient le véritable curseur de la légitimité. Le Maroc, à travers sa Délégation Interministérielle, fait le pari que l'engagement ne se limite pas à une présence dans les salles de réunion, mais s'étend à la construction d'outils, au développement de réseaux et à l'amélioration du cadre onusien lui-même.

C'est un choix stratégique : transformer l'engagement international d'un texte en politique, d'une recommandation en impact, et d'une symbolique diplomatique en une pratique institutionnelle pérenne.

Genève: Par Sami El Moudni
Journaliste et chercheur en droits humains

ضمير دولي بلا «أنياب»!

حقوق الإنسان يوفر قضاء تادرا لرفع الصوت، لتوثيق الانتهاكات، ولتحقيق المصالح المدنية. إمكانية اللجوء إلى نقاش دولي لا يتوفر في كثير من السياقات الوطنية. كما أن آليات مثل الاستعراض الدوري الشامل، رغم محدودية الإلزام، أسهمت في إدخال منطق التقييم الدوري والتصويتات المتبادلة إلى صلب العلاقات الدولية.

وفي عالم يتآكل فيه القانون الدولي، تصبح المحافظة على المرجعية ليست ترفاً فكرياً، بل ضرورة أخلاقية. قد لا تملك المنظومة الاممية قوة الدرع، لكنها تملك قوة المعنى. تذكر العالم بأن الكرامة ليست امتيازاً تمنحه موازين القوى، بل حقاً أصيلاً لا يسقط بالتجاهل. ولا بالتجاهل. السؤال إذن ليس بل للمنظومة جدوى، بل كيف تمنحها شروط الفعالية، وكيف تحمي روحها من أن تختزل في بروتوكول أو خطاب موسمي، فتخضع للاستمرارية وتضع الطابع العيشي من كفة مجردة، بل تحمي إمكانية العيش المشترك، والاستقرار، والسلام.

السعيدة، بل هي صمام أمان في زمن الأزمات وهي، في جوهرها، غير قابلة للتجزئة: لا يمكن الدفاع عن كرامة هنا والتغاضي عنها هناك، ولا تجزئة العدالة وفق خرائط النفوذ.

لكن قلب الأزمة يكمن فيما يمكن تسميته بأزمة الإلزام، فمعظم البيات المنظومة الاممية لحماية حقوق الإنسان تقوم على التوصية، على الضبط المعنوي، على قوة التنبؤ، هي تدبير، توثق، تنبه، لكنها نادراً ما تملك سلطة الفرض.

وفي عالم تحكمه السيادة الوطنية وموازين القوى، يبقى تنفيذ التوصيات ورهن الإرادة السياسية للدول. وهنا تتسع المسافة بين النص والواقع، بين الغيار والقرار. ومع ذلك، سيكون تبسيطاً مبالغاً اختزال المنظومة الاممية في هذا البعد فقط. فقيمتها لا تكمن في الإلزام وحده، بل أيضاً في بعدها الرمزي والتراكمي. مجلس



جنييف سامي الموديري

العالية الثانية لم يعد مضموناً. هنا تتجلى الإشكالية في حد ذاتها: ماذا تستطيع منظومة حقوق الإنسان أن تفعل حين ينتهك القانون الدولي علناً، وحين تصبح القواعد نفسها موضوع نزاع؟ ولعل جوهر التحدي الذي حملته كلمة أنطونيو غوتيريش يتجاوز توصيف الانتهاكات إلى ما هو أعمق، فعندما قال إن «حكم القوة يطغى على سيادة القانون»، لم يكن يرسم فقط صورة نظام دولي مرتبك، بل كان ينبئ إلى تداعيات أخطر. فعندما تتداعى حقوق الإنسان، لا يتصدع بند قانوني فقط، بل تتشقق اللحمة الاجتماعية، ويضعف الإحساس بالأمان، وتتزعزل مسارات التنمية. فتتآكل سيادة القانون لا يبقى محصوراً في قاعات السياسة، بل يمتد أثره إلى حياة الناس اليومية. ولهذا فحقوق الإنسان ليست ترفاً أخلاقياً ولا شعاراً يرفع في الأوقات

أحضر أشغال الدورة الحادية والستين لمجلس حقوق الإنسان في جنيف التي انطلقت اليوم الأول من هذا الأسبوع، في كل مرة أجلس في هذه القاعة أشعر بأن النقاش لا يدور فقط حول تقارير وقرارات، بل حول مصير فكرة كاملة: فكرة أن للإنسان كرامة غير قابلة للمساومة. ومع انطلاق هذه الدورة، يفرض سؤال نفسه بالحاح أكبر: ما جدوى منظومة حقوق الإنسان في عالم تتراجع فيه قواعد القانون الدولي، ويتقدم فيه منطق القوة على منطق الشرعية؟

لم يكن افتتاح الدورة عادياً. قال الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، إن «حكم القوة يطغى على سيادة القانون»، وإن حقوق الإنسان تتعرض للصدع بشكل متعمد واستراتيجي. كلمات ثقيلة، تقال في قاعة يفترض أنها حارسه القانون الدولي لحقوق الإنسان. أما المفوض السامي لحقوق الإنسان فولكر تورك، فتحدث عن منافسة شرسة على السلطة والسيطرة والموارد بوتيرة لم يشهدها العالم منذ ثمانين عاماً. كان التاريخ يبق باب الحاضر، محذراً من أن ما اعتبر مكسباً بعد الحرب

الاتحاد

الجمعة 27 فبراير 2026 الموافق 09 رمضان 1447 العدد 14.267

أخبار

03

www.alittihad.info www.twitter.com/Alittihad_alichtirak www.facebook.com/Alittihad_alichtirak jaridati@gmail.com

المغرب ورهان قيادة التحول البنيوي لمنظومة حقوق الإنسان

للتسويق تنفيذ الالتزامات الدولية. ففي تلك المرحلة كان التركيز الدولي منصبا أساساً على انتظام التقارير، غير أن المغرب اختار بناء دالة ومماسمة تضمن الاستمرارية وتضع الطابع العيشي للنقاش مع الاستحقاقات الاممية ومع مرور السنوات، تطورت المنظومة الوزارية إلى جهاز تنسيقي متكامل يضبط آجال الالتزامات، ويجمع العنايات من مختلف القطاعات الحكومية، ويتابع تنفيذ التوصيات المقولة، والتفاعل المنظم مع مختلف الآليات الاممية لحماية حقوق الإنسان. هذا الاستغلال الهادئ والواصل أسهم في ترسيخ ثقافة تنفيذ داخل الإدارة المغربية، وجعل التفاعل مع الآليات الاممية جزءاً من منطق الحكامة العمومية، لا مجرد استحقاق دبلوماسي دوري.

وخلال هذه التجربة بإشراف من طرف مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، اعترف الاممي هذا بعكس أن النموذج المغربي يقدم مثالا عمليا على كيفية تحويل الالتزامات الدولية إلى مبادرات مؤسسية مستدامة. فالفعل الذي تشجع به التوجيه الوزارية لا يقتصر على إعداد التقارير، بل يساهم في تعزيز اشباع السياسات العمومية مع الالتزامات الدولية، وتحسين جودة التفاعل مع الآليات الاممية، وترسيخ ثقافة التنبؤ والتقييم داخل القطاعات الحكومية، ودعم مصاديق المغرب داخل الفضاء متعدد الأطراف.

إضافة إلى ذلك، ساهم المغرب في تأسيس الشبكة الدولية للآليات الوطنية، ويضطلع بدور تنسيقي داخلها، ما يعكس انتقاله من موقع الدولة المتفاعلة مع التوصيات إلى موقع الدولة المساهمة في بلورة أدوات تنفيذها.

وفي عالم تتزايد فيه التحديات التي تواجه النظام الدولي لحقوق الإنسان، يصبح التنفيذ هو معيار الشرعية. والمغرب، في المنظومة الوزارية، يراهن على أن الانخراط في المنظومة لا يقتصر على الضغوط في التفاعل، بل يمتد إلى بناء أدوات، وتطوير شهادات، والمساهمة في توحيد الأطر الاممي.

إنه خيار استراتيجي. تحويل الالتزام الدولي من نص إلى سياسة، ومن توصية إلى عمل، ومن ريمية دبلوماسية إلى ممارسة مؤسسية مستدامة.



المغربية بعدا إيجابيا فاعندوبة الوزارية لم تعد مجرد آلية وطنية للتسويق، بل تحولت إلى شراكة في النقاشات الدولية حول أفضل السبل لتدبير التزامات الدول في مجال حقوق الإنسان.

وفي هذا الإطار، جاء إطلاق منصة Knowledge Gateway الجديدة التي تعطي بعدا عمليا إضافيا لهذا التحول. فالمنصة التي تخضع لفضاء مخصصا للآليات الوطنية، لا تمثل مجرد أداة معلوماتية بل بنية تقنية معرفية تروم دعم التنفيذ عبر تجميع المعارف، وإعداد المعايير الفنية، وتطوير أدوات التنبؤ والتقييم.

هذا التطور يعكس انتقالا نوعيا داخل منظومة مجلس حقوق الإنسان: التنفيذ لم يعد شعارا سياسيا عاما، بل أصبح مجالاً مؤطرا بأدوات رقمية ومنهجيات عمل مشتركة. فالتعزيز لفرات الآليات الوطنية لم يعد رهان المبادرات الفردية للدول، بل بات جزءاً من تصور مؤسسي دولي يسعى إلى خلق بيئة مواتية للتنفيذ الفعلي للالتزامات.

وقد عززت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان هذا التفاعل باعتبار الشبكة شريكا أساسيا في دعم فعالية التنفيذ، وهو ما يفتح للتجربة

دولي يعرف إعادة تموضع عميقة لمنظومة حقوق الإنسان. ففي سياق عالمي يشهد تصاعد التوترات الجيوسياسية، وتنامي النزاعات المسلحة، وتزايد الاستغلال السياسي، برزت منذ ذلك الحين أسئلة جوهرية حول قدرة المجلس الأممي على الانتقال من إنتاج التوصيات إلى ضمان تنفيذها الفعلي داخل الدول.

مع انطلاق الدورة الحادية والستين للمجلس بقرع الأمم في جنيف، يشارك في النقاش داخل المجلس لم يعد دور حول عدد القرارات أو طبيعة البيانات السياسية، بل حول سؤال أكثر عمقا: كيف يمكن إعادة بناء مصداقية المنظومة الاممية لحماية حقوق الإنسان غير تعزير التنفيذ الوطني للالتزامات الدولية، وكيف يمكن تحويل التوصيات من صيغة التقريرية إلى سياسات عمومية قابلة للتطبيق.

في هذا السياق، يتوقع الحضور المغربي، برئاسة المندوب الوزارى المكلف بحقوق الإنسان محمد الحبيب بلقوش، إلى جانب السفير الممثل الدائم للمغرب لدى مكتب الأمم المتحدة جنييف عمر زريق، وممثلين عن قطاعات حكومية ومجتمع مدني، باعتباره امتدادا لمسار مؤسسي متدرج منذ أكثر من عقد، لا مجرد مشاركة ظرفية، لهذه المشاركة لا تقرأ فقط من زاوية الحضور الدبلوماسي، بل باعتبارها تعبيراً عن مسار مؤسسي متدرج جعل التنفيذ جزءاً من الرؤية الوطنية في التعامل مع المنظومة الاممية.

الدولة هنا متوجهة: فمن جهة، تمثل هذه المشاركة أول حضور للمنظومة الوزارية في عهد المندوب الحالي ضمن دورة بهذا الحجم، ومن جهة ثانية، تأتي في لحظة تعيد فيها المنظومة الاممية تعريف أولوياتها، وأضعة التنفيذ في قلب النقاش.



جنييف سامي الموديري

بينما تفتتح الدورة 61 لمجلس حقوق الإنسان بجنييف، تشهد المنظومة الاممية تحولا جذريا ينتقل بها من مرحلة «إعلان المبادئ» إلى حتمية «التنفيذ الفعلي».. ولم تكن الرئاسة المغربية للمجلس في 2024 مجرد محطة بروتوكولية، بل شكلت قوة دفع لإعادة صياغة العلاقة بين التعهدات الدولية والسياسات العمومية الوطنية. في هذا المقال، نقرأ في تحول المغرب من دولة «متفاعلة» مع التوصيات الاممية إلى فاعل استراتيجي في بناء «منصة سياسية ومؤسسية» دولية، تجعل من نجاعة التنفيذ المعيار الجديد لمصداقية الدول في المنظم الدولي

الأمم المتحدة والرهانات السياسية

اعتماد مجلس حقوق الإنسان في أكتوبر الماضي للقرار 60/27 بشأن تعزيز التعاون الدولي لدعم الآليات الوطنية للتنفيذ (A/HRC/60/27)، يعكس تحولا بنيويا في فلسفة المجلس. فقرار لا يقدم معايير جديدة بقرع ما يعترف ضمنا بأن التحدي الأساسي لم يعد في صياغة الالتزامات، بل في قوة التنفيذ.

فلمى مع تدوير، واثمت النجانب

لم تكن رئاسة المغرب لمجلس حقوق الإنسان سنة 2024 محطة بروتوكولية عابرة، بل شكلت لحظة دالة داخل مسار

صحافي وابحث في حقوق الإنسان

Le Maroc et l'enjeu de la transformation structurelle du système des droits de l'Homme

Alors que se déroule la 61ème session du Conseil des droits de l'homme à Genève, le système onusien opère une mue historique : le passage de la proclamation des normes à l'impératif de leur mise en œuvre. Entre diplomatie d'influence et réformes structurelles, le Maroc s'impose comme un acteur clé de cette transformation. Analyse d'un tournant politique où la crédibilité des Etats se joue désormais sur l'impact réel de leurs politiques publiques.

La présidence marocaine du Conseil des droits de l'homme (CDH) en 2024 n'a pas été une simple étape protocolaire éphémère. Elle a constitué un moment significatif au sein d'un processus international marqué par un repositionnement profond du système des droits de l'homme. Dans un contexte mondial de tensions géopolitiques croissantes, de multiplication des conflits armés et de polarisation politique accrue, des questions fondamentales ont émergé quant à la capacité du Conseil onusien à passer de la production de recommandations à la garantie de leur mise en œuvre effective au sein des Etats.

Aujourd'hui, alors que se déroule la 61ème session du Conseil au Palais des Nations à Genève, il apparaît clairement que le débat ne porte plus sur le nombre de résolutions ou la nature des déclarations politiques, mais sur une question bien plus profonde : comment reconstruire la crédibilité du système onusien de protection des droits de l'homme en renforçant la mise en œuvre nationale des engagements internationaux ? Et comment transformer les recommandations, de leur forme déclarative, en politiques publiques mesurables ?

C'est dans ce contexte que s'inscrit la présence marocaine, conduite par le Délégué interministériel aux droits de l'homme, Mohamed Habib Belkouch, aux côtés de l'Ambassadeur Représentant Permanent du Maroc auprès de l'Office des Nations Unies à Genève, Omar Zniber, ainsi que des représentants des départements gouvernementaux et de la société civile. Cette présence est le prolongement d'un parcours institutionnel de plus d'une décennie, et non une simple participation conjoncturelle. Elle doit être lue non seulement sous l'angle diplomatique, mais comme l'expression d'une trajectoire institutionnelle progressive ayant fait de la mise en œuvre un pilier de la vision nationale dans son interaction avec le système onusien.

La portée ici est double : d'une part, cette participation marque la première présence de la Délégation Interministérielle aux Droits de l'Homme (DIDH) sous l'ère de l'actuel Délégué dans une session de cette envergure ; d'autre part, elle intervient à un moment où le système onusien redéfinit ses priorités, pla-



çant l'effectivité de la mise en œuvre au cœur des débats.

L'ONU et les enjeux politiques

L'adoption par le Conseil des droits de l'homme, en octobre dernier, de la résolution 60/27 relative au renforcement de la coopération internationale pour soutenir les mécanismes nationaux de mise en œuvre, d'élaboration de rapports et de suivi (A/HRC/RES/60/27), reflète un changement structurel dans la philosophie du Conseil. La résolution ne propose pas de nouvelles normes, mais reconnaît implicitement que le défi majeur ne réside plus dans la formulation des engagements, mais dans le déficit de mise en œuvre.

Au fil des années, les organes de traités, les procédures spéciales et l'Examen Périodique Universel (EPU) ont accumulé des milliers de recommandations. Cependant, l'absence de mécanismes nationaux stables et institutionnalisés pour la coordination et le suivi a rendu l'interaction et l'exécution inégales, et parfois d'un impact limité. Ce fossé a commencé à affecter la crédibilité même du système, particulièrement dans un environnement international où les pressions politiques sur le multilatéralisme s'intensifient.

Dans ce cadre, la résolution 60/27 marque une transition claire d'une logique de pur contrôle vers une logique d'appui institutionnel. L'objectif n'est plus seulement de demander des comptes aux Etats, mais de leur permettre de bâtir des mécanismes d'exécution efficaces, de favoriser l'échange d'expertises et de consacrer le Réseau International des mécanismes nationaux en tant que partenaire stratégique du Haut-Commissariat.

Cette transformation s'est concrétisée par la réunion de haut niveau tenue le 24 février 2026 au Palais des Nations, intitulée « Faire progresser l'agenda de la mise en œuvre ». Cette rencontre n'était pas technique, mais éminemment politique. Il y a été souligné que la crédibilité des Etats au sein du Conseil se mesure désormais

à leur capacité à transformer les recommandations onusiennes en politiques publiques quantifiables.

Lors de cette rencontre, le Délégué interministériel, Mohamed Habib Belkouch, a affirmé que la mise en œuvre des recommandations du système des Nations Unies n'est plus une question technique, mais un enjeu politique lié à la crédibilité des Etats et à la confiance des citoyens envers leurs institutions. En ce sens, l'exécution devient un critère de gouvernance et non une simple procédure administrative.

Le Maroc et la redéfinition des priorités

Ce débat n'est pas isolé de la dynamique plus large du Réseau International des Mécanismes Nationaux de Mise en œuvre, de Reporting et de Suivi, devenu progressivement un levier central au sein du système du CDH. Ce réseau dépasse désormais le stade du simple espace technique d'échange pour s'affirmer comme une plateforme politique et institutionnelle visant à structurer et pérenniser la mise en œuvre nationale des engagements internationaux.

Le Maroc se positionne comme l'un des acteurs fondateurs de ce réseau et comme contributeur à l'élaboration de ses orientations stratégiques, que ce soit par son implication dans son comité exécutif ou par sa participation à la rédaction de ses documents de référence et de ses plans d'action pour la période 2026-2030. Ce rôle traduit le passage du Maroc du statut d'Etat réagissant aux recommandations à celui d'Etat contribuant à l'organisation de l'écosystème de mise en œuvre au niveau international.

Le Haut-Commissariat des Nations Unies aux droits de l'homme a renforcé cette orientation en considérant le Réseau comme un partenaire essentiel. Cela confère à l'expérience marocaine une dimension supplémentaire : la DIDH n'est plus un simple outil de coordination nationale, mais un modèle cité dans les discussions internationales sur les meil-

leures méthodes de gestion des obligations des Etats.

L'opérationnalisation de cette mutation a été marquée par le lancement de la nouvelle plateforme numérique « Knowledge Gateway ». Cet outil, qui héberge un espace dédié aux mécanismes nationaux, constitue une infrastructure cognitive visant à soutenir la mise en œuvre par la mutualisation des ressources, l'échange de bonnes pratiques et le développement d'outils de suivi et d'évaluation.

Une expérience marocaine précurseur

Pour le Maroc, cette mutation ne constitue pas une rupture mais reflète une cohérence avec une approche travaillée au niveau national dès 2011, date de la création d'une structure interministérielle de coordination. A cette époque, l'attention internationale portait principalement sur la régularité des rapports. Le Maroc a pourtant choisi d'édifier un mécanisme permanent et institutionnalisé pour garantir la continuité et éviter toute réaction conjoncturelle.

Au fil des ans, la DIDH a évolué pour devenir un organe de coordination complet, gérant les échéances, collectant les données des différents départements et suivant l'exécution des recommandations acceptées. Ce travail de fond a ancré une culture de la mise en œuvre au sein de l'administration marocaine, intégrant l'interaction avec les mécanismes onusiens dans la logique de la gouvernance publique.

Cette expérience a été saluée par le Haut-Commissariat aux droits de l'homme. Cette reconnaissance internationale confirme que le modèle marocain offre un exemple concret de transformation des engagements internationaux en processus institutionnels durables. Le travail de la Délégation ne se limite pas à la rédaction de rapports ; il contribue à l'harmonisation des politiques publiques, à l'amélioration du dialogue avec les experts onusiens et au renforcement de la crédibilité du Royaume dans l'espace multilatéral.

Dans un monde où les défis pesant sur le système international des droits de l'homme se multiplient, la mise en œuvre devient le véritable curseur de la légitimité. Le Maroc, à travers sa Délégation Interministérielle, fait le pari que l'engagement ne se limite pas à une présence dans les salles de réunion, mais s'étend à la construction d'outils, au développement de réseaux et à l'amélioration du cadre onusien lui-même.

C'est un choix stratégique : transformer l'engagement international d'un texte en politique, d'une recommandation en impact, et d'une symbolique diplomatique en une pratique institutionnelle pérenne.

Genève: Par Sami El Moudni
Journaliste et chercheur en droits humains

Revue de Presse

Participation de la Délégation Interministérielle
aux Droits de l'Homme

Session **61^e** du Conseil de Droits de l'Homme

Genève - Février 2026

